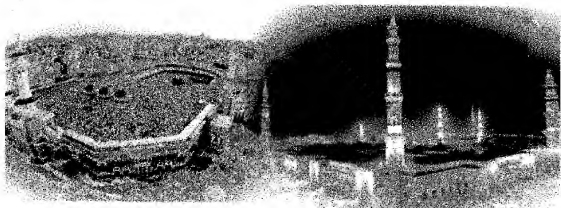


شكك الحياة



إعداد الدكتور
صالح بن محمد الحسني

مكتبة الكائنات



2

مناسك المرأة

إعداد الدكتور

حاج بن محمد الحسن

مكتبة العبيد

٣ مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحسن، صالح بن محمد بن إبراهيم

مناسك المرأة - الرياض،

١٣٣ ص، ١٤ X ٢١ سم

ردمك: ٧١٢-٩-٣١-٩٩٦٠

٢- العمره

١- الحج

١- العنوان

١٧/١٨٨٧

ديري ٢٥٢،٥

رقم الإيداع: ١٧/١٨٨٧

ردمك: ٧١٢-٩-٣١-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الناسر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



المقدمة

الحمد لله الذي خلق الزوجين الذكر والأنثى ، وخص منها بالتشريف والتكريم آدم وذريته رجالا ، ونساء .

والصلاة والسلام على المبعوث إلى كافة الثقلين بشيراً ونذيراً ، وعلى آله وأصحابه ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين .
أما بعد :

فإن حج بيت الله الحرام أحد أركان الإسلام . ومبانيه العظام ، أوجبه الله على المكلفين القادرين ؛ رجالا كانوا أو نساء ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١) .
وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح - من رواية عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما «بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان» متفق عليه^(٢) .
وهو إنما يجب في العمر مرة ، ومازاد بعد ذلك فهو تطوع ، وإقامة موسم الحج في كل عام فرض من فروض الكفاية على الأمة^(٣) تقوم به طائفة من الأمة كل عام .
والمرأة كالرجل من حيث أصل وجوب الحج عليها كما دلت عليه الآية والحديث السابق إلا أنها تخالفه في بعض أحكامه نظراً للاختلاف بين الرجل والمرأة في بعض صفات الخلق ، وفي بعض وظائف التكليف الشرعية .

(١) من (الآية : ٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الإيمان - باب دعاؤكم إيمانكم ٤٩/١ ح ٨ .

وسلم في صحيحه في كتاب الإيمان - باب أركان الإسلام ودعائمه العظام ١٧٦/١ .

(٣) انظر : كتاب شرح العمدة ٢١٨/١ ، وتنهي الإرادات ٢٣٤/١ .

ولما كانت مسائل الاختلاف بين الرجل والمرأة في أحكام الحج والعمرة كثيرة ومتفرقة في أبواب المناسك فقد رأيت أن أكتب بحثاً متخصصاً في تلك المسائل، وهي مسائل تنطلق من فروق ثابتة تؤثر في سائر العبادات لا في المناسك وحدها وقد أسميته «مناسك المرأة»^(١).

ولأنه يعالج موضوعاً هاماً، ومتكرراً في كل عام - مع كونه ركناً من أركان الإسلام وهو - أيضاً - بحث متخصص في موضوعه مما يجعله أكثر فائدة وتشويقاً.

وسيكون منهجي في هذا البحث - بعون الله تعالى - كالآتي:

١ - بحث المسائل الخاصة بالنساء من أحكام المناسك مكتفياً بذكر ما أراه ضرورياً من أحكام الرجال، كتمهيد لبعض المسائل الخاصة بالمرأة يظهر من خلاله أصل التشريع في الحكم الذي استثنيت منه المرأة لأمر أكد منه ولتين للقرآن الكريم توجيه الدليل الذي قد يستدل به - خطأ - على مشروعيته للمرأة.

٢ - جمع المسائل تندرج تحت كل باب من أبواب البحث، وتقسيم هذه المسائل إلى فصول وتقسيم مسائل كل فصل إلى عدة مباحث أن وجد ما يدعو لذلك.

٣ - ذكر آراء مذاهب الأئمة الأربعة في كل مسألة من مسائل البحث، والموازنة بينها، فإن وجد لأهل الظاهر قولاً قوياً مخالفاً للأقوال المشهورة عن الأئمة الأربعة، أثبتته وناقشته.

٤ - أقدم في عرض الأقوال: القول الراجح منها واتبعه بأدلته، ثم أذكر بعده بقية الأقوال متبعاً كل قول بأدلته، ثم أصرح بترجيح القول الراجح منها ذاكرة وجه الترجيح، والرد على أدلة المخالفين.

٥ - أمهد لبعض الأبواب والفصول التي تحتاج إلى تمهيد.

٦ - أترجم بتراجم موجزة - لغير المشهورين - أتعرض فيها لاسم المترجم له. وولادته ووفاته وأهم المعلومات التي تتصل بسبب ذكره.

(١) سبقي إلى هذا الاسم الإمام عبي الدين النوري في كتابه «مناسك المرأة» وهو كتاب مختصر جداً ولم يلتزم فيه المؤلف بالمسائل الخاصة بالمرأة، وقد حققه فضيلة شيخنا الفاضل الدكتور/ صالح بن عبد الرحمن الاطرم، وطبع ضمن مواضيع العدد الخامس عشر من أعداد مجلة كلية الشريعة بالرياض وأعضائه الشريعة.

٧ - أبين في الهامش أرقام الآيات وسورها .

٨ - أخرج الأحاديث التي يرد ذكرها في البحث بعزوها إلى أشهر مصادرها، ونقل ما تيسر - في الهامش - من أقوال العلماء في الحكم عليها إذا لم ترد في الصحيحين أو أحدهما .

٩ - ذيلت البحث بخاتمة وفهرسين، أحدهما: للمراجع التي رجعت إليها في البحث مرتبة بحسب حروف الهجاء، والفهرس الآخر للموضوعات .

وقسمت البحث إلى تمهيد، وثلاث أبواب .

خصصت التمهيد للإشارة إلى طبيعة المرأة التي خلقها الله عز وجل عليها، وما في هذه الطبيعة من فروق بينها وبين الرجل جعلتها تكلف تكليفاً شرعياً يناسب تلك الطبيعة، فتوافق الرجل فيما يتفقان فيه، وتخالفه فيما خصها الله عز وجل من صفات تناسب وظيفتها في هذه الحياة .

ونخصت الباب الأول لبيان الأحكام التي تخالف فيها المرأة الرجل من أحكام المناسك بسبب القوامة التي جعلها الله عز وجل للرجال على النساء .

وفي الباب الثاني: عرضت المسائل التي تخالف فيها المرأة الرجل بسبب ما يعترها من حيض، أو نفاس .

وفي الباب الثالث: عرضت أحكام المناسك التي تخالف فيها المرأة الرجل بسبب ما شرعه الله لها من الحجاب والستر .

أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن ينفع به إنه سميع مجيب وصل الله وسلم على نبيينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أسباب الاختلاف بين الرجل والمرأة في بعض الأحكام الشرعية

خلق الله عز وجل آدم عليه السلام أباً للبشرية، وخلق منه زوجه حواء، ليسكن إليها، ويأنس بها، وليخلق - سبحانه - منها ذريتها

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ (١)

واسكنها رب العزة والجلال في دار العزة، والكرامة، والأمن، والنعيم:

﴿وَقُلْنَا إِنَّا دَمَّرْنَا مَنْ اسْكُنَ أَتَى زَوْجَكَ الْبَيْتَ وَكَلَامُهَا رَعْدٌ أَحْيَتْ سِقْتَهَا وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٢)

ولحكمة يعلمها الله عز وجل، وقضاء قدره لم يدم ذلك النعيم، والخلد، فقد سلط عليها عدوها الشقى:

﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ (٣)

فغرها الشيطان، وأغراما بها نهيها عنه.

﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لُبْدِي لَهُمَا مَا رَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تَبَهُمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ

الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ (٤) وقاسمهما إلى لئلا يكونا من الناصحين ﴿٥﴾

فدلهما يأمروا فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوءة فغطوا وطبقا يخلصان عليهما من ورق الجنة

وناديهما ربهما ألرأيتكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين* (٦)

(٢) الآية: ٣٥ من سورة البقرة.

(١) من الآية: ١٨٩ من سورة الأعراف.

(٣) الآية: ١١٧ من سورة طه.

(٤) الآيات: ٢٠ - ٢٢ من سورة الأعراف.

فأهبطها الله عز وجل إلى الأرض التى خلقها من مادتها

﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (١)

وكلف الله عز وجل آدم وحواء عليهما السلام وذريتهما بالخلافة فى الأرض لعمارتهما،

وإتباع هدى الله فيها

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا

وَيُسْفِكُ الْأَمْوَاءَ وَيُهْنُ نُسُجُوحَكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٢)

وقال تعالى: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٣)

تلك هى بداية الخلق، وقصة التكريم والامتحان، والتكليف والابتلاء.

خلق آدم عليه السلام أولاً، ثم خلقت منه وله زوجته حواء، نعمت بها نعم به،

وشقيت بها شقى به، وكلفت بها كلف به، فهى منه فى مادتها، ومساوية له فى

تكليفها.

ويلاحظ فى سياق الآيات السابقة. والآيات الأخرى التى نزلت فى شأنها أن

الخطاب - فى الغالب - لآدم عليه السلام. وزوجه تبع له فى ذلك، كما أنه قد تقدم

عليها فى الخلق، وفضل عليها بأمر الله ملائكته بالسجود له

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (٤)

وهذه الأمور لها دلالتها فى تفضيل جنس الرجال على جنس النساء. تفضيلاً ميز

الرجال عن النساء ببعض وظائف الخلافة فى هذه الأرض، فجعلت القوامه للرجال

على النساء، ولم يترك الله عز وجل هذا الأمر للشورى بينهما لتعيين أحدهما، أو

بالاشتراك بينهما

(١) الآية: ٢٤ من سورة الأعراف.

(٢) الآية: ٣٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية: ٣٨ من سورة البقرة.

(٤) الآية: ٣٤ من سورة البقرة.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(١).

وقوامه الرجال على النساء: أحد العوامل المؤثرة في فوارق التكاليف الشرعية بين الرجل، والمرأة.

وإذ شرف الله الرجل بوظيفة القوام: فإن المرأة تشرف بوظيفة الحمل، والولادة للرجال، والنساء، وبوظيفة الإرضاع لهما، والمشاركة مع الرجل في الحضاة والتربية.

ومع اختلاف هذه الوظائف بين الرجال والنساء فقد خلق الله عز وجل كلاً منها يناسب وظائفه من حيث بنائه الجسمي، والنفسي.

يقول العلامة أبو الأعلى المودودي - رحمه الله -: أثبتت بحوث علم الأحياء وتحقيقاته أن المرأة تختلف عن الرجل في كل شيء؛ من الصورة، والسمت، والأعضاء الخارجية إلى ذرات الجسم والجواهر الهيولينية (البروتينية) لخلاياه النسيجية.

فمن لدن حصول التكوين الجنسي في الجنين يرتقى التركيب الجسدي في الصنفين في صورة مختلفة، فهيكلك المرأة، ونظام جسمها يركب كله تركيباً تستعد به لولادة الولد، وتربيته، ومن التكوين البدائي في الرحم إلى سن البلوغ ينمو جسم المرأة، وينشأ لتكميل ذلك الاستعداد فيها. وهذا هو الذي يحدد لها طريقها في أيامها المستقبلية.

ومع سن البلوغ يعروها الحيض الذي تتأثر به أفعال كل أعضائها، وجوارحه^(٢) .

ويقول العقاد في كتابه المرأة^(٣) في القرآن: ومن الاختلافات الجسدية التي لها صلة باختلاف الاستعداد بين الجنسين: أن بنية المرأة يعترضها الفصد كل شهر، ويشغلها

(١) الآية: ٣٤ من سورة النساء.

(٢) الحجاب ص ١٥٨.

(٣) ص ١٨.

الحمل تسعة أشهر، وإدراك لبن الرضاع حولين قد تتصل بها بعدها في حمل آخر.

ومن الطبيعي أن تشغل هذه الوظائف جانباً من قوى البنية، فلا تساوى الرجل في أعماله التي يوجه إليها بنية غير مشغولة بهذه الوظائف الأنثوية. ١. هـ.

فقد خلق الله عز وجل المرأة جسمياً، ونفسياً على صفة تؤهلها للقيام بوظيفة الحمل، والولادة، والارضاع، والرعاية والعناية. ول هذه الأمور أثرها في وجود فروق بين النساء، والرجال في بعض الأحكام الشرعية، ومن أجل عبارة هذا الكون، وإقامة بناء الأسرة التي يتكون منها بناء المجتمع خلق الله عز وجل في الرجال الميل إلى النساء. وفي النساء الميل إلى الرجال

﴿فَطَرَتْ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِلُ لَخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْبَينُ الْقَينُ وَلَكِنْ كَثُرَ الْكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)

ومن الضوابط لهذا النظام منع المرأة من التبرج، والاختلاط بالرجال الأجانب، ومن ذلك أيضاً أمرها بالحجاب، والستر، والبقاء في البيت لأداء رسالتها في استقبال الأولاد، ورعايتهم حملاً، ووضعاً، وتنشئة. يقول الله عز وجل:

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٢)

وهذه الآية وإن كانت تحاطب نساء النبي عليه الصلاة والسلام فإن عموم لفظها يشمل جميع بنات جنسهن لاشتراكهن في وصف الأنوثة الذي يدعو إلى القرار في البيت.

ويقول الله عز وجل: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُفُوهِنَّ بِالْجُمُودِ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٣)

(١) الآية: ٣٠ من سورة الروم.

(٢) الآية: ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٣) الآية: ٣١ من سورة النور.

فالمرأة مأمورة بغض البصر، وحفظ الفرج، وستر الجسم، إلا عن الزوج والمحارم .
ويقول النبي الكريم عليه الصلاة والسلام « . . . ولا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما
الشيطان . . . الحديث »^(١).

فالخلوة بالأجنبية محرمة، وسبب من أسباب اللقاء المحرم الذى يؤدى إلى فساد
المجتمع وضياع النسب، والتنصل من الواجبات تجاه النشء من بنين وبنات .
فهذه النصوص وغيرها تضع الضوابط التى تضمن نجاح عقد الزواج بين الرجل
وزوجته ليتحمل كل واحد منها دوره فى بناء الأسرة المسلمة .

وهذا الأمر: أعنى أمر النساء بالحجاب، والستر، ونهيهن عن التبرج، والسفور
والاختلاط بالرجال الأجانب له أثره - أيضاً - فى وجود بعض الفروق فى الأحكام
الشرعية بين الرجال والنساء .

وخلاصة القول: أن الفروق بين الرجال، والنساء فى الأحكام الشرعية ترجع إلى
الأمور الثلاثة السابقة وهي:

١ - قوامة الرجال على النساء .

٢ - حيض المرأة، ونفاسها .

٣ - أمر المرأة بالحجاب والستر ونهيها عن التبرج والاختلاط بالرجال الأجانب .

فما كان من الفوارق بين الرجال، والنساء، فى الأحكام الشرعية: فإن مرده إلى
أحد هذه الضوابط الثلاثة .

وفىما عدا ذلك فالمرأة كالرجل فى التشريف، والتكليف، والحقوق والواجبات .

ولما كان لهذه الضوابط الثلاثة أثرها فى وجود بعض الفروق فى أحكام المناسك بين
الرجال، والنساء . نامسب أن يفرد ما يخص المرأة من أحكام المناسك فى بحث
مستقل .

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده - واللفظ له - من رواية عبد الله بن عمر ٢٦/١، والترمذى
سننه فى أبواب الفتن - باب ما جاء فى لزوم الجعاعة ٤/٤٦٥ ح ٢١٦٥ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب
من هذا الوجه .

الباب الأول

القوامة وأثرها في مناسك المرأة

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول

التمهيد : مفهوم القوامة ، وحدودها

الفصل الأول : استئذان المرأة زوجها في أداء المناسك .

الفصل الثاني : حكم قضاء ما أحرمت به الزوجة إذا حللها الزوج وصفة التحلل .

الفصل الثالث : حج المعتدة .

الباب الأول

القوامة وأثرها في مناسك المرأة

التمهيد: مفهوم القوامة، وحدودها

القوامة في اللغة: القيام على الشيء، يقال قَوَّامٌ، وقيم، وقيم المرأة من يقوم بأمرها، ويصلح شأنها.^(١)

والمراد بها في الشرع: إمرة الرجال على النساء يأخذون على أيديهن فيما يجب الله ويضعونهن فيما أمر الله. ويحسنون إليهن ويقومون بشؤونهن كما أمر الله.^(٢)

فمن سنة الله عز وجل في خلقه أن كل جماعة تشترك في مكان تعيش فيه لا بد لها من إمرة ترجع إليها في التزام حدودها، وطلب حقوقها، سواء صغرت هذه الجماعة أم كبرت، وإذا كانت الإمامة العظمى: تمثل قمة الولاية على الأمة بكاملها، فإن قوامة الرجل وأمرته على أهل بيته: تمثل ولاية من الولايات الشرعية التي لا بد منها لصلاح المجتمع واستقامة أموره.

والإمامة العظمى يتوصل إليها بطرق عدة أفضّلها تنصيب الامام عن طريق أهل الحل والعقد.

وأما الأمير في الأسرة، والقيم عليها؛ فإن الله عز وجل قد بينه بقوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾.^(٣)

(١) انظر كتاب القاموس المحيط فصل القاف باب الميم، ولسان العرب، باب الميم فصل القاف، وأحكام القرآن لابن العربي ٤١٥/١.

(٢) انظر: كتاب تفسير الطبري ٢٩٠/٨ وأحكام القرآن لابن العربي ٤١٥/١. وعرفها ابن عطية - رحمه الله - تعريفاً عاماً فقال: هو من القيام على الشيء والاستبداد بالنظر فيه، وحفظه بالاجتهاد. المحرر الوجيز ٤٠/٤.

(٣) الآية: ٣٤ من سورة النساء.

قال ابن العربي عند تفسير هذه الآية: المعنى أي جعلت القوامة على المرأة للرجل، لأجل تفضيلي له عليها، وذلك لثلاثة أشياء:

الأول: كمال العقل والتمييز.

الثاني: كمال الدين والطاعة في الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر على العموم، وغير ذلك.

وهذا الذي بين الرسول صلى الله عليه وسلم: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أَسْلَبَ للرب الرجل الحازم منك، قلن وما ذاك يا رسول الله؟ قال: أليس أحدًا كن تمكث الليالي لا تصلي ولا تصوم، فذلك من نقصان دينها، وشهادة أحدًا كن على النصف من شهادة الرجل، فذلك من نقصان عقلها»^(١).

وقد نص الله سبحانه على ذلك بالنقص - هكذا ولعل صوابها النقص - فقال: «أَنْ تَصِيَلَ إِحْدَهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى»^(٢).

الثالث: بذله لها المال من الصداق، والنفقة. وقد نص الله عليه ها هنا^(٣). أما - وهذه القوامة أثرها في أحكام عبادات المرأة، في الصوم، والحج، وغيرهما. ففي الصوم مثلاً لا يجوز لها التطوع به - وزوجها حاضر - إلا بإذنه، لأن ذلك قد يؤدي إلى تفويت حق من حقوقه التي يرغب فيها.

لما في الصحيحين^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه

(١) هذا جزء من حديث أخرجه - مع اختلاف يسير في اللفظ - البخاري في صحيحه - من رواية أبي سعيد الخدري - في كتاب الخيف - باب ترك الحائض الصوم - ٤٠٥/١ ح ٣٠٤، ومسلم في صحيحه - أيضاً - من رواية عبد الله بن عمر في كتاب الإيمان - باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ٦٥/٢.

(٢) من الآية: ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٣) أحكام القرآن ٤١٦/١.

(٤) أخرجه الامام البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب النكاح - باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بإذنه ٢٩٥/٩ ح ٥١٩٥، ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة - باب أجر الحازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها ١١٥/٧.

وسلم قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه . . الحديث » .

وأما أثر ذلك على الحج وهو موضوع البحث في هذا الباب ، ففيه الفصول الآتية :-

الفصل الأول : استئذان المرأة زوجها في أداء النسك .

الفصل الثاني : حكم قضاء ما أحرمت به الزوجة إذا حللها الزوج .

الفصل الثالث : حج المعتدة .

الفصل الأول

استئذان المرأة زوجها في أداء النسك

يجب على الزوجة أن تستأذن زوجها في حج النافلة، ويستحب لها ذلك في حج الفريضة. ^(١)

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ويستحب لها - أى المرأة أن تستأذنه - أى الزوج - إن كان حاضراً، وتراسله إن كان غائباً تطبيقاً لنفسه . لأن ذلك أدعى إلى الألفة، وصلاح ذات البين، وأبعد عن الشقاق، وكل ما فيه صلاح ذات البين فإنه مستحب. أ. هـ. ^(٢)

فإن أذن الزوج لزوجته حجت، واعتمرت، وإن منعها من ذلك فلا يخلو الأمر من حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون قد حجت الفريضة، وتريد النافلة، وفي هذه الحالة: لا يجوز لها الخروج لذلك ما لم يأذن لها بإجماع العلماء. ^(٣)
قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن له منعها من الخروج إلى الحج ^(٤) التطوع. أ. هـ. ^(٥)

(١) انظر: كتاب المجموع ٣٢٥/٨ ونهاية المحتاج ٣٥٧/٣، والمغنى ٣٥/٥.

(٢) شرح العمدة ٢٨٥/١.

(٣) انظر: كتاب المبسوط ١٦٥/٤، وبدائع الصنائع ١٢٤/٢، وفتح القدير ٤٢٢/٢، والكاشي لابن عبد البر ٤١٣/١، ومواهب الجليل ٢٠٥/٣، وبلغة السالك ٥٥٣/١، وروضة الطالبين ١٧٩/٣، والمغنى ٢٤٠/٣، وشرح العمدة ٢٨٥/٣.

(٤) هكذا وردت في المطبوع من كتاب الإجماع، والصواب إلى حج التطوع، لأن أكل لا تدخل على المضاعف في الإضافة المحضة. انظر: كتاب أوضح المسالك ص/٣٧٩. (٥) الإجماع ص/٥٤.

وذلك لأن حق الزوج واجب فليس لها تفويته بما ليس بواجب.^(١)

فإن أحرمت الزوجة في حج التطوع بدون إذن الزوج فهل له تحليلها؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: له تحليلها وتكون في حكم المحصر وعليه هدى التحلل، ثم تقصر من شعرها وتحمل بذلك.

وهذا قول الحنفية والمالكية وأصح الطريقتين عند الشافعية، والحنابلة في المشهور عنهم.^(٢)

واستدلوا بما يلي:

١ - لأنه تطوع يفوت حق الزوج وهو واجب. فإذا أحرمت بغير إذنه ملك تحليلها، لأن الواجب مقدم على المندوب.^(٣)

٢ - ولأنها متنوعة من المضي بغير إذن الزوج.^(٤)

القول الثاني: ليس له تحليلها، وهو قول في مذهب الشافعية، والحنابلة.^(٥)
واستدلوا بما يلي:

١ - لأن الحج يلزم بالشروع فيه، فلا يملك الزوج تحليلها كالحج المنذور.^(٦)

والراجع - والله أعلم القول الأول أن للزوج أن يحللها، لأنه تطوع عارض واجب وهو حق الزوج فقدّم عليه.

وأما دليل أهل القول الثاني فيرد عليه بأن الحج يلزم بالشروع ما لم يكن هناك مانع

(١) المغني لابن قدامة - ٢٤٠/٣.

(٢) انظر كتاب بدائع الصنائع ١٧٦/٢، وفتح القدير ٤٢٢/٢، ١٧٦/٣، والكافي لابن عبد البر ٤١٣/١، وأسهل المدارك ٥٠٩/١، ونهاية المحتاج ٣٥٦/٣، والمغني ٥٣١/٣، والكافي لابن قدامة ٤٦٣/١.

(٣) انظر كتاب بدائع الصنائع ١٨١/٢، والمغني ٥٣٢/٣.

(٤) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٧٦/٢، والمغني ٥٣٢/٣.

(٥) انظر: كتاب المجموع ٣٣٣/٨، والمغني ٥٣٢/٣.

(٦) انظر: كتاب المجموع ٣٣٣/٨، والمغني ٥٣٢/٣.

من اتمامه من حصر، أو مرض فإن وجد المانع وهو تحليل الزوج فانها تكون كالمحصر لها التحلل من هذا الحج وعليها ما على المحصر. وسيأتي بيان صفة التحلل وبيان ما يلزمها عقب المسألة بعدها.

الحالة الثانية: أن يمنعها من حج الفرض أو المندور، وقد اختلف العلماء في جواز منعه لها، وجوب طاعتها في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه لا يجوز له منعها من حج الفريضة، وإن منعها لم يجب عليها طاعته في ذلك.

وهذا قول جمهور العلماء؛ الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وأحد قولي الشافعية. (١)
واستدلوا بما يأتي:

١ - أن حق الزوج لا يقدم على أداء الفرائض إذ ليس له حق في وقت أدائها، وإنما حقه خارج وقت أداء الفرائض فمنافعها مستثناة عن ملك الزوج في الفرائض كما في الصلوات الخمس وصوم رمضان ونحو ذلك.

٢ - عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله». رواه البخاري ومسلم. (٢)

فإذا كان لا يجوز للزوج منع زوجته من الخروج للمسجد، وهو غير واجب عليها فإن لا يكون له المنع من الخروج إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج الواجب أولى.

٣ - ولأن الحج واجب (٣) على الفور، فيجب عليها المسارعة لأدائه في أول وقت

(١) انظر: كتاب المبسوط ١٦٣/٤، والتمية على الهداية ٤٢٢/٢، وفتح القدير ٤٢٢/٢، والكنز لابن عبد البر ٤١٣/١، ومواهب الجليل ٢٠٥/٣، وبلغة السالك ٥٥٣/١، والمجموع ٣٢٩/٨، والمغني ٢٤٠/٣، وشرح الصمد ٢٨٥/٢.

(٢) أخرجه البخاري - وذكر فيه قصة صلاة امرأة عمر في المسجد - في كتاب الجمعة - باب هل هل من يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ٣٨٢/٢ ج ٩٠٠، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب خروج النساء إلى المساجد - ١٦١/٤.

(٣) وجوب الحج على الفور هو قول الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وأهل الظاهر، والقرن الثاني: أن الحج يجب على

الإمكان فتكون مفرطة وآثمة بتأخيرها عن وقت الامكان . بخلاف حق الزوج فإنه لا يفوت . ولا يتعارض أداء الحج مع أداء حق الزوج ، لأنه ليس له حقا في وقت أداء الفرائض وإنما حقه فيها عدا ذلك، والله أعلم .

القول الثاني : أن للزوج أن يمنعها من حجة الإسلام ، وأنه لا يجوز لها أن تحج فرضاً ، أو نفلاً إلا بإذنه فإن أحرمت بغير إذنه فله تحليلها . وهذا قول لبعض الحنفية وهو الصحيح من قولي الشافعية .^(١)

قال النووي : اتفقوا - أي فقهاء الشافعية - على أن الصحيح من هذين القولين أن له منعها ، وبه قطع الشيخ أبوحامد^(٢) ، والمحامي^(٣) ، وآخرون . قال القاضي أبو الطيب^(٤) في كتابه المجرّد^(٥) ، والرويان^(٦) وغيرهما هذا القول هو الصحيح المشهور^(٧) . أهـ

التراخي لا يأنم من أخره عن أول سنى الامكان هو مذهب الشافعية وقول في مذهب الحنفية والمالكية ، ورواية في مذهب الحنابلة ، وسنأتي الإشارة إليه عند ذكر أدلة أهل القول الثاني .

انظر كتاب بدائع الصنائع ١١٩/٢ ، وفتح القدير ١٣٢/٢ ، والكاظمي لابن عبد البر ٣٥٨/١ ، والمجموع ١٠٢/٧ - ١٠٨ ، والمغني ٢٤١/٣ ، والانصاف ٤٠٣/٣ .

(١) انظر كتاب : المجموع ٣٢٧/٨ - ٣٣١ .

(٢) هو الشيخ أبوحامد أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني من أئمة المذهب الشافعي في بغداد ، ولد سنة ٣٤٤هـ ، تميز بجمود الفقه ، وحسن النظر ، ونظافة العلم ، توفي رحمه الله سنة ٤٠٦هـ .

انظر : كتاب طبقات الشافعية الكبرى ٢٤/٣ ، وطبقات الشافعية للحسيني ص / ١٢٧ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي للحاملي ، ولد سنة ٣٦٨هـ ، كان فقيها ورعاً ، لم تصنف منها تحرير الأدلة .

انظر : كتاب طبقات الشافعية الكبرى ٤٢/٣ ، وطبقات الشافعية للحسيني ص ١٣٢ .

(٤) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري . ولد سنة ٣٤٨هـ ، تفقه في مذهب الشافعي وبرع فيه ، وولي القضاء وكان ذا زورع وعفة ، وله مصنفات عدة في الجدل والخلاف ، وشرح مختصر الزلي ، مات رحمه الله سنة ٤٥٠هـ .

انظر : كتاب طبقات الشافعية الكبرى ١٧٦/٣ ، وطبقات الشافعية للحسيني ص / ١٥٠هـ .

(٥) لم أجده بهذا الاسم عند ترجمته في تاريخ الأدب العربي المجلد الأول الجزء الثالث ص / ٢١٣ ولم يذكر من كتبه الفقهية إلا شرح مختصر الزلي ، وقد ذكر أماكن وجود مخطوطات ص / ١٩٥ من المجلد الأول الجزء الثالث فلعلمه هو .

(٦) هو أبو الحسن القاضي عبدالواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني . أخذ العلم من والده وتفقه على جده ، له كتاب بحر المذهب ، وحلية المؤمن وغيرهما ، ولد سنة ٤١٥هـ وتوفي سنة ٥٠٢هـ .

انظر : كتاب طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/٤ ، وطبقات الشافعية للحسيني ص / ١٩٠ .

(٧) المجموع ٣٢٧/٨ ، ٣٢٨ .

واستدلوا لذلك بما يأتي :

١ - حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة لها زوج ، ولها مال ، ولا يأذن لها في الحج : « ليس لها أن تنطلق إلى الحج إلا بإذن زوجها » . رواه الدارقطني والبيهقي ^(١) .

٢ - ولأن حق الزوج على الفور ، والحج على التراخي ، فقدم ما كان على الفور كما تقدم العدة على الحج بلا خلاف ^(٢) .

الترجيح :

والراجع - والله أعلم - القول الأول وهو أنه لا يجوز للزوج أن يمنع زوجته من الحج الواجب عليها ، وإن منعها لم تلزمها طاعته بذلك . لقوة أدلة هذا القول ، وسلامتها من المعارض القوي .

وأما أدلة القول الثاني فيمكن الجواب عنها بما يأتي :

١ - حديث ابن عمر الذي استدلوا به : حديث ضعيف للجهالة بحال أحد رواه العباس بن محمد بن مجاشع ^(٣) .

وفي طريق البيهقي : حسان بن إبراهيم قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال العقيلي : في حديثه وهم ، وقال ابن الجوزي : لا يحتج به ^(٤) . ولو صح الحديث أمكن حمله على حج النفل دون الفريضة ، لأنه هو الذي يمكن الزوج منعها منه بالاتفاق ، والله أعلم .

٢ - وأما قولهم : إن الحج واجب على التراخي ، وحق الزوج على الفور ، والفور مقدم على التراخي .

(١) رواه الدارقطني في سننه - واللفظ له - في كتاب الحج ٢/٢٢٣ ، والبيهقي في سننه في كتاب الحج - باب حظر المرأة أن تحرم بغير إذن زوجها ٥/٢٢٣ وفيه حسان بن إبراهيم ليس بالقوي . انظر : الجوهر النقي ٥/٢٢٣ .

(٢) انظر : كتاب المجموع ٨/٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٣) انظر : كتاب التعليق المنقح على الدارقطني ٢/٢٢٣ .

(٤) انظر : كتاب الجوهر النقي بهامش سنن البيهقي ٥/٢٢٣ .

فالجواب عنه من وجوه: ^(١)

أحسدها : أنا لا نسلم بأن وجوب الحج على التراخي ، بل هو واجب على الفور وذلك لما يأتي :

١ - أن الله عز وجل أمر بحج بيته أمراً مطلقاً بقوله تعالى :

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

والأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور ^(٢) وإذا كان كذلك فالحج واجب على الفور.

٢ - وردت أحاديث تأمر بتعجيل أداء الحج ، والأمر يقتضي الوجوب فدل ذلك على

أن التعجل إلى أداء الحج واجب ومن هذه الأحاديث : حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «تعجلوا إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له». رواه أحمد. ^(٣)

وحديث ابن عباس أيضا - «من أراد الحج فليتعجل». أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما. ^(٤)

٣ - أن قضاء الحج إذا فسد يجب على الفور بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم «من كسر، أو عرج فقل حل، وعليه الحج من قابل». ^(٥) وهذا لا خلاف فيه ،

(١) انظر: كتاب الميسوط ١٦٣/٤ ، وشرح الممعة ١٩٨/١ - ٢٢٩ .

(٢) انظر: كتاب العدة ٢٨١/١ ، والمسودة ص / ٢٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٩٤/١ ، وفي أسناده إسحاق بن خزيمة أبو إسرائيل الملائي . قال ابن حجر في التلخيص ٦٩/١ صدوق سيء الحفظ وبقية رجاله ثقات . وكلام الأئمة كما في التهذيب ٢٦٣/١ متردد بين التوسط فيه ، وأن حديثه يقبل وهم الأئمة وبين تضعيفه ورد حديثه وهم الأكثر ورواه كثير منهم بالتشيع . فالحديث ضعيف . ويعضده الحديث الذي بعده فيكون حسنا لغيره . والله أعلم . وقال الألباني في الأرواء ١٦٨/٤ ، في تخريج هذا الحديث - حسن أخرجه أحمد . أ. هـ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٢٥/١ ، وأبو داود في سننه في كتاب المناسك ٣٥٠/٢ ح ١٧٣٢ ، والحاكم في المستدرک في کتاب المناسک ٤٤٨/١ ، وقال : هذا حديث صحيح الأسناد ، ولم يخرجه . أ. هـ . وواقعه الذهبي .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ قريب ٤٥٠/٣ ، وأبو داود في سننه - وهذا لفظه - في كتاب المناسك ، باب الإحصاء ٤٣٣/٢ ح ١٨٦٢ ، والترمذي في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في الذي يبل بالحج فيكسر أو يبرج ٢٧٧/٣ ح ٩٤٠ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . أ. هـ .

فإذا كان القضاء يجب على الفور فإن تجب حجة الاسلام الاداء - على الفور -
بطريق أولى .

الوجه الثاني: أنا لو سلمنا بأن الحج على التراخي فالأفضل لها أن تسارع إليه
لتبريء ذمتها، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالمسارعة إليه، وهو لا يكون إلا
في يوم من السنة فإذا فات هذا اليوم فات حج هذا العام فيصير كالعبادة المؤقتة من
بعض الوجوه، وفي تأخيره للعام الثاني تعريض لتفويته لكثرة العوارض، والصوارف
المحتملة فأداء الحج في أول سنة الامكان أولى من طاعة الزوج في القعود.

الثالث: أن بعض القائلين بجواز التأخير يقولون: إذا أخره حتى مات فهو آثم
بالتأخير^(١). وإذا كانت المرأة تآثم بالتأخير فهي مدعوة إلى المسارعة في أول سنة
الإمكان لئلا تتعرض للآثم وذلك أولى من طاعة الزوج في التأخير.

(١) انظر: كتاب المجموع ١٠٨/٧ .

الفصل الثاني

حكم قضاء ما أحرمت به الزوجة إذا حللها الزوج وصفة التحليل

إذا أحرمت الزوجة - بنظر إذن زوجها - بحج نفل فحللها الزوج فهل يلزمها القضاء؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول : لا يلزمها قضاء لما حللها الزوج عنه سواء كان ذلك حجا، أو عمرة - إلا ما كان واجبا عليها قبل الاحرام -، وإنما عليها التقصير، والهدى وتحلل وهذا قول الشافعية، والحنابلة، وبعض المالكية إلا أن الامام مالكا - رحمه الله - لا يرى وجوب الهدى عليها كالمحصر عنده. ^(١) وذلك لما يأتي:

١ - لأنها التزمت شيئا معيناً فمُنعت من اتمامه اجباراً فهي كالمحصر.

٢ - أنها في ذلك كالمحصر والله عز وجل يقول:

﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . . . ﴾ ^(٢)

فأوجب عليه الهدى دون القضاء وهي في حكمه .

٣ - ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه في الحديثية ^(٣) أن يتحروا ويحللوا

(١) انظر كتاب الكافي لابن عبد البر ١/ ٤١٠، ٤١٣، ومواهب الجليل ٢٠٥/٣ وحاشية الدسوقي ٩٨/٢، والمجموع ٣٠٣/٨، ٣٠٦، ٣٥٣، والمغني ٣٥٦/٣، ٣٥٧، ٣٦٠، وكشاف القناع ٥٢٧/٢.

(٢) من الآية: ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) الحديثية: موضع بالقرب من مكة، بعضه في الحل، وبعضه في الحرم، والموضع الذي نحر فيه النبي صلى الله عليه وسلم هديه وتحلل فيه - في عمرة الحديثية - من الحل لقول الله تعالى: ﴿ وَاصْذُكْرُوا عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَكْرُومًا أَنْ يُبْلَغَ عَلَيْهِمْ ﴾ والحرم كله حله عند أهل العلم. انظر: كتاب الأم للإمام الشافعي ١٥٩/٢، ٢١٨، والتعليق للقاضي خ ق/ ١٧٠.

ويحلوا . ولم يأمرهم بالقضاء معه في عمرة القضاء . فدل ذلك على أن الواجب في حقهم الحل والترحل دون القضاء . والمرأة إذا منعها زوجها من إتمام نسكها وكان له ذلك فهي في حكم المحصر لا يجب عليها إلا النحر والحلق^(١) .

القول الثاني : يلزمها قضاء ما أحرمت به ؛ حجاً كان أو عمرة أوهما معاً ؛ وهذا قول الحنفية ، وقول في مذهب المالكية ، ورواية في مذهب الحنابلة^(٢) .

واستدلوا بما يأتي :

- ١ - صحة شروعها في الحج وما صح الشروع فيه وجب إتمامه^(٣) .
- ٢ - ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل ، وسميت عمرة القضية^(٤) .

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول فإذا حللها الزوج فهي كالمحصر تتحلل بعد الهدى والحلق ولا قضاء عليها ، وإن اشترطت في ابتداء حرامها فقالت : إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني^(٥) فإنها تحل ولا شيء عليها ؛ وذلك لقوة أدلتهم

وقصة الحديبية أخرجه الإمام البخاري بطوله في صحيحه في كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط - ٣٢٩/٥ ح ٢٧٣/١ ، ٢٧٣/١ من رواية المسود بن حمزة رضي الله عنه ، وفيه يقول : فلما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا ، فاتحروا ، ثم أحلقوا ، قال : فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة ، فذكر لها ما لقي من الناس فقالت : أم سلمة : يابني الله أعجب ذلك؟ أخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذلك ، وتدعو حالقك فيحلقك ، فتخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك : نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه فلما راوا ذلك قاموا . فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً . الحديث ،

- (١) انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر ٤١٣/١ ، والمجموع ٣٠٦/٨ ، ٣٥٣ ، والمغني ٣٠٦/٣ ، ٣٥٧ .
- (٢) انظر : كتاب المبسوط ١١٣/٤ ، وحاشية ابن عابدين ٥٩١/٢ ، والكافي لابن البر ٤١٣/١ ، ومواهب الجليل ٢٠٥/٣ ، والمغني ٣٠٧/٣ .
- (٣) انظر : كتاب المبسوط ١١٣/٤ ، وحاشية ابن عابدين ٥٩١/٢ ، والمغني ٣٠٧/٣ .
- (٤) انظر : كتاب المغني ٣٠٧/٣ .

(٥) وذلك لحديث ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها فقد روت عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها : أردت الحج؟ قالت : والله ما أجدي إلا رجعة ، وفي رواية : إني أريد الحج وأنا شاكية فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : حجي واشترطي وقولي : اللهم محل حيث حبستني .

التي استدلوا بها من القرآن، والسنة، والمعقول، فهي صريحة في الدلالة على عدم وجوب القضاء.

وأما أدلة القول الثاني: فيجواب عنها بما يأتي:

١ - قولهم: يجب اتمام ما أحرم به.. الخ' يجاب عنه: بأن دليل الاتمام دليل عام، ودليل المحصر دليل خاص، والخاص مقدم على العام^(١)، فيبقى وجوب الاتمام في حق غير المحصر.

٢ - وأما قولهم: بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل، ولذلك سميت عمرة القضية.

فالجواب عنه: أن الذي وقع من النبي صلى الله عليه وسلم - في عمرة القضاء - إنما هو مقاضاة للمشركين عن العمرة التي صدوه فيها عن البيت لا قضاء لتلك العمرة، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأمر من اعتمر معه عمرة الحديبية - وعددهم ألف وأربعمائة - أن يقضوا معه في عمرة القضية، وإنما اعتمر معه في عمرة القضية نفر يسير، فدل ذلك على أن القضاء غير واجب.^(٢)

أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الاكفاء في الدين ١٣٢/٩ ح ٥٠٨٩، وسلم - واللفظ له - في كتاب الحج - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر، أو مرض ١٦٧/٨، زاد النسائي في سننه في كتاب الحج - باب كيف يقول إذا اشترط ١٦٧/٥ «فإن لك على ربك ما استيت»،

قال الإمام أحمد - رحمه الله - في رواية مهنا - إذا قال عند الاحرام: «عجلي حبث حبثني فأصابه شيء»، أو احصر، أو مرض، أو ذهبت نفقته، وبقي فأحل لا شيء عليه، أ. هـ.

(١) انظر: كتاب التعليل للقاضي خ / ق / ١٧٨.

(٢) انظر: كتاب المحصول الجزء الأول القسم الثالث ص ١٦١، ١٦٤، والتمهيد لأبي الخطاب ٢/ ١٥٠ - ١٥٨.

(٣) انظر: كتاب المغني ٣/ ٣٥٧، وشرح العمدة ٢/ ٣٨١.

صفة التحليل

إذا أحرمت المرأة في نفل حج ، أو عمرة ، وأراد زوجها تحليلها فقيم يحصل ذلك؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : يحصل تحليلها بمجرد القول ، فإذا قال : حللت زوجتي ، أو فسخت إحرامها ، فعند ذلك تصير كالمحصر تنوى التحلل ، ثم تقصر وتنحر ، وتحل ولا يجوز لها ذلك إلا إذا أمرها بالفسخ ، أو أعلمها به ، وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة ، إلا أن المالكية والشافعية قالوا : يجوز له مباشرتها إذا امتنعت عن التحلل ويكون ذلك تحليلاً لها .^(١)

واستدلوا بما يأتي :

- أنها كالمحصر بعدو وقول الزوج لها حللتك ، أو فسخت أحرامك : هو بمثابة تحقق الاحصار لمن أحصر بعدو ، ثم لا بد للخروج من الإحرام من فعل ما أمر به المحصر ، وهو النحر ، والتقصير وبذلك يحصل التحليل .

القول الثاني : أن التحليل يكون بالفعل ، أي فعل ما ينافي بالإحرام فقط ؛ وذلك مثل قص شعرها ، أو تقليص ظفرها ، أو جماعها أما القول فقط فلا تحلل به ، وهذا قول الحنفية^(٢) .

وعملوا بما يأتي :

- أن عقد الإحرام قد صح ، فلا يصح الخروج منه إلا بارتكاب محظور .

(١) انظر كتاب : حاشية الدررقي ٩٧/٢ ، ٩٨ ، والمجموع ٣٣٤/٨ ، وشرح المدة ٢٦٧/١ .

(٢) انظر : كتاب المبسر ١١٢/٤ ، ويداتع الصنائع ١٨٢/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٢٠/٢ .

والراجع - والله أعلم - القول الأول : لأن ما أحرم به لا يتحلل منه إلا بنية روج بعد فعل ما يجب فعله للتحلل . فإذا أحرمت المرأة لم يجوز لها الخروج إلا بإتمام حرمت ، أو بتحقيق المنع . فإذا منعها زوجها وأمرها بالتحلل أو أخبرها بأنه حللها . لا تكون كالمحصر تنوى التحلل ، ثم تنحر هديها وتقصر شعرها فتحلل بذلك .

فإن حملها الزوج على فعل ما ينافي الإحرام فإنه حينئذ قد تسبب في ارتكابها محظوراً محظورات الإحرام فعليه جزاؤه .^(١)

والتحلل في حال الإحصار يحصل : بالنحر ، والحلق أو التقصير ، مع النية كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة الحديبية .

انظر : كتاب المجموع ٨ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

الفصل الثالث

حجج المعتدة

المعتدة إما أن تكون من وفاة، أو طلاق، والمطلقة إما أن تكون بائنة، أو رجعية وإليك التفصيل :-

١ - المعتدة عن وفاة :

المعتدة عن وفاة لا يجوز لها الخروج للحج فرضه، ونفله ؛ لأنه يجب عليها الإحداد، ومنه لزوم بيت الزوج وعدم الخروج منه حتى تنتهي عدتها. ^(١)
ودليل ذلك :

١ - حديث فريعة ^(٢) بنت مالك بن سنان : «أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره» ^(٣) فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا ^(٤) حتى إذا كانوا بطرف القدوم ^(٥) لحقهم فقتلوه قالت : فسألت رسول

(١) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٢٤/٢، والكاظمي لابن عبد البر ٦٢٣/٢، والمجموع ٣٢٩/٨، والمنهاج ٣٥/٥، ٥٢١/٧، وبمجموع الفتاوى ٢٩/٣٤، وكشف القناع ٥٠١/٥.

(٢) هي فريعة، وقيل الفارعة بنت مالك بن سنان الخدرية أخت أبي سعيد الخدري . وأمها حبيبة بنت عبد الله بن أبي بن سلول صحابية شهدت بيعة الرضوان.

انظر كتاب الاستيعاب ٣٨٧/٤، والاصابة ٣٨٦/٤.

(٣) بنو خدره : هم فخذ من الخزرج من ولد عوف بن الحارث بن الخزرج وخدره هو الأبحر . ومن بني خدره مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن الأبحر، صحابي جليل، استشهد في أحد، وابنه سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

انظر كتاب جمهرة أنساب العرب ص/٣٦٢.

(٤) أبقوا: أي هربوا منه وخرجوا عن طاعته. انظر كتاب: النهاية في غريب الحديث، باب الهمة مع الباء.

(٥) طرف القدوم: موضع على ستة أميال من المدينة، والقدوم: اسم جبل بالحجاز قرب المدينة. وقيل: قناة واد يمر على طرف القدوم في أصل قبور الشهداء بأحد.

الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي في بنى خدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، ولا نفقة . قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ، قالت فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أمر بي فنوديت له فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال : امكثي في بيت زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله . قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبه وقضى به . أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم ^(١) .

٢ - وإيضاً أخرجه ^(٢) مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب : « كان يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البهلاء يمنعهن الحج » فدل ذلك على وجوب لزوم البيت .

٣ - ولأن المقام في منزلها واجب لا يمكن تداركه بعد انقضاء العدة ، وسفر الحج واجب يمكن تداركه بعد انقضاء العدة ، فكان تقديم واجب لا يمكن تداركه بعد الموت - جمعا بين الواجبين - أولى . ^(٣)

فلذا خرجت قبل الوفاة ثم توفي فقد اختلف العلماء في حكم رجوعها على أقوال : -
القول الأول : أنها ترجع ما لم تحرم فإن أحرمت قبل الوفاة مضت في إحرامها .
وقول المالكية ^(٤) ، واستدلوا بها يأتي :

انظر : كتاب معجم البلدان ، باب الغاف والجيم وما يليها ، وكتاب تنوير الحوالك ١٠٦/٢ . وكتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة ص ٨٠ ب ٤ .

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ واللفظ له - تنوير الحوالك - في كتاب جامع الطلاق - باب الاحداد ١٠٦/٢ ، والحاكم في المستدرک في كتاب الطلاق - عدة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها ٢٠٨/٢ وقال : هذا حديث صحيح الاسناد من الوجهين جميعا ولم يخرجاه . ا - هـ ووافقه الذهبي في التلخيص على المستدرک .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ واللفظ له - تنوير الحوالك - في كتاب جامع الطلاق باب مقام المرأة المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحمل ١٠٧/٢ .

(٣) انظر : كتاب بدائع الصنائع ٢٠٦/٣ .

(٤) انظر : كتاب مختصر خليل ص / ١٤٥ ، وحاشية الدسوقي ٤٨٦/٢ ، والتأنيذ والاكتليل ١٦٣/٤ .

١ - قالوا: لأن الاحرام سابق للعدة وإذا سبق مع استوائه في الوجوب كان أولى بالإتمام^(١).

٢ - ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يرد المتوفى عنها زوجها من البيداء يمنعهم من الحج في المقيات قبل الاحرام ، أما بعد الاحرام فلم يكن يردهم . فقد روى ابن القاسم عن الامام مالك - في تفسير هذا الأثر: إنها ذلك لمن كانت من أهل المدينة ، وما قرب منها لم يحرم ، فإذا أحرم من نفدن ويشس ما صنعن^(٢).

القول الثاني: إذا خرجت دون مسافة القصر رجعت ولزمت بيتها للعدة إذا لم تكن أحرمت فإن أحرمت لزمها المضي ، فإن خرجت أكثر من مسافة^(٣) القصر مضت في حجها إن شاءت ما لم تحرم فإن أحرمت لزمها الحج ، وهو قول الحنابلة^(٤).

واستدلوا بها يأتي:

- ١ - القرية يلزمها الرجوع لأنها في حكم المقيمة ، والمقيمة يلزمها البقاء ، لأنه أمكنها الجمع بين الحقيين من غير ضرر بالرجوع فلم يلزم اسقاط أحدها .
- ٢ - إذا تباعدت إلى مسافة القصر كان في إرجاعها مضرة بها ومشقة عليها .
- ٣ - ولأنها إذا ردت احتاجت إلى سفر للرجوع كالسفر للمضي ، والمضي أرفق بها ، وأشبهت من بلغت مقصدها .
- ٤ - يلزمها المضي في حال الاحرام لأنها عبادتان استوتتا في الوجوب وضيق الوقت فوجب تقديم الأسبق والحج أكد وبتفويته مشقة عظيمة فوجب تقديمه .

القول الثالث: يستحب لها الرجوع ما لم تتباعد ولا يلزمها ، فإذا تباعدت مضت

(١) انظر: كتاب حاشية الدسوقي ٤٨٦/٢ .

(٢) انظر: المدونة ٤٦٩/٢ ، والمتنقى شرح الموطأ ١٣٨/٤ .

(٣) مسافة القصر عند الحنابلة مسيرة يومين قاصدين على الراجل ، وقد قدره العلماء ستة عشر فرسخاً وهي ثمانية وأربعين ميلاً ، والميل ١٨٤٨ متراً فتكون المسافة بالكيلومتر ٨٨ كيلومتراً و٧٠٤ متراً . انظر: كتاب المغني ٢٥٥/٢ ، وكتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص/ ٧٧ ، ٨٩ .

(٤) انظر: كتاب المغني ٥٣١/٧ ، ٥٣٢ ، والانصاف ٣١٠/٩ ، وكشاف القناع ٥٠١/٥ .

في حجها، فإن أحرمت لزومها الاحرام ولم يجز لها التحليل، لكن لو أمكنها أن تلزم المكان الذي بلغها خبر الوفاة فيه حتى تنقضي عدتها، ثم تخرج لزومها ذلك وهو قول الشافعية. ^(١)

واستدلوا بها يأتي:

- ١ - يلزمها المضي في حالة الاحرام، لأنه سابق على العدة، وقد استويا في الوجوب وضيق الوقت والحج أسبق فقدم.
- ٢ - تمضي في سفرها متى تباعدت، ولو لم تحرم لأن في قطعها عن السفر مشقة.

القول الرابع: أنها إن خرجت دون مسافة القصر لزومها الرجوع لتعتد في منزلها ولو أحرمت، وتكون كالمحصرة، وإن تجاوزت مسافة ^(٢) القصر مضت أحرمت أو لم تحرم، وإذا كان من الجانيين أقل من مدة السفر: فهي بالخيار إن شاءت مضت وإن شاءت رجعت إلى منزلها وهو قول الحنفية ورواية في مذهب الحنابلة، وأما إن كانت تجاوزت مسافة القصر، وبقي أكثر من مسافة القصر: فلأنها تلزم موضعها إذا كان مصرا وتعتد فيه، وإن كان في مغارة، أو في بعض القرى بحيث لا تأمن على نفسها ومالها: فلها أن تمضي حتى تصل مكانا تأمن فيه، ثم لا تخرج منه حتى تنتهي عدتها. ^(٣)

واستدلوا بها يأتي:

- لأنها إذا لم تبلغ مسافة القصر لا تحتاج في عودتها إلى انشاء سفر وصارت كأنها في بلدها فتلزمه حتى تنتهي عدتها، ومثل ذلك إذا بلغها الخبر وبينها وبين مكة أقل من مسافة القصر تمضي لأنها لا تحتاج إلى سفر وفي الرجوع انشاء سفر والمعتدة ممنوعة من انشاء السفر.

(١) انظر: كتاب المجموع ٣٩٩/٨، وزاد المحتاج ٥٢٦/٣.

(٢) مسافة القصر عند الحنفية مسيرة ثلاثة أيام سير الإبل، ومنى الأقدام. وعن ابن يوسف يومان وأكثر الثالث

انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٩٣/١.

(٣) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٢٤/٢، ٢٠٦/٣، ٢٠٧، وكشاف القناع ٥٠١/٥، ٥٠٢.

وكذلك إذا بلغتھا الوفاة وبينھا وبين بلدھا مسافة قصر وكذا بينها وبين مقصدها مسافة قصر أقامت في موضعها حتى تنتهي العدة لأنها ممنوعة من السفر.

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول: قول المالكية رحمهم الله لما يأتي:

١ - لأن الحالة التي يقدم فيها الحج عندهم قدر يجمع عليه بين الفقهاء باستثناء حالة أن تحرم وبينها وبين بلدها دون مسافة القصر وبينها وبين مكة أكثر من مسافة القصر عند الحنفية فقط وما كان كذلك فهو أولى للعمل به.

٢ - ولأنه عمل الصحابة رضي الله عنهم كما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يرد المتوفى عنها زوجها من الميقات من أجل العدة.

٣ - أن العدة حق واجب لله تعالى وهي - أيضا - من حقوق الزوج بدليل قوله صلى الله عليه: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»، متفق عليه^(١).

والحج حق لله تعالى وما اجتمع فيه حقان كان أولى بالتقديم.

٤ - أن الحج وإن كان يجب على الفور فإنه يمكن أدائه في أى عام إذا توفرت الشروط بخلاف العدة فإنها تفوت بفوات وقتها وما كان كذلك فهو أولى بالتقديم.

٥ - وأما قول الشافعية والحنابلة: بأن يلحقها مضرة ومشقة فإنها ذاك في سبيل عبادة وطاعة الله عز وجل تؤديها كما أن في الحج نفسه مشقة على من بلده بعيد ولم يمنع ذلك وجوبه.

وأما قول الحنفية بأن الأمر مترتب على السفر فليس بصحيح وإنما هو مترتب على الخروج من بيت الزوجية كما في حديث فريعة السابق، فقد أمرها الرسول صلى الله عليه وسلم بأن تلزم بيت الزوج تعتد به حتى يبلغ الكتاب أجله، ولم يذكر أن المانع من خروجها السفر. فإذا أمكن عودة الزوجة إلى بيت الزوجية تقضى العدة فيه كان

(١) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب الجنائز - باب احداث المرأة على غير زوجها ١٤٦/٣ ح ١٢٨١، ١٢٨٢،
ومسلم في صحيحه في كتاب الرضاع - باب وجوب الاحداث في عدة الوفاة ١١١/١٠.

ذلك واجبا عليها ما لم تحرم لأنها إذا أحرمت فقد التزمت بالحج في وقت يجوز لها ذلك ، وما أحرم به فقد أمر الله عز وجل بإتمامه ولم يستثن أحدا إلا المحصر الممنوع من دخول الحرم .

٢ - المعتدة عن طلاق :

المطلقة لا تخلو من حالين : أ - مطلقة رجعية ب - مطلقة بائن .

أ - المطلقة الرجعية ، اختلف العلماء فيها على قولين :

القول الأول : أنه يجب عليها لزوم بيت الزوجية مدة العدة لا تخرج منه حتى تنتهي العدة وهو قول الحنفية ، والمالكية ، ورواية في مذهب الحنابلة .^(١)

واستدلوا بها يأتي :

١ - أن لزوم البيت وعدم الخروج منه لسفر ، أو غيره من حقوق العدة ، وهي حق لله تعالى ، ولا يمكن تداركه إذا فات بخلاف الحج . فلا يملك الزوج ، ولا غيره إسقاط شيء من حقوق العدة كما لا يملك إسقاطها .^(٢)

٢ - لعوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ ﴾^(٣) ، فذلك عام لكل خروج .^(٤)

القول الثاني : أنها كالزوجة في حكمها ، فإن أذن لها الزوج خرجت للحج ، وإن لم يأذن لم تخرج إلا في حج الفريضة ، وهذا قول الشافعية والحنابلة إلا أن الشافعية قالوا : إذا أحرمت فلا يحللها ، وإنها له منعها من الخروج .^(٥)

(١) انظر : كتاب بدائع الصنائع ٢/٢٠٦ ، والكافي لابن عبد البر ٢/٦٢٣ ، والمغني ٧/٥٢٦ ، وكشاف القناع ٥/٥٠٣ .

(٢) انظر : كتاب بدائع الصنائع ٣/٢٠٦ ، وكشاف القناع ٥/٥٠٣ .

(٣) من الآية : ١ ، من سورة الطلاق .

(٤) انظر : كتاب بدائع الصنائع ٣/٢٠٦ ، وكشاف القناع ٥/٥٠٣ .

(٥) انظر كتاب : المجموع ١٨/٦٦٤ ، والمغني ٣/٢٤١ ، وكشاف القناع ٢/٤٤٩ .

واستدلوا بما يأتي:

١ - أنها زوجة لها حكم الزوجات لها عليه النفقة والسكنى ويتوارثان، فلا تخرج للحج، أو غيره إلا بإذنه.

والراجح - والله أعلم - القول الأول؛ لقوة أدلته وبخاصة الآية الكريمة التي أمرت بلزوم البيت فلا تُخْرَج، ولا تُخْرَج منه حتى تنتهي العدة؛ استبراء لرحمها، وقياما بحق الاعتداد.

وأما قولهم: إنها في حكم الزوجات فيقال هي في حكم الزوجات إلا ما جعل الله تما فيه حكماً يخصها؛ وهو الاعتداد، وجوب لزوم البيت في حال العدة. والله أعلم.

الحالة الثانية: المعتدة من طلاق بائن.

وقد اختلف العلماء في جواز خروجها على قولين:-

القول الأول: لا يجوز لها الخروج للحج، ويلزمها المكث في بيت زوجها، لا يجوز له أن يخرجها، ولا يجوز لها أن تخرج حتى تنتهي العدة؛ وهذا قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة^(١).

واستدلوا بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾

فقد نهى الله عز وجل في هذه الآية عن خروج المعتدة، وعن اخراجها؛ فدل ذلك أنه لا يجوز لها الخروج للسفر للحج، وغيره.

٢ - ولأن العدة واجب محدد بوقت ينتهي بنهايته، والحج واجب يمكن ادراكه بعد ذلك، فوجب تقديم ما لا يمكن تداركه جمعاً بين الحقين.

(١) انظر كتاب: بدائع الصنائع ٢/ ١٢٤، ٣/ ٢٠٦، والكافي لابن عبد البر ٢/ ٦٢٣، والمجموع ١٨/ ١٧٤، والفتاوى ٥٣٦/ ٧.

(٢) من الآية: ١، من سورة الطلاق.

٣ - ولأن عبدالله بن عمر رد المعتدات من ذى الخليفة، وعبدالله بن مسعود ردهن من الجحفة. (١)، (٢)

القول الثاني: يجوز لها الخروج، لأنه لا سلطان للزوج عليها، ولا يلزمها المكث في مكان معين، وهو قول في مذهب الحنابلة. (٣)

واستدلوا بها يأتي:

- أنها خرجت من عصمة الزوجية، ولا يجب عليها احداث فجاز لها الخروج.
والراجع - والله أعلم - القول الأول، وذلك لقوة أدلته، وسلامتها من المعارض.
وأما قولهم: أنه لا سلطان للزوج عليها، ولا احداث عليها، فيجاب عنه بأن سلطان العدة لا زال باقيا عليها بنص القرآن، وفعل السلف، وهو من حقوق الزوج عليها، ومن حقوق الله تعالى؛ فيجب عليها القيام به، وأن لا تسافر لحج ولا غيره حتى تنتهى العدة. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم في كتاب الطلاق - باب ما قالوا في المطلقة لما أن لحج في عدتها ٢ من كرمه ١٨٢/٥.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٢٤/٢، ٢٠٦/٣، والمجموع ١٧٤/٨.

(٣) انظر: كتاب المغنى ٢٤٠/٣، ٢٤١.

الباب الثاني

أثر الحيض والنفاس في مناسك الحج والعمرة

وفيه فصلان :

الفصل الأول : أثر الحيض والنفاس في الاحرام وسننه .

الفصل الثاني : أثر الحيض والنفاس في دخول المسجد

الحرام ، والطواف فيه .

الفصل الأول

أثر الحيض والنفاس في الاحرام وسننه

تمهيد:

خلق الله عز وجل في المرأة بعض الأعضاء، والوظائف على غير صفتها في الرجل لاختلاف طبيعة وظيفة كل منهما في الحياة - فقد خص الله عز وجل المرأة برحم يخلق الله عز وجل فيه النسل، ويكون مسكنًا له وقرارًا طيلة مدة الحمل، وخلق الله عز وجل الحيض والنفاس، وكتبه على بنات آدم لحكمة يعلمها عز وجل، ولعل - منها أنه ينقى الرحم إذا كان خاليًا من الحمل، ويغذى الولد في فترة الحمل، وتعلم به العدة. ولهذا الدم الذي خلقه الله عز وجل في المرأة أحكام خاصة به في العبادات، والطلاق، والعدد، ومن تلك العبادات المناسك «الحج والعمرة» وهو موضوع^(١) هذا الفصل.

وليس للحيض، والنفاس من أثر على الاحرام الذي هو عقد النسك بالحج أو العمرة، والمرأة في ذلك كالرجل، ولو كانت حائضًا أو نفساء فاحرامها ينعقد بها أحرمت به من حج أو عمرة، أو بهما معًا. لكن اختلف العلماء في انتظار المرأة الحائض الطهر قبل الاهلال أم لا. وكذا سنن الاحرام ليس للحيض والنفاس أثر عليها إلا الاغتسال للاحرام وقع خلاف بين العلماء في بعض مسائله وهي كما يأتي:

- أ - حكم تأخير الاهلال للحائض والنفساء حتى تطهر.
- ب - حكم الاغتسال عند الاحرام للنفساء.
- ج - حكم اغتسال الحائض والنفساء لدخول مكة.

(١) انظر: كتاب الروض المربع ٣٧٠/١، ورسالة الدعاء في الطبيعية للنساء من ٥، ٦.

أ - حكم تأخير الإهلال للحائض والنفساء حتى تطهر:

لا يجب على الحائض والنفساء أن تؤخر الإهلال حتى تطهر باجماع^(١) أهل العلم؛ لكن اختلفوا في الأفضل لها على قولين:-

القول الأول : أن الأفضل للحائض والنفساء الإحرام بالنسك، ولا تنتظر الطهر، وهذا قول المالكية والظاهر من عبارات الحنفية وإن لم يصرحوا بذلك.^(٢)

واستدلوا بها يأتي:

- لأن التعجيل في الدخول في العبادة أولى من الانتظار لتحصيل طهر لا يشترط لها، ولأن المقصود من إقامة سنة الغسل النظافة، فيستوى فيه الرجل والمرأة، وسواء كانت طاهراً، أو حائضاً^(٣).

القول الثاني: أن الأفضل للحائض، والنفساء الانتظار في الميقات حتى تطهرا؛ لتحرم طاهرتين إذا أمكنهما ذلك. وهذا قول الشافعية، والحنابلة^(٤) إلا أن عبارة الحنابلة في المغني، وغيره: إن رجبت الحائض الطهر قبل الخروج من الميقات أو النفساء: استحب لها تأخير الاغتسال حتى تطهر. أهـ^(٥)

وعملوا: بأن الإحرام بعد الاغتسال وهي طاهرة أكمل لها.

والراجح - والله أعلم - أن الأفضل لها المبادرة في الدخول إلى العبادة، وأن لا تؤخر الإحرام حتى تطهر لتحصل ثواب عبادة الإحرام، وتبدأ في سننه، ولأنه أرفق بها غالباً، ولو كان فيه فضل لبيّن الرسول صلى الله عليه وسلم لأمتة.

(١) انظر: كتاب حاشية ابن عابدين ٢/٤٨٠، ومواهب الجليل ٣/٤٨، والمجموع ٧/٢١٢، والمغني ٣/٢٩٤.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ٢/١٤٣، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٨٠، ومواهب الجليل ٣/٣٨.

(٣) انظر: كتاب بدائع الصنائع ٢/١٤٣، ومواهب الجليل ٣/٣٨.

(٤) انظر: كتاب مناسك التروی ص ١٤٥، والمجموع ٧/٢١٢، والمغني ٣/٢٩٤، وشرح العمدة ١/١٠٥.

(٥) ٢٩٤/٣.

ب - حكم الاغتسال عند الإحرام للحائض والنفساء :

اختلف العلماء في حكم الاغتسال عند الإحرام للحائض والنفساء على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الاغتسال عند الاحرام سنة في حق الرجال والنساء وسواء كانت المرأة طاهراً، أو حائضاً، أو نفساء وهذا قول الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والقول الصحيح في مذهب الشافعية. ^(١)

واستدلوا بما يأتي :

١ - حديث جابر بن عبد الله : « في قصة أسماء بنت عميس حين نفست بذى الحليفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبي بكر فأمرها أن تغتسل وتهل » أخرجه الامام مسلم وغيره. ^(٢)

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة »^(٣) فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر يأمرها أن تغتسل وتهل . أخرجه الامام مسلم وغيره. ^(٤)

قالوا : والأمر في الحديثين للاستحباب ؛ لأن الاغتسال عن الحيض ، والنفس لا يجب حال قيام الحيض والنفساء ، فلم يبق إلا حكم الاغتسال للاحرام وذلك مستحب لجميع الحاج . ^(٥)

(١) انظر : كتاب المبسوط ٣/٤ ، وبدائع الصنائع ١٤٣/٢ ، ومواهب الجليل ١٠١/٣ ، والمجموع ٢١٢/٧ ، ومناسك المرأة ص/٦٤ ، والمغني ٢٧٢/٣ ، وشرح العمدة ٤٠١/١ .

(٢) أخرجه الامام مسلم في صحيحه في كتاب الحج - واللفظ له - باب احرام النفساء واستحباب اغتسالها للاحرام وكذا الحائض ١٣٣/٨ ، وأخرجه - أيضا - ابن ماجه في سننه في كتاب المناسك - باب النفساء والحائض يهل بالحج ٩٧١/٢ ، ٩٧٢ ، ح ٢٩١١ - ٢٩١٣ .

(٣) الشجرة موضع بذى الحليفة ميقات أهل المدينة . انظر : شرح صحيح الامام مسلم للنووي ١٣٣/٨ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج - واللفظ له - الباب السابق - ١٣٣/٩ ، وأبو داود في سننه في كتاب المناسك ، باب الحائض يهل بالحج ٣٥٧/٢ ح ١٣٤٣ .

(٥) انظر : كتاب المبسوط ٣/٤ ، وكتاب بدائع الصنائع ١٤٤/٢ ، والمجموع ٣١٢/٧ .

٣ - واستدلوا بالاجماع على أن الإحرام جائز بغير اغتسال.^(١)

القول الثاني: أن الاغتسال للحائض والنفساء غير مستحب ذكره النووي في المجموع لبعض الشافعية وقال: حكاه الرافعي.^(٢)

القول الثالث: أن الاغتسال للإحرام فرض على النفساء خاصة وهذا قول أهل الظاهر.^(٣)

واستدلوا: بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديثين السابقين لأسماء بالاغتسال وهي نفساء والأمر للوجوب فدل ذلك على أن اغتسال النفساء للإحرام واجب.^(٤)

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول، أن الاغتسال للحائض والنفساء عند الاحرام مستحب لا واجب.

أما القائلون بأنه لا يستحب فهم محجوجون بالاجماع على استحبابه للحائض والنفساء مثل غيرها، ومحجوجون بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لأسماء بالاغتسال للاحرام وهي نفساء والحائض مثلها.

وأما قول أهل الظاهر بوجوبه على النفساء دون غيرها، فقد انعقد الاجماع على خلافه وأن الأمر في الحديث للاستحباب لا للوجوب إذ لا معنى يختص به النفساء وحدها دون الحائض وهي تماثلها، ودون الطاهر وهي أولى منها.

(١) انظر: كتاب الاجماع ص/ ٥٥، والمغنى ٣/ ٢٧٢.

(٢) انظر: المجموع ١١٢/٧.

(٣) انظر: كتاب المحل ٨٢/٧.

(٤) انظر: المجموع ٨٢/٧.

ج - حكم اغتسال الحائض والنفساء لدخول مكة :

يشرع للحاج والمُعتمر الاغتسال لدخول مكة رجلاً كان، أو امرأة عند جميع الأئمة الأربعة^(١).

ودليل ذلك ما رواه نافع قال: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذي طوى^(٢)، ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك» متفق عليه^(٣).

وقد اختلف العلماء في استحباب هذا الغسل للحائض والنفساء على قولين:
القول الأول: أنه يستحب لهما الاغتسال كما لو كانتا طاهرتين وهذا قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وقول في مذهب المالكية^(٤).
واستدلوا بما يأتي:

١ - لأن الحديث عام في بيان سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يستثن منه أحد، فدل على مشروعيته لكل داخل محرم.

٢ - ولأنه غسل يراد به التنظيف؛ وهذا يحصل مع الحيض.

٣ - ولأنه غسل يراد لدخول مكة؛ والحائض والنفساء وغيرهما في ذلك سواء.

٤ - ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم لبعائشة وهي حائض بسرف^(٥) «افعلي ما

(١) انظر: كتاب فتح القدير ٤٤٧/٢، وجواهر الاكالي ١٧٧/١، وحاشية الدسوقي ٣٨/٢، والمجموع ٢٦٦/٧، والمغنى ٣٦٨/١، وشرح العمدة ٤/١١/٢.

(٢) ذي طوى: موضع لا يزال معروفاً حتى الآن في محلة جبرول داخل مكة.

انظر: هامش كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة ص/٤٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحج - باب الاغتسال عند دخول مكة ٤٣٥/٣ ح ١٥٧٣، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة ٥/٩.

(٤) انظر: كتاب فتح القدير ٤٤٧/٢، ومواهب الجليل ١٠٤/٣، والمجموع ٢١٣/٧، ١/٨، والمغنى ٣٦٨/٣.

(٥) سرف: موضع بالقرب من مكة يقع بين التنعيم ووادي فاطمة، وهو على ستة أميال، أو سبعة من مكة، وفيه تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وبه بنى فيها، وبه توفيت رضي الله عنها، ويسمى اليوم بالنوارية. انظر كتاب معجم البلدان، باب السين والراء وما يليهما، وكتاب أخبار مكة ٢١٨/٢.

يفعل الحاج غير إلا تطوفي بالبيت حتى تطهري» متفق عليه ، ولم يستثن من ذلك غسل دخول مكة .

القول الثاني: أنه لا يستحب للحائض . والنفساء الاغتسال لدخول مكة ، وهو

قول المالكية .^(١)

واستدلوا بقولهم: أن الاغتسال إنما هو للطواف ، والحائض والنفساء لا يجزئهما الاغتسال للطواف قبل الطهر ، بل لا بد من الاغتسال للطواف بعد الطهر ، ولهذا لا يستحب لهما هذا الاغتسال حال الحيض والنفساء .

والراجح - والله أعلم - القول باستحباب الغسل للحائض ، والنفساء لدخول مكة كغيرهما من الحجاج والعمار؛ لقوة الأدلة التي استدلت بها أهل هذا القول ، وسلامتها من المعارض .

ويجيب عن دليل أهل القول الثاني: بأنه لا دليل على دعواكم أن المراد بهذا الاغتسال: الطواف ، بل الظاهر أن المراد به الاستعداد بالنظافة لدخول مكة حيث يلتقى جموع الحجاج فيها؛ فيلتقوا على أحسن حال من النظافة ، أما الطواف وحده فلا يسن له الاغتسال ، ولهذا لم يغتسل له الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في طواف الافاضة .^(٢)

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري - من رواية عائشة رضي الله عنها - في كتاب الحيض - باب الأمر بالنساء

إذا نفسن - ٤٠٠/١ ح ٢٩٤ ، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب بيان وجوه الأحرار ١٤٧/٨ .

(٢) انظر: كتاب مواهب الجليل ١٠٤/٣ ، وحاشية الدسوقي ٣٨/٢ .

(٣) انظر: المجموع ٢١٣/٧ ، ٤/٨ ، والمغنى ٣٦٨/٣ .

الفصل الثاني

أثر الحيض والنفاس على الدخول في المسجد الحرام والطواف فيه

للحيض والنفاس أثرهما في دخول المسجد الحرام، والطواف والسعي؛ فقد شرع الله لهما في هذه العبادات أحكاماً تخصهما سأوردها في هذا الفصل على النحو الآتي :

المبحث الأول : حكم دخول المرأة الحائض والنفساء إلى المسجد الحرام.

المبحث الثاني : حكم طواف المرأة الحائض والنفساء.

المبحث الثالث : حكم سعي المرأة الحائض والنفساء.

المبحث الرابع : حكم طواف الوداع للمرأة الحائض والنفساء.

المبحث الأول : حكم دخولها المسجد :

اختلف العلماء في حكم دخولها المسجد على ثلاثة أقوال :

منع الدخول والعبور، ومنع الدخول دون العبور، ويجوز الدخول والعبور، وتفصيلهما كما يأتي :

القول الأول : لا يجوز للحائض، والنفساء دخول المسجد؛ سواء كان المسجد

الحرام، أو غيره، ولا العبور فيه إلا أن لا يجدا منه بداً فيتوضأ^(١)، ويعبرا. وهو قول الحنفية ووجه في مذهب الشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة^(٢).

(١) عند الحنفية يكتفى بالتيمم عن الوضوء. انظر: كتاب بدائع الصنائع ٣٨/١، والفتاوى الهندية ٣٨/١.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ٣٨/١، ٤٤، والفتاوى الهندية ٣٨/١، والمجموع ٣٥٨/٢، والفتاوى ٣٦١/١، والمبدع ٣٦٠/١، والانتصاف ٣٤٧/١.

واستدلوا بها يأتي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاء النبي صلى الله عليه وسلم، وبيوت أصحابه شاردة في المسجد، فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد، ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن تنزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: فإني لا أحلها لحائض ولا جنب» أخرجه أبو داود وغيره^(١) فقد حرمها الرسول صلى الله عليه وسلم على الحائض والجنب تحريماً مطلقاً، والنفساء في معنى الحائض.

٢ - واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» رواه الترمذي^(٢).

٣ - وقالوا: لأنه موضع لا يجوز المكث فيه، فكذا العبور كالدار المغصوبة^(٣).

القول الثاني: يحرم على المرأة الحائض والنفساء: المكث في المسجد، وأما العبور فيه فلا يحرم إذا استوثقت من عدم تلويثه، وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة إلا أن الحنابلة اشترطوا الحاجة^(٤) في العبور.

(١) أخرجه أبو داود في سننه - واللفظ له - في كتاب الطهارة - باب في الجنب يدخل المسجد ١٥٧/١ ح ٢٣٢ وسكت عنه فهو عنده حسن. والبيهقي في سننه في كتاب المناسك. قال الخطابي في معالم السنن ٧٨/١: ضعفوا هذا الحديث وقالوا: أقلت: راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه. أ.هـ.

وقال النووي في المجموع ١٦٠/٢ ليس هو بقوي. أ.هـ، وقال الإلباني: في الإرواء ٢١٠/١: ضعيف.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب المناسك - باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٦٣٩/٥ ح ٣٧٢٧، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمع مني محمد بن إسحاق هذا الحديث فاستغفره. أ.هـ.

قال النووي في المجموع ١٦٢/٢ ضعيف لأن مداره على سالم بن أبي حفصة، وعطية، وهما ضعيفان جداً، شيعيان، متهمان في رواية هذا الحديث وقد أجمع العلماء على تضعيف سالم وغلقه في التشيع، ويكتفي في رده بعض ما ذكرناه. أ.هـ.

(٣) انظر: كتاب المجموع ١٦١/٢.

(٤) انظر: كتاب المجموع ١٦٠/٢، والمغنى ٣٠٧/١، والانصاف ٣٤٧/١.

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ الآية. ^(١)

قالوا: المعنى لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في مواضعها، وهو المسجد، وهذا التفسير مروى عن ابن عباس، والحيف والنفاس في معنى الجنابة. ^(٢)

٢ - واستدلوا بها روى عن جابر قال: «كان أحدنا يمر في المسجد مجتازاً وهو جنب». ^(٣)

قالوا: فهذا دليل على جواز المرور دون الجلوس.

٣ - أن هذا قول كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبيرة. ^(٤)

القول الثالث: أن المرأة الحائض والنفساء لا تمنعان من الدخول إلى المسجد، والمكث فيه؛ وهو قول الظاهرية ورواية في مذهب الحنابلة إذا توضأت. ^(٥)

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم «المؤمن لا يتنجس». ^(٦) متفق عليه.

(١) من الآية: ٤٣ من سورة النساء. (٢) انظر: كتاب المجموع ١٦٠/٢.

(٣) أورده النووي في المجموع ١٦٠/٢، وقال: رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار. هـ، وابن قدامة في المغني ١٤٥/١، وقال: رواه ابن المنذر. أ. هـ.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف أن علياً كان يمر في المسجد وهو جنب، وأثارا أخرى عن التابعين في جواز المرور بالمسجد دون المكث فيه - في كتاب الطهارات - باب الجنب يمر في المسجد قبل أن يغتسل ١٤٦/١.

(٤) انظر: كتاب المجموع ١٦٠/٢، والمغني ١٤٥/١.

(٥) انظر كتاب بداية المجتهد ٤٨/١، والانصاف ٣٤٧/١، والمحل ١٨٤/٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الغسل - باب عرق الجنب، أن السلم لا يتنجس ٣٩٠/١ ح ٢٨٣، ولغظه: «عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طريق المدينة وهو جنب، فأنخنس منه فذهب فاغتسل، ثم جاء فقال: أين كنت يا أبا هريرة؟ قال: كنت جنباً فكهرت، أن أجالسك وأنا على غير طهارة، فقال سبحانه الله إن المسلم لا يتنجس».

وأخرجه أيضاً - مسلم في صحيحه في كتاب الحيف - باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس ٦٥/٤.

- ٢ - ولأن أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهم جماعة كثير ولا شك أن فيهم من يحتلم وما نهى عنه.
٣ - قالوا: وأما الآية فالنهي فيها عن الصلاة لا عن مواضع الصلاة.^(١)

المنافسة، والترجيح:

بالنظر في أدلة الأقوال الثلاثة يظهر أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أحاديث ضعيفة؛ وهي التي تنص على تحريم لبث الحائض، والنفساء، والجنب في المسجد.

القسم الثاني: أحاديث صحيحة، ولكنها غير صريحة في الدلالة على جواز المكث في المسجد كحديث «المؤمن لا ينجس» إذ أنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد.

القسم الثالث: الآية الكريمة، وهي أقوى الأدلة في هذا الموضوع ولكنها غير صريحة - أيضا - إلا أن حملها على ما حملها عليه أهل القول الثاني، وهو النهي عن قربان مواضع الصلاة حال الجنابة - والحيض والنفاس مثلها - أولى؛ لأن ذلك أبلغ في النهي عن الصلاة على تلك الحال، ولأن بيان حكم اتيعم للمسافر الذي حمل الآية عليه أهل القولين الآخرين: قد بين صريحا في آية أخرى وهي قول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ يَجْعَلُ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ حَرَجًا وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢)
وهو حكم يعم المسافر والمقيم.

(١) انظر: كتاب بداية المجتهد ٤٨/١، والمحل ١٨٤/٢.

(٢) الآية: ٦ من سورة المائدة.

فحمل الآية الأولى على مواضع الصلاة، وتقدير المجاز: أولى؛ ليكون لها دلالة خاصة. وترجيل عائشة رضى الله عنها رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو في المسجد وهي في حجرتها^(١) مؤيد لذلك، فلو كان دخولها للمسجد جائز لدخلته لذلك؛ لأنه أرفق برسول الله صلى الله عليه وسلم، لكنها لم تفعل لأنه لا يجوز لها المكث في المسجد.

وبهذا يتبين رجحان قول القائلين بأنه لا يجوز للحائض، والنفساء والجنب أن يمشوا في المسجد. أما العبور فجائز إذا أمنت تلويثه.

وأما قول القائلين بجواز المكث: إن أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهم جماعة كثير، ولا شك أن فيهم من يحتلم، وما نهى عنه قط.

فالجواب عنه: أن النهي في الآية عن المكث في المسجد: مع تحقق الجنابة لا مع احتمالها، ولذلك جاز لهم النوم، أما إذا تحققت فيجب عليهم الخروج للاغتسال، ويكون حكمهم في ذلك حكم عابر السبيل في المسجد.^(٢) ويحتمل أيضا: أن مبيتهم في مكان منعزل عن المسجد ليس منه وإن كان متصلا به. والله أعلم.

(١) أخرجه الحديث البخارى في صحيحه في كتاب الحيض - باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله - ١/١٠١ ح ٢٩٥، ٢٩٦ وسلم في صحيحه أيضا في كتاب الحيض - باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله - ٢٠٨/٣.

(٢) انظر: كتاب المجموع ١٧٢/٢.

المبحث الثاني : حكم طواف المرأة الحائض، أو النفساء :

الحيض، والنفساء، ومثلها الجنابة حدث أكبر^(١)، يوجب الغسل، وقد تبيننا في الفصل السابق أثر هذه الأحداث في دخول المسجد، وأن الراجع من الأقوال الثلاثة جواز العبور لهم في المسجد دون المكث فيه إذا أمنت الحائض والنفساء تلويث المسجد.

وهذا الحكم يؤثر على الطواف بالبيت الحرام؛ لأن البيت داخل المسجد الحرام فلا يمكن الطواف به إلا بدخول المسجد الحرام فيمنعون من ذلك لذلك.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تأثير الحدث - وأعظمه الحيض والنفساء والجنابة - على صحة الطواف.

فالخلاف في هذه المسألة هو في بيان حكم الطهارة من الحدث للطواف. ومنشأ الخلاف: هو تردد الطواف بين الحاقه بالصلاة التي يشترط لها الطهارة من جميع الأحداث، أو الحاقه بالسعي بين الصفا والمروة في جوازه من غير طهارة وكذا سائر المناسك.^(٢)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله : فنهيه الحائض عن الطواف بالبيت إما أن يكون لأجل المسجد لكونها منهيّة عن اللبث فيه، وفي الطواف لبث، أو عن الدخول إليه مطلقاً لمرور أولبث، وإما أن يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض كما يحرم على الحائض الصلاة، والصيام بالنص والاجماع. اهـ^(٣)

وقد اختلف العلماء في حكم طواف الحائض، والنفساء على أربعة أقوال :-

القول الأول : أن الطهارة من الحيض والنفساء، وكذا من سائر الأحداث شرط

(١) انظر: كتاب بداية المجتهد ٤٦/١، وحلية العلماء ٢١٥/١، ٢١٦.

(٢) انظر: كتاب بداية المجتهد ٣٤٣/١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٦/٢٦.

في صحة الطواف، فلا يصح من الحائض، والنفساء طواف، ولا يجوز لهما ذلك،
وتتظن في الطواف الركن حتى تطهرا، ويسقط عنها طواف الروداع، فلا يلزمها
الانتظار حتى تطهرا.

وهذا قول المالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

وامتدلوها بها يأتي:

١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم - في حديث ابن عباس - «الطواف بالبيت
صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه» أخرجه الترمذى، والحاكم وصححه^(٢).

وجه الاستدلال: أن أحكام الطواف بالبيت كأحكام الصلاة إلا في جواز الكلام
في الطواف دون الصلاة. ومعلوم أن الطهارة شرط في صحة الصلاة بالاجماع.
فكذلك تكون شرطا في صحة الطواف^(٣).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن
النفساء والحائض تغتسل وتحرم وتقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف بالبيت»
أخرجه أبوداود والترمذى وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه^(٤).

وجه الاستدلال: أن الرسول صلى الله عليه وسلم جوز لها أن تفعل جميع المناسك

(١) انظر: كتاب الكافي لابن عبد البر ٣٦٧/١، وبداية المجتهد ٣٤٣/١، وحاشية الدسوقي ٦٧/٣، والمجموع
١٥/٨ - ١٨، والمغنى ٣٧٧/٣، وشرح العمدة ٥٨٢/٢، والفروع ٥٠١/٣.

(٢) أخرجه الترمذى في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في الكلام في الطواف ٢٩٣/٣ ح ٩٦٠، والحاكم في
المستدرک في كتاب المناسك ٤٥٩/٤، وقال هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وقد أوقفه جماعة. أ. هـ،
وروافقه الذهبي، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٣٨/١: صححه ابن السكن وابن خزيمة، وابن
حبان. أ. هـ.

(٣) انظر: كتاب شرح العمدة ٥٨٥/٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه - بلفظ قريب - في كتاب المناسك - باب الحائض تمل بالحج ٣٥٧/٢ ح ١٧٤٤
والترمذى في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك ٢٨٢/٣ ح ٢٩٤٥.
وقال المنذرى في مختصر سنن أبي داود ٢٨٦/٢: في إسناده خفيف وهو ابن عبد الرحمن الخزازي وكتبته أبرعون
وقد ضعه غير واحد. أ. هـ.

وعده الألباني في الأرواء ٢٠٦/١ شاهدا لحديث عائشة الآن بعده، وقال - في خفيف - م. هـ. الحفظ.

وهي حائض، أو نفساء إلا الطواف بالبيت فإنه لا يجوز لها فعله وهي حائض، أو نفساء، وإنها تفعله بعد الطهر.^(١)

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج فلما جئنا سرف فطمثت^(٢) فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا أبكي فقال ما يبكيك؟ قلت: لوددت - والله - أني لم أحج العام، قال: لعلك نفست؟ قلت نعم قال: فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي البيت حتى تطهري» متفق عليه.^(٣)

وجه الاستدلال : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أذن لها - وهي حائض - في فعل جميع مناسك الحج إلا الطواف بالبيت فقد نهاها النبي صلى الله عليه وسلم عن الطواف حتى تغتسل والنهي يقتضي الفساد في العبادة.^(٤)

٤ - واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «فقلت صفية^(٥) ما أراني إلا حابستهم قال: عقرى^(٦) حلقى أو ما طفت يوم النحر قالت قلت: بلى، قال لا بأس أنفري. . الحديث» متفق عليه.^(٧)

(١) النظر: كتاب شرح العمدة ٥٨٤/٢.

(٢) طمئت: أي حاضت، والطمث: الدم، والنكاح. وكذا نفست بمعنى حاضت.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث - باب الطاء مع الميم - وشرح النووي على صحيح مسلم ١٤٧/٨. هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحيض - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ٤٠٧/١ ح ٣٠٥، وسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب بيان وجوه الاحرام ١٤٧/٨.

(٤) انظر: كتاب المحصول الجزء الأول القسم الثاني ص/ ٤٨٦، والعدة ٣٣٣/١، والتمهيد لأبي الخطاب ٣٦٩/١. (٥) هي أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب من بني النضير من بني إسرائيل، وأنها برة بنت سمثول. قتل زوجها الأول سلام بن مكشم يوم خيبر، وأسرت صغية مع سبي هذه الغزوة، فاستصفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصارت في سهمه ثم أعنتها، وجعل عتقها صداقها، وذلك سنة سبع وتوفيت رضي الله عنها سنة ٥٠ هـ.

انظر: كتاب الاستيعاب ٣٤٦/٤، والاصابة ٣٤٦/٤.

(٦) عقرى حلقى: دعاء عليها أن يصيبها وجع في حلقها كأنه قال: عقرها الله، وقيل معناه: جعلها الله عاقرا لا تلد، ومشغومة على أهلها.

انظر: كتاب النهاية في غريب الحديث، باب الحاء مع اللام.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له - في كتاب الحج - باب التمتع والغرآن والافراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى ٤٢١/٣ ح ١٥٦١، وسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب بيان وجوه الاحرام ١٥٣/٨.

وجه الاستدلال: أن صفة رضي الله عنها لما حاضت أظهرت حزنها على ذلك؛ لأنها تخشى أن تتسبب في حبس الرسول صلى الله عليه وسلم عن السفر؛ لأنها لم تطف طواف الوداع، وأقرها الرسول صلى الله عليه وسلم على أن الحيض قبل الطواف يمنع منه، ويتسبب في الحبس، والتأخير لكن ذلك إنما يكون في الطواف الركن، أما الواجب: فإنه يسقط عن الحائض والنفساء ولا يلزمها، فدل ذلك على أن الطهارة شرط في صحة الطواف.

٥ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «إن أول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ، ثم طاف. . الحديث» متفق عليه.^(١)

وجه الاستدلال: أن الرسول صلى الله عليه وسلم توضأ للطواف، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأخذ المناسك عنه بقوله صلى الله عليه وسلم «لتأخذوا مناسككم فإن لا أدرى لمي لا أحج بعد حجتي هذه».^(٢)

القول الثاني: أن الطهارة من الحدث ليست شرطاً في صحة الطواف وإنما هي واجبة، فيصح الطواف مع الحدث، فلو طافت الحائض، والنفساء صح طوافها، فإن أمكنها أعادته بعد الطهر أعادته، وإلا لزمها الفدية،^(٣) وهذا قول الحنفية ورواية في مذهب الحنابلة، وفي القول الآخر عند الحنفية أن الطهارة من الحدث سنة لا واجب.^(٤)

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحج - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ثم يعمل ركعتين، ثم يخرج إلى الصفا ٤٧٧/٣ ح ١٦١٤، وسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب أن المحرم بمكة لا يتحلل بالطواف قبل السعي ٢٢: ٨.

(٢) هذا جزء من حديث جابر رضي الله عنه، وقد أخرجه الإمام مسلم - واللفظ له - في كتاب الحج - باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر - ٤٤/٩، وأبو داود في سننه في كتاب المناسك - باب رمي الجمار ٤٩٥/٢ ح ١٩٧٠.

(٣) يفرق بعض الحنفية بين طواف الركن، وهو طواف الافاضة، وبين طواف الواجب وهو طواف الوداع، والسنة وهو طواف القدوم والتطوع: فيوجبون الجزء في طواف الركن حديثاً دون الطواف المسنون وبعضهم قال يخفف الجزء.

انظر: المبسوط ٣٨/٤ - ٤١، وفتح القدير ٥٠/٣، ٥٤.

(٤) انظر: كتاب المبسوط ٣٨/٤، وبدائع الصنائع ١٢٩/٢، وفتح القدير ٤٩/٣، والمغنى ٣٧٧/٣، وجموع

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(١).

وجه الاستدلال: أن الله تعالى أمر بالطواف أمرا مطلقا عن شرط الطهارة، ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد؛^(٢) فالركنية لا تثبت بخبر الواحد لأنه لا يوجب علم اليقين والركنية لا يوجبها إلا ما يثبت علم اليقين.

القول الثالث: أن الطهارة من الحدث ليست شرطا في صحة الطواف، وإنما هي واجبة من الحدث الأكبر، مستحبة من الحدث الأصغر، ويسقط الواجب في حال العجز عنه. فإذا اضطرت الحائض أو النفساء إلى الطواف حال الحيض والنفاس لعدم إمكان البقاء حتى الطهر أجزأهما ولا شيء عليهما، وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.^(٣)

واستدل بها يأتي:

- ١ - أنه لم ينقل أحد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث أن يطوف، لكنه طاف طاهرا وهذا دليل على أنه سنة لا واجب.
- ٢ - أن النصوص التي تدل على وجوب الطهارة للطواف من الحيض والنفاس إنما تدل على الوجوب مطلقا، والوجوب المطلق مشروط بالقدرة عليه لقوله تعالى: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٤). فإذا لم يمكنها المقام لانتظار الطهر لما يلحقهما من مشقة الانتظار، والضرر عليهما في أنفسهما، ودينهما، وما لهما: جاز لهما الطواف مع الحيض والنفاس وأجزأهما للضرورة.

الفتاوى ٢٦/٢٣١، والانصاف ٤/١٦، وقال في الانصاف: وعنه يصح من ناس ومعلوم فقط، وعنه: يصح منها فقط مع جبران بدم، وعنه يصح من الحائض ويحرم بدم وهو ظاهر كلام القاضي. أ. هـ.

- (١) من الآية/ ٢٩ من سورة الحج.
- (٢) انظر: كتاب كشف الأسرار ١/٢٩٤، وفوائد الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١/٣٤٩.
- (٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٣ - ١٢٨، ١٧٦ - ٢١٨، ٢٢١ - ٢٤١.
- (٤) من الآية/ ١٦ من سورة التباين.

القول الرابع : أن الطواف بالبيت على غير طهارة جائز إلا المرأة الحائض ، فإنه لا يجوز لها أن تطوف حتى تطهر . وهذا قول الظاهرية .^(١)

واستدلوا بما يأتي :

- أن الرسول صلى الله عليه وسلم منع أم المؤمنين - إذ حاضت من الطواف بالبيت ، وولدت أسماء بنت عميس بذى الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تغتسل ، وتهل ، ولم ينهها عن الطواف ؛ فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبيته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بين أمر الحائض ، وكذلك لم ينه الجنب عن الطواف .

والراجح - والله أعلم - القول الأول ؛ أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، فلا يجوز للحائض والنفساء الطواف على غير طهارة ، ولو طافتا لم يجزها ، وذلك لقوة أدلته ، وصراحتهما ، ووضوحها في الدلالة على حكمها .
وأما أدلة الأقوال الأخرى فيجيب عنها بما يأتي :

١ - استدلال الخنفيه بعموم الآية ، فالجواب عنه من وجوه :

الأول : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بأخذ المناسك عنه صلى الله عليه وسلم بقوله «لتأخذوا مناسككم فإنني لا أدرى لعل لا أحج بعد حجتي هذه»^(٢) ، فطوافه عليه الصلاة والسلام بيان للطواف المجمع في الآية الكريمة ؛ والسنة تبين مجمع القرآن^(٣) ، وهو عليه الصلاة والسلام توضأ ثم طاف كما سبق بيانه .^(٤)

الثاني : أننا لا نسلم بعدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، بل الصحيح جوازه^(٥) ، فإذا كانت الآية عامة ينظر ما جاءت به السنة لتكون السنة هي الدليل على ظاهر الآية .

(١) انظر : كتاب المحل ١٧٩/٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) انظر كتاب التمهيد لأبي الخطاب ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ ، وحجية السنة ص ٢٩٥ .

(٤) انظر كتاب المجمع ١٨/٨ .

(٥) انظر كتاب المحصول الجزء الأول القسم الثالث ص ١٣١ ، والتمهيد لأبي الخطاب ١٠٥/٢ .

وذلك مثل آية الموارث

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمَتُكُم مِّثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(١).

فهى عامة لكل من يقع عليه اسم الولد؛ وإن كان يهوديا أو نصرانيا، فلما جاءت السنة بأن لا يرث مسلم كافرا ولا كافر مسلما،^(٢) خصصت الأولاد بها عدا هؤلاء، وانعقد الاجماع على ذلك.^(٣)

الثالث: أنالطواف بغير طهارة مكروه عند الحنفية، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه، لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه.^(٤)

وقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لم ينقل الأمر بالطهارة. . إلخ فقد ذكر الجمهور من أدلة الأمر بالطهارة ما يكفي لبيان وجوب الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر.

وقوله: «إن النصوص التى تدل على وجوب الطهارة للطواف من الحيض والنفاس إنما تدل على الوجوب مطلقا، والوجوب المطلق مشروط بالقدره عليه. . إلخ.

يجاب عنه بأن انتظار المرأة للطواف حتى تطهر ليس من باب الضرورات المبيحة لترك هذا الواجب بدليل انتظار الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة حتى طهرت، وعزمه على انتظار صفية لو لم تكن طافت للافاضة حيث قال: «أحابتنا هي».

لكن فيما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وفى رواية الحنابلة - رحمهم الله - أن الطواف مع الحدث يصح من الناسي والمعدور فى هذا، مخرج لعلماء الإسلام

(١) من الآية / ١١ من سورة النساء.

(٢) أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه حديث أسامة بن زيد ولفظه «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» فى كتاب الفرائض - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم - ١٢ / ٥٠ ج ٦٧٦٤، وأخرجه أيضا الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الفرائض ١١ / ٥١.

(٣) انظر: كتاب التمهيد فى أصول الفقه ١٠٥ / ٢ - ١١١.

(٤) انظر: كتاب المجموع ١٨ / ٨.

في الفتوى بذلك في الحالات التي يرون فيها العنت والمشقة والضرر، لاعتقاد هذه الأقوال على أصول ثابتة، وقواعد مقررّة في الشريعة الإسلامية ترفع الحرج والمشقة والعنت والضيق، وتعفو عن الخطأ والنسيان، والله أعلم.

وأما قول أهل الظاهر بالتفريق بين الحيض والنفاس، فإنه لا وجه لذلك، لاتحادهما في نوع العذر، وفي الأحكام المترتبة عليهما، وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة، وأمثالها بالانتظار حتى تطهر يشمل النفساء، وهو زيادة على الحكم السابق الذي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم لها في الميقات؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بين أن العلة في الأمر بالانتظار عدم الطهر، وأن جواز الطواف منها مرهون بالطهر «حتى تطهري»، وكذلك النفساء، لا يجوز لها الطواف إلا بعد الطهر.

كما أن تطهره صلى الله عليه وسلم من الحدثين قبل الطواف مع قوله «لتأخذوا مناسككم» دليل على وجوب التطهر من الحدثين قبل الطواف، والله أعلم.

المبحث الثالث : حكم سعي المرأة الحائض والنفساء :

اختلف العلماء في حكم سعي المرأة الحائض والنفساء على قولين :

القول الاول : أن الطهارة من الحيض ، والنفساء ، ومن سائر الأحداث ليست شرطاً في صحة السعي ، فإذا طافت المرأة الحاجة ، أو المعتمرة ، وهي طاهر ثم حاضت ، أو نفست فإنها تسعى ، ولا تنتظر الطهر ، ولا شيء عليها ، وهو قول جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة^(١) ، وقد نص بعضهم على استحباب الطهارة فيه من جميع الأحداث .^(٢)

واستدلوا بها يأتي :

١ - حديث عائشة رضي الله عنها ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : «لعلك نفست؟ قلت : نعم قال : فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» متفق عليه .^(٣)

وجبه الاستشهاد : أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يمنعها من السعي - وهي حائض - فدل ذلك على جواز سعي الحائض ، والنفساء مثلاً .

٢ - ولأن السعي نسك غير متعلق بالمسجد فلا تشترط له الطهارة عن الحيض ، والجنابة كالوقوف بعرفة .^(٤)

٣ - وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن من سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة أن ذلك يجزئه وانفرد الحسن فقال : إن ذكره قبل أن يخلق فليعد الطواف . أ هـ .^(٥)

(١) انظر : كتاب بدائع الصنائع ١٣٥/٢ ، ولطع القدير ٥٧/٣ ، والمتنقى شرح الموطأ ٢٢٤/٢ ، ٢٩٠ ، ومواهب الجليل ٦٩/٣ ، والمجموع ٧٤/٨ ، والمغنى ٣٩٤/٣ ، وشرح العمدة ٦٤٠/٤ ، والانصاف ٢١/٤ .

(٢) انظر : كتاب المتنقى شرح الموطأ ٥٨/٣ ، والمجموع ٧٤/٨ ، والمغنى ٣٩٤/٣ ، وشرح العمدة ٦٤٠/٢ ، والانصاف ٢١/٤ ، والتحقيق والايضاح ص ٣٢ .

(٣) سبق ترجمته ص ٤٩ .

(٤) انظر : كتاب المبسوط ٥١/٤ ، وبدائع الصنائع ١٣٥/٢ ، والمتنقى شرح الموطأ ٢٩٠/٢ ، ٥٨/٣ ، والمغنى ٣٩٤/٣ .

(٥) انظر : كتاب الاجماع ص ٦٣ .

القول الثاني: أن الطهارة من الحيض والنفاس، ومن سائر الأحداث شرط في صحة السعي. وهو رواية في مذهب الحنابلة. وذكر بعض علماء المالكية أن المالكية يشترطون الطهارة من الحيض للسعي كالطواف. ^(١)

واستدلوا بما يأتي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها - السابق - فقد ورد في إحدى رواياته بلفظ «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري». أخرجه الامام مالك في الموطأ. ^(٢)

والراجع - والله أعلم - القول الأول:

وذلك لصحة الرواية التي استدلو بها واشتهارها، وهي لم تشترط الطهارة للسعي، وأما الرواية التي استدلت بها أهل القول الثاني: فإن الزيادة فيها وهي قوله: «ولا بين الصفا والمروة» قد انفرد بها يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري ^(٣) عن الامام مالك دون بقية الرواية فهي رواية شاذة. ^(٤)

يقول العلامة ابن عبد البر - بعد أن ذكر الحديث: هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث «غير أن لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة».

وقال غيره من رواة الموطأ: «غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» لم يذكروا «ولا بين الصفا والمروة»، ولا ذكر أحد من رواة الموطأ - في هذا الحديث - «ولا بين الصفا والمروة» - غير يحيى - فيها علمت، وهو عندى وهم منه - والله أعلم. أ هـ ^(٥)

(١) انظر: كتاب بداية المجتهد ٤٦/١، وموابب الجليل ٦٩/٣، ومسائل الامام أحمد رواية اسحاق بن ابراهيم ١٤٠/١، والتعليق خ ٨٨/١، والمغنى ٣٩٠/٣، والاتصاف ٢١/٤.

(٢) أخرجه الامام مالك في الموطأ كما في تنوير الحوالك في كتاب الحج - دعوى الحائض مكة - ٣٦٢/٢.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، روى عن الامام مالك والليث وغيرهما وعنه البخاري ومسلم وغيرهما ثقة ثبت امام ولد سنة ١٤٢، ومات سنة ٢٢٦ هـ رحمه الله.

انظر: كتاب ميزان الاعتدال ٤١٥/٢، وتقريب التهذيب ٣٦٠/٢.

(٤) انظر في تعريف الشاذ كتاب تدريب الراوي ٦٥/١، وكتاب اختصار علوم الحديث ص ٥٦.

(٥) التمهيد ٢٦١/١٩.

وبما يؤيد ذلك: أن الإمام مالك - رحمه الله - وهو الذي روى عنه يحيى بن يحيى هذه الرواية يقول: والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت بالبيت وصلت فإنها تسعى بين الصفا والمروة، وتقف بعرفة والمزدلفة. وترمي الجمار غير أنها لا تفيض حتى تطهر من حيضتها. أ هـ^(١)

وعلى فرض صحة رواية الامام يحيى بن يحيى فإنها لا تدل على اشتراط الطهارة للسعي وإنما تدل: على اشتراط تقدم طواف صحيح قبله.

يقول العلامة ابن حجر في فتح الباري: ^(٢) فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي؛ لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله، فإذا كان الطواف ممتنعاً: امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له. أ هـ.

وقد ضعف بعض علماء الحنابلة - رواية المذهب التي تشترط الطهارة للسعي. يقول القاضي أبي يعلى - بعد أن ذكر الرواية التي تشترط الطهارة للسعي: المذهب الصحيح أن الطهارة لا تجب في ذلك. أ هـ^(٣)

ويقول ابن قدامة: وقد ذكر بعض أصحابنا رواية عن الامام أحمد: أن الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف. ولا يعول عليه. أ هـ^(٤)

والدليل على استحباب الطهارة في السعي: أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم توضأ، ثم طاف، وسعى كما سبق^(٥) ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها. ^(٦)

(١) تنوير الحوالك شرح على موطأ الامام مالك ٣٦٢/١.

(٢) ٥٠٤/٣، وانظر - أيضاً - كتاب المتقى شرح موطأ الامام مالك ٢٢٤/٢.

(٣) التعليق ٨٨/ق.

(٤) المغنى ٣٩٥/٣.

(٥) سبق ذلك ص/ ٦٣.

(٦) انظر كتاب: المجموع ٧٤/٨، والمغنى ٣٩٤/٣.

المبحث الرابع : حكم طواف الوداع للمرأة الحائض والنفساء :

ذهب كثير^(١) من العلماء إلى أن طواف الوداع^(٢) واجب من واجبات الحج ؛ فإذا انتهت أعمال الحج ، وأراد الحاج الرجوع إلى بلده ؛ وجب عليه أن يطوف للوداع قبل سفره رجلاً كان ، أو امرأة إلا الحائض ، والنفساء ، فقد خفف الله عنها وعن رفقتها فلا تحتبس المرأة الحائض أو النفساء من أجل طواف الوداع ، بل تسافر مع رفقتها ولو لم تطف هذا الطواف ؛ هذا هو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، لكن إن طهرت قبل الخروج من مكة وجب عليها الوداع - عند من يقول بوجوبه - لأنها في حكم المقيمة ، فإن لم تطف مع طهرها وهي في مكة وجب عليها دم .^(٣)

ودليل ذلك :

١ - قول ابن عباس رضي الله عنهما : «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض» متفق عليه .^(٤)

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما : «أنه كان يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف إذا كانت قد طافت في الأفاضة» رواه أحمد .^(٥)

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : «لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

(١) القائلون بالوجوب هم الحنفية ، والحنابلة ، والقرن الصريح في مذهب الشافعية . ويرى المالكية والشافعية في أحد القولين أن هذا الطواف سنة وليس بواجب ، لكن بعض المالكية قالوا : هو سنة ويحرم عند تركه بالدم .

انظر كتاب بدائع الصنائع ١٤٢/٢ ، والمداية للمرغيناني مع شرحها ٥٠٤/٢ ، والكاظمي لابن عبد البر ٣٧٨/١ ، وبيداية المجتهد ٣٤٣/١ ، والمجموع ٢٥٤/٨ ، والمغني ٤٥٨/٣ ، وشرح العمدة ٦٥١/٢ .

(٢) ويسمى أيضاً : طواف الصدر ، وطواف الخروج . انظر كتاب شرح العمدة ٦٥١/٢ .

(٣) انظر كتاب المبسوط ٣٥٤/٤ ، وبدائع الصنائع ١٤٢/٢ ، والكاظمي لابن عبد البر ٣٧٨/١ ، وحاشية الدسوقي ١٣٨/٣ ، والمجموع ٢٥٥/٨ ، وشرح العمدة ٥٦٩/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحج - باب طواف الوداع ٥٨٥/٣ ح ١٧٥٥ ، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٧٩/٩ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٧٠/١ ، وقال الساعاني في الفتح الرباني ٢٣٤/١٢ : سنده جيد ، ومعناه في الصحيحين . اهـ .

ينفر إذا صفية على باب خباتها^(١) كثيبة حزينة قال: عقرى حلقى إنك لحابستنا، ثم قال لها: أكنت أفضت يوم النحر، قالت: نعم قال فانفري» متفق عليه.^(٢)

مسألة:

ومن المسائل المتعلقة بطواف الوداع بيان حكم الوقوف المرأة الحائض، والنفساء بباب المسجد عند الوداع؛ فقد ذكر بعض فقهاء الشافعية، والحنابلة: أنه يستحب للمرأة الحائض، والنفساء: الوقوف بباب المسجد الحرام عند الوداع والدعاء عنده،^(٣) ومن نصوصهم في ذلك قول: النووي في مناسكه: ولا يجب طواف الوداع على الحائض والنفساء، ولا دم عليهما لتركه؛ لأنها ليست مخاطبة به لكن يستحب لها أن تقف على باب المسجد الحرام. وتدعو^(٤) أ هـ

وقال المجد في المحرر: ولا وداع عليها - أى المرأة - مع حيض ونفاس ولا دم بسبب ذلك لكن يسن لها أن تقف عند باب المسجد فتدعوا.^(٥) أ هـ

وقال ابن قدامة في العمد: إلا الحائض والنفساء فلا وداع عليهما، ويستحب لها الوقوف عند باب المسجد والدعاء.^(٦) أ هـ

وقال البهوتي: والحائض والنفساء تقف على باب المسجد الحرام، وتدعو بذلك الدعاء^(٧) استحباباً لتعذر دخولها.^(٨) أ هـ

(٣) الحياه: بيت من بيوت العرب يصنع من الوبر والصوف، وينصب على عمودين أو ثلاثة، وجمعه أنبية. انظر: كتاب النهاية في غريب الحديث باب الحياه مع الباء.

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب الحج - باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ٥٨٦/٣ ح ١٧٦٢، وسلم في كتاب الحج - واللفظ له - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ٨٢/٩.

(١) انظر: كتاب مناسك النوى ص ٤٤٥، والعمدة ص ٤٤.

(٢) ص ٤٤٥، ٤٤٦.

(٣) ٣٤٩/١.

(٤) ص ٤٤.

(٥) يشير إلى الدعاء الذى يقال عند الوداع ويمكن الرجوع إليه في كتب الفقه والمناسك عند بحث طواف الوداع.

(٦) كشاف القناع ٥٩٨/٢.

لكن هؤلاء الفقهاء - رحمهم الله - لم يذكروا دليلاً على مشروعية هذا الوقوف للحائض والنفساء، بل إن الدليل الثابت على خلافه كما مر^(١) في حديث صفية حيث لم يأمرها الرسول صلى الله عليه وسلم - وقد حاضت - بهذا الوقوف؛ فلو كان مشروعاً لبين لها ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، وهو عليه الصلاة والسلام إنما أمرها بالخروج فقط، ولم يأمرها بالوقوف بباب المسجد، والدعاء عنده، والله أعلم.

(١) انظر ص/ ٦٣.

الباب الثالث

الحجاب والستر وأثرهما على المناسك

وفيه الفصول التالية

الفصل الأول : حكم المحرم للمرأة في سفرها للحج والعمرة .

مسألة : أثر وفاة المحرم في أداء النسك .

الفصل الثاني : أثر الستر والحجاب في ملابس الاحرام .

الفصل الثالث : أثر الحجاب والستر في سنن الأقوال .

الفصل الرابع : أثر الحجاب والستر في سنن الأفعال .

الفصل الخامس : تقصير المرأة شعر رأسها للتحلل من النسك .

الباب الثالث الحجاب والستر وأثرهما على المناسك

تمهيد:

دعا الله عز وجل المرأة - في الإسلام - إلى التستر، والحجاب، وعدم الاختلاط بالرجال. يقول الله عز وجل:

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (١).

ويقول سبحانه وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُكْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ ذَلِكُمْ أَذْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٢).

ويقول سبحانه وتعالى:

﴿وَقُلِ الْمُؤْمِنَاتُ لْيَنْصِبْنَ مِنْ آبَسَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...﴾ (٣)
الآية (٣).

وقد أخرج (٤) البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «يرحم الله نساء المهاجرات الأول لما أنزل الله وليضربن بخمورهن على جيوبهن شققن مروطهن» (٥) فاخترمن بها».

(١) من الآية / ٣٣ من سورة الأحزاب. (٢) الآية / ٥٩ من سورة الأحزاب. (٣) من الآية: ٣١ من سورة النور. (٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب التفسير - باب «وليضربن بخمورهن على جيوبهن» ٤٨٩/٨ ح ٤٧٥٨.

(٥) المروط: جمع مروط كساء من غز، أو صوف، أو كتان، أو غيره يؤتزر به. انظر: كتاب لسان العرب، باب الطاء فصل الميم.

«ولقد كانت عائشة رضي الله عنها، وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونساء المؤمنين محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته فإذا مر بهن الركبان سدلت كل واحدة منهن جلبابها على وجهها فإذا فارقوهن كشفن وجوههن»^(١).

وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الاحرام» أخرجه الحاكم وقال حديث صحيح على شرط الشيخين.^(٢)

ولهذا الستر والحجاب الذي أمرت به المرأة أثره على أحكام المناسك من حج أو عمرة يظهر ذلك من خلال المسائل التي سيتناولها البحث في هذا الباب.

(١) أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده ٣٠/٦، وأبو داود في سننه في كتاب المناسك باب في المحرمة تغطي وجهها ٤١٦/٢ ح ١٨٣٣، وابن ماجه في كتاب المناسك - باب المحرمة تسدل ثوبها على وجهها ٩٧٩/٢ ح ٢٩٣٥. وفي الحديث: يزيد بن أبي زياد فيه ضعف. لكن أخرجه الحاكم - بلفظ قريب - من طريق آخر من رواية أسماء بنت أبي بكر في كتاب المناسك ٤٥٤/١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. اهـ ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب المناسك - باب تغطية الوجه للمحرمة، ٤٥٤/١.

الفصل الأول

حكم المحرم للمرأة في سفرها للحج

اختلف العلماء في حكم سفر المرأة للحج بلا محرم^(١) على ثلاثة أقوال :
القول الأول : أن المحرم شرط في وجوب الحج على المرأة ، ولا يجوز لها أن تحج من غير محرم ، وهذا مذهب الحنابلة . فلا يجب عليها أن تحج حتى تجد محرماً ، ولا يجوز لها الخروج للحج إلا مع محرم . وفي رواية أخرى في مذهب الحنابلة أن المحرم شرط لأدائها للحج بنفسها لا لوجوبه عليها ، فإذا لم تجد محرماً وقد وجدت الزاد والراحلة ، وجب عليها أن تحج - غيرها - عن نفسها .^(٢)

قال الامام أحمد - رحمه الله تعالى - وقد سئل - عن حديث ابن عباس فيمن واقع أهله وهو محرم : يحجان من قابل ، فإذا بلغ الموضع الذي واقعها فيه - تفرقا - قيل : أليست قد صارت بغير محرم ؟ فقال : نعم لا يعجبني هذا إلا أن يكون معها محرم غير الزوج إذا فارقها ، قال : والسفر عندي ولو كان ساعة ، ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم «ولا تسافر سفراً» .^(٣)

(١) المحرم : هو زوج المرأة ، ومن تحرم عليه على التأييد بنسب ، أو سبب مباح . ومن تحرم عليه بالنسب هم : أبناؤها ، وأبائهما ، وأخوتها ، وبنوهم ، وبنو أخواتها ، وأعمامها وأخوالها . وعمرها بالسبب : نوعان : بالرضاع ، أو بالمصاهرة .
فأما الرضاع فيحرم عليها بسببه ما يحرم من النسب وقد سبق ذكرهم .
وأما المصاهرة فيحرم عليها بسببه أربعة : زوج أمها ، وزوج ابنتها وأب زوجها ، وابن زوجها . فهؤلاء كلهم محرم يجوز لها أن تحج مع أحدهم .

انظر : كتاب شرح العمدة ١ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) انظر : كتاب المغنى ٣ / ٢٣٦ ، وشرح العمدة ١ / ١٧٢ . (٣) انظر : كتاب التعليق خ ق / ١٨١ .

وقد استدلووا لمذهبهم بما يأتي :

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة » أخرجه البخاري .^(١)

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث عن سفر المرأة مسيرة يوم وليلة من غير محرم ، والنهي يقتضي التحريم .

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال : انطلق فحج مع امرأتك » . متفق عليه .^(٢)

فقد نهى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث المرأة عن السفر - مطلقا - من غير محرم ، فلا يجوز لها أن تسافر للحج ، أو لغيره من غير محرم . وقد أكد ذلك سؤال المجاهد عن حكم خروج زوجته للحج - من غير محرم - فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يترك الجهاد ، وأن يخرج مع امرأته للحج . فجاء الحديث صريحا في تحريم خروج المرأة للحج من غير محرم . وهو عام في كل سفر .^(٣)

٣ - واستدلووا - أيضا - بحديث ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحمجن امرأة إلا ومعها محرم » . أخرجه الدارقطني^(٤) والحديث صريح في النهي عن السفر للحج من غير محرم والنهي يقتضي التحريم .

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب تفسير الصلاة - باب في كم بقصر الصلاة ٥٦٦/٢ ح ١٠٨٨ .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب جزاء الصيد - باب حج النساء ٧٢/٤ ح ١٨٦٢ ، وسلم في صحيحه - واللفظ له في كتاب الحج - الباب السابق ١٠٩/٩ .

(٣) انظر : كتاب شرح العمدة ١/١٧٤ .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الحج ٢٢٢/٢ ح ٣٠ قال ابن مفلح في الفروع ٢٣٥/٣ الظاهر أنه غير حسن ، ورواه أبو بكر في الشافي . ١ . هـ .

فدل على عدم جواز الخروج للحج من غير محرم من غير تحديد مسافة فكيف بغيره من الأسفار؟^(١)

٤ - أن المرأة عورة يجب عليها التستر، ويحرم عليها التبرج وهي معرضة في السفر إلى الصعود والنزول محتاجة إلى من يعالجها ويمس بدنها وغير المحرم لا يؤمن على ذلك.^(٢)

القول الثاني: أن المحرم شرط في وجوب الحج على المرأة إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام ولا يجوز لها في هذه الحالة السفر للحج من غير محرم.

فإن كان بينها وبين مكة أقل من ذلك لم يشترط لها المحرم، ووجب عليها أن تخرج ولو من غير محرم. فالعبرة بمسافة السفر المحددة - عندهم - بثلاثة أيام، وما قل عنها ليس بسفر فلا يشترط فيها لمحرم وهذا قول الحنفية. ورواية في مذهب الحنابلة إلا أن المسافة عندهم يوماً وليلة.^(٣)

واستدلوا بها يأتي:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تسافرن امرأة إلا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل». الحديث «وقد سبق. قالوا: والحديث دليل على وجوب المحرم في السفر بدليل أمر النبي صلى الله عليه وسلم لزوجها بالخروج معها وترك الجهاد من أجل ذلك.

٢ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم» متفق عليه.^(٤)

(١) انظر كتاب شرح العمدة ١/١٧٦.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ٢/١٢٣، وفتح القدير ٢/٤٢٠، والآنصاف ٤/٤١١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب تفسير الصلاة - باب في كم يقصر الصلاة ٢/٥٦٦ ح ١٠٨٧، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم للحج وغيره ٩/١٠٢.

قالوا: دل الحديث على تحديد السفر الذى يشترط له المحرم وأنه مسيرة ثلاثة أيام
فما كان دونه فليس بسفر ولا يشترط له المحرم^(١).

القول الثالث: أن المحرم لا يشترط لوجوب الحج، وأدائه على المرأة بل يجب عليها
الخروج للحج - إذا استطاعت إليه سبيلا - ولو من غير محرم، إذا أمنت على نفسها
بالخروج مع نساء ثقات، أو مع امرأة ثقة، أو رفقة مأمونة، وهذا قول المالكية،
والشافعية، والظاهرية، ورواية في مذهب الحنابلة^(٢).

واستدلوا بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلْيَلْزَمْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣).
قالوا: فقد أوجب الله عز وجل - في هذه الآية - على الناس جميعا الرجال
والنساء: حج بيته، وعلق وجوب ذلك على استطاعة السبيل - وهو الزاد
والراحلة - فمن وجدهما فقد استطاع إليه سبيلا، ومن حاله كذلك: وجب عليه
أداء الحج رجلا كان، أو امرأة؛ فتخرج المرأة للحج إذا وجدت الزاد والراحلة،
ولو من غير محرم لتؤدى ما وجب عليها.

٢ - حديث عدى بن حاتم^(٤) - رضي الله عنه - وفيه: أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: «فإن طالت بك حسياء لترين الضغينة»^(٥) ترتحل من

(١) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٢٣/٢، وفتح القدير ٤٢٠/٢.

(٢) انظر كتاب بداية المجتهد ٣٢٢/١، ومواهب الجليل ٥٢١/٢، ٥٢٢، والمجموع ٨٦/٧، ٣٤/٨، والمغنى
٢٣٧/٣، والانتصاف ٤١١/٣، والمحل ٢٣/٧.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) هو أبو طريف عدي بن حاتم الطائي، صحابي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في شعبان سنة سبع.
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وروى عنه بخيشمة بن عبد الرحمن
وغيره. وهو من المعمرين في الإسلام فقتل أنه عاش مئة وثلاثين سنة، مات بالكوفة سنة ٦٨ هـ.

انظر: كتاب الاستيعاب ١٤١/٣، والاصابة ٤٦٨/٢.

(٥) الضميمة: الراحلة التي يرحل عليها ويظعن عليها أي يسار، وتطلق على المرأة، لأنها ترحل مع زوجها حيثما رحل،
أو لأنها تحمل على الراحلة.

انظر: كتاب النهاية في غريب الحديث باب اللطاء مع العين.

الحيرة^(١) حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله . . . الحديث .
أخرجه البخاري^(٢) .

قالوا: فقد أخبر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن المرأة ستأمن على نفسها،
وتخرج للحج من غير محرم ، فدل ذلك على وجوب خروج المرأة للحج الواجب ولو من
غير محرم إذا أمنت على نفسها .

٢ - واستدلوا - أيضا بقول النبي صلى الله عليه وسلم - فيما رواه ابن عمر رضي الله
عنها -: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» متفق عليه .^(٣)

قالوا: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن منع النساء من الخروج إلى المساجد -
والنهي يقتضي التحريم - وأشرف المساجد ، وأولاهها بذلك المسجد الحرام . فيجوز
لها أن تخرج إليه من غير محرم ، فإذا وجب عليها الحج : وجب أن تخرج إليه ولو من
غير محرم .

٤ - واستدلوا - أيضا - بالقياس على وجوب انتقال المرأة إلى دار الإسلام إذا أسلمت
في دار الحرب ولو من غير محرم قالوا: فكذلك يجوز لها إذا وجب عليها الحج أن
تخرج إليه ولو من غير محرم .

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول، وهو أن المحرم شرط في وجوب الحج
على المرأة، ولا يجوز لها أن تحج من غير محرم .
وذلك لوضوح أدلته، وصراحته في الدلالة على المراد مع صحتها متنا، وأسنادا،
وأما أدلة القولين لآخرين فقد أجيب عنها بما يأتي :

(١) الحيرة - بكسر الحاء وسكون الياء، وفتح الراء - مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة كان يسكنها ملوك العرب
في الجاهلية .

انظر: كتاب معجم البلدان باب الحاء والياء وما يليها .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب - باب علامات النبوة في الإسلام - ٦١٠/٦ ح ٣٥٩٥ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - كتاب الجمعة - باب هل على من يشهد الجمعة غسل من النساء
والصبيان ٣٨٢/٢ ح ٩٠٠ ، وسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب خروج النساء إلى المساجد ١٦١/٤ .

١ - استدلال الحنفية بحديث ابن عباس رضي الله عنها استدلال سليم فقد دل على وجوب المحرم في سفر المرأة للحج وأنه أكد من الجهاد. لكن ليس في الحديث ما يدل على تحديد مسافة لهذا السفر، بل هو مطلق في كل حج من غير تحديد مسافة.

٢ - وأما استدلالهم بحديث ابن عمر فالجواب عنه: أن للحديث روايات أخر ومنها ما أخرجه مسلم^(١) بلفظ «مسيرة يوم» وما أخرجه أبو داود^(٢) بلفظ «مسيرة بريد»^(٣). وقد ورد فيها تحديد المسافة بيوم، وليلة، وببريد، وهي كلها روايات صحيحة، فدل ذلك على أن المسافة غير معتبرة، وإنما هي أجوبة لحالات مختلفة من حيث المسافة. وفي جميعها وجب المحرم لخروج المرأة للحج فإذا ضم إليها الأحاديث المطلقة عن تحديد مسافة: دل ذلك على شمول جميع الحالات سواء كانت مسيرتها ثلاثة أيام، أو يوم، أو أقل من ذلك، وفي جميعها يجب المحرم لسفر المرأة.

ثم إن تحديد مسافة السفر بثلاثة أيام لم يرد به دليل شرعي. فتصرف الأحاديث المطلقة إلى كل سفر، بل إن الروايات التي حددت بأقل من ذلك دليل على أن لا مسافة محددة للسفر، وإنما مرجع ذلك إلى العرف.^(٤)

والجواب عن أدلة القائلين بأن المحرم لا يشترط لوجوب الحج وأدائه على المرأة كما يأتي :-

-
- (١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره - ١٠٧/٩.
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب النكاح - باب في المرأة تحج بغير محرم ٣٤٧/٢ ح ١٧٢٥ وقد صحح هذه الرواية ابن حبان، وإسحاق كما في نصب الرأية ١١/٣.
- (٣) البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البئيل الذي يحمل البريد، ثم أطلق على المسافة بين السككنين بريداً، وعقدارها أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والليل: ألف وثمنائة ونهائة وأربعون متراً، فتكون مسافة البريد (٢٢١٧٦) متراً. انظر كتاب: النهاية في غريب الحديث، باب الباء مع الراء، وكتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيايل والميزان ص ٧٧.
- (٤) انظر: كتاب شرح النووي على صحيح الامام مسلم ١٠٣/٩.

١ - استدلالهم بالآية الكريمة : يجب عنه بأن الآية الكريمة دلت على وجوب الحج على الرجال والنساء وجوبا عاما، ثم نهى الشارع عن سفر المرأة من غير محرم وهو خاص بها، والخاص مقدم على العام، ويجب عنه - أيضا - بأن المحرم للمرأة من السبيل المذكور في الآية فلا يجب عليها الخروج إليه حتى تجد محرما .

٢ - وأما حديث عدي بن حاتم فالجواب عنه : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد من ذلك بيان سعة الدولة الإسلامية وأمنها، وليس للدلالة على جواز سفر المرأة من غير محرم .

٣ - وأما استدلالهم بحديث ابن عمر فالجواب عنه : أن الحديث دليل على جواز خروج المرأة للمسجد إذا لم يحتج إلى سفر . وأما إذا احتاج إلى سفر فإنه لا يجوز لها ذلك من غير محرم بدليل الأحاديث الصحيحة الصريحة - التي استدلت بها أهل القول الأول - في النهي عن السفر مطلقا من غير محرم .

٤ - وأما استدلالهم بالقياس على من أسلمت في دار الحرب . فالجواب عنه من وجهين :-

الأول : أن السفر إلى الحج أصل بنفسه لا يقاس على غيره لورود الدليل الصحيح الصريح في النهي عن الحج من غير محرم فقد ورد في النهي عن السفر إليه من غير محرم حديث ابن عباس وغيره .

الثاني : لو سلمنا بجواز القياس، فإنه قياس مع الفارق، لأن المهاجرة تسافر هربا بنفسها من الفتنة - الذي لأجله شرع المحرم . وأما المسافرة للحج فإنها تسافر من الأمان، وتعرض نفسها للفتنة لهذا فالقياس غير صحيح لوجود الفارق .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه شرح العمدة^(١) : - بعد أن

ذكر أدلة القائلين بجواز خروجها من غير محرم - فاشتراط ما اشترطه الله ورسوله أحق وأوثق، وحكمته ظاهرة فإن النساء لحم على وضئ إلا ما ذب عنه والمرأة معرضة في سفرها للصعود والنزول والبروز محتاجة إلى من يعالجها، ويمس بدنها، تحتاج هي، ومن معها من النساء إلى قيم يقوم عليهن، وغير المحرم لا يؤمن ولو كان أتقى الناس، فإن القلوب سريعة التقلب، والشيطان بالمرصاد. أهـ

أثر وفاة محرم المرأة في أداء النسك

إذا سافرت المرأة للحج ، أو العمرة ، ثم توفي محرمها أثناء السفر ، فلا يخلو الأمر من إحدى حالتين :-

الحالة الأولى : أن يكون المحرم الذي توفي زوجها ، وفي هذه الحالة يرجع حكم هذه المسألة إلى مسألة : حكم حج المعتدة من وفاة . وقد سبقت .^(١)

ويجمل البحث فيها : أنه ان أمكنها أن تأتي بالعدة في المكان الذي توفي فيه زوجها ، ثم تكمل النسك بعد ذلك لزمها ذلك .

وان لم يمكنها الاتيان بهما جميعا ، لضيق الوقت ، فلا يخلو الحال ، اما أن تكون أحرمت بالنسك أولا .

فان كانت قد أحرمت بالنسك ، فانها تكمل نسكها ، ولا يجوز لها التحلل قبل اكماله كما هو القول الراجح في هذه المسألة .^(٢)

وان لم تكن أحرمت بالنسك ، فانها تجلس للعدة ان كان المكان الذي توفي فيه زوجها يصلح للاعتداد به ، والا انتقلت عنه إلى أقرب مكان يمكنها الاعتداد فيه .

وأما إذا كان المحرم غير الزوج : فلا يخلو إما أن تكون الزوجة قد أحرمت ، ولم تحرم ، فإن كانت أحرمت قبل الوفاة ، فقد اختلف العلماء فيه على قولين :

القول الأول : أنها تكمل حجها ، ولا تصير في حكم المحصورة - فتحلل منه قبل

(١) انظر : المسألة والقول الراجح فيها ص / ٣٤ .

الاتمام - وهذا قول المالكية، والحنابلة، وللشافعية في حج التطوع خاصة. ^(١)

قالوا: لأنها لا تستفيد بالتحلل زوال ما بها كالمرضى. ^(٢)

القول الثاني: أنها إن كانت دون مسافة القصر من بلدها وبينها وبين مكة أكثر من مسافة القصر فإنها تصير كالمحصرة تتحلل وتبعث بدم إلى الحرم. أما إن كانت أقل من مسافة القصر من بلدها فإنها تتم ما أحرمت به، وهو قول الحنفية. ^(٣)

قالوا: لأنها ممنوعة شرعا من المضي في موجب الاحرام بلا زوج ولا محرم. ^(٤)
فإن كانت بينها وبين مكة أقل من مسافة القصر، أو كان بينها وبين يدها أكثر من مسافة القصر وبينها وبين مكة أقل أو أكثر فإنها تمضي في حجها وتتم ما أحرمت به.

ولعل العلة في ذلك: أنها تحتاج في العودة إلى انشاء سفر فاستوى الأمران في انشاء السفر، وتؤكد المضي بالاحرام، وقد عللوا بمثل ذلك في مسألة وفاة الزوج بعد سفرها. ^(٥)

والراجع - والله أعلم - القول الأول: لأن الله - عز وجل - أمر باتمام النسك - بعد الشروع فيه. في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ الآية ^(٦).

ولأنها لم تمنع من اتمام نسكها بعدو، أو مرض يمنعها فيجوز لها التحلل، ولأنها لو تحللت لم يزل ما بها.

وإن مات محرما قبل أن تحرم فقد نص فقهاء المالكية والشافعية - في حج التطوع - والحنابلة أنها إن بعدت - أي تجاوزت مسافة القصر عند كل منهم - خيرت بين

(١) انظر: كتاب مواهب الجليل ٥٢٦/٢، ونجفة المحتاج بشرح المنهاج ٢٥/٤، كشف القناع ٣٥٦/٢.

(٢) انظر: كتاب كشف القناع ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٧٦/٢، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ٥٩٠/٢.

(٤) بدائع الصنائع ١٧٦/٢.

(٥) انظر: كتاب المبسوط ١١١/٤، وفتح القدير ٤١٩/٢.

(٦) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

المضى ، والرجوع ؛ لأنها تحتاج في كل منها إلى سفر، وليس أحدهما بأولى من الآخر، وإن لم تكن بعدت لزمها الخروج، لأنها لا تحتاج في عودتها إلى إنشاء سفر.^(١) ويفهم عن الحنفية مثل قول الجمهور من نصهم على مسألة وفاة الزوج ومن تحديددهم لمسافة السفر.^(٢)

(١) انظر: كتاب مواهب الجليل ٢/٢٦٥، وتحفة المحتاج ٤/٢٥، وكشاف القناع ٢/٣٥٦.
(٢) انظر: كتاب المبسوط ٤/١١١، وفتح القدير ٢/٤١٩، وحاشية رد المحتار على الدر المختار ٢/٤٦٥.

الفصل الثاني

أثر الحجاب والستر في ملابس الاحرام

إذا أحرم الرجل بحج، أو عمرة حرم عليه لبس المخيط، وتغطية رأسه، ليظهر متجرداً من مظاهر الزينة، لا بساً ما يشبه ملابس الموتى؛ إزاراً، ورداء ليكون ذلك أدعى لرقه قلبه، وتأثره بهذا المنسك العظيم، وليظهر الحجاج - الذكور - بمظهر واحد متعبدين بذلك لله عز وجل.

أخرج الامام^(١) أحمد بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً نادى، فقال: يا رسول الله ما يجتنب المحرم من الثياب، فقال: «لا يلبس السراويل، ولا القميص، ولا البرنس، ولا العمامة، ولا ثوباً مسه زعفران ولا ورس. وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين... الخديث».

وأخرج البخاري وغيره بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: قام رجل فقال: يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين قليلين خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس»^(٢).

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده بلفظ أطول ٣٤/٢، وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند ١٦٩/٧، استناد صحيح. أ.هـ.

(٢) أخرجه الامام البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحج - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ٤٠١/٣ ح ١٥٤٢. وأخرجه أيضاً الامام أحمد في مسنده ١١٩/٢.

فقد نبى النبي صلى الله عليه وسلم المحرم الذكر: عن لبس القميص والسرويلات مما خيط لستر البدن كله أو بعضه ونهاه عن تغطية رأسه بالعمامة والبرنس وما أشبه ذلك .

وأما المرأة المحرمة: فلم تؤثر بذلك خوفا عليها من التكشف، وظهور العورة، ولأنه يلحقها عنت ومشقة لو أمرت بلباس الرجل في الاحرام مع أمرها بالستر والحجاب .

ولهذا فإن المرأة تحرم فيما شاءت من الثياب الساترة، ولا تنهى إلا عن ثياب الزينة، أو ما تشابه فيه الرجال، كما تنهى عن البرقع على وجهها، والقفازين في يديها .

جاء في كتاب بدائع الصنائع: ولا بأس أن تغطي المرأة سائر جسدها وهي محرمة بما شاءت من الثياب المخيطة وغيرها، وأن تلبس الخفين غير أنها لا تغطي وجهها، أما سائر بدنها فلأن بدنها عورة، وستر العورة بها ليس بمخيط متعلز، فدعت الضرورة الى لبس المخيط، وأما كشف وجهها فلما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إحرام المرأة في وجهها»^(١) وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا حاذونا سدلت احدنا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزنا رفعنا»^(٢) فدل الحديث على أنه ليس للمرأة أن تغطي وجهها، وأنها لو أسدلت على وجهها شيئا وجافته عنه فلا بأس بذلك. أ هـ^(٣)

(١) أخرج الحديث الدارقطني في سننه في كتاب الحج - باب المواقيت ٢/٢٩٤ ح ٢٦٠، والبيهقي في سننه في كتاب الحج، باب المرأة لا تنتقب في إحرامها ٥/٤٧. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٢٩٢ بعد أن ذكر الحديث: في إسناده أيوب بن محمد أبو الجعل وهو ضعيف، قال ابن عدي: نرد برفعه، وقال العقيلي: لا يتابع على رفعه، إنما يروى موقوفاً، وقال الدارقطني في العلل الصواب وقفه. أ هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٢٦/١١٢، ولم ينقل أحد من أهل العلة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إحرام المرأة في وجهها» وإنما هو قول بعض السلف.

(٢) سبق تخريجه ص/٧٩.

(٣) ٢/١٨٦.

وفي كتاب الكافي لابن عبد البر: والمرأة تلبس ما شاءت من الثياب غير القفازين والبرقع والنقاب، ولا تغطي وجهها، واحرامها في وجهها وكفيها، ولا بأس بسدل ثوبها على وجهها لتستره من غيرها، ولتسدله من فوق رأسها ولا ترفعه من تحت ذقنها، ولا تشده على رأسها بآبرة ولا غيرها. (١)

وفي كتاب المجموع: أما المرأة فالوجه في حقها كراس الرجل فيحرم ستره بكل ساتر. ويجوز لها ستر رأسها وسائر بدنها بالمخيط وغيره كالقميص، والخف والسرامل، وتستر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس، لأن ستر الرأس واجب لكونه عورة، ولا يمكن استيعابه إلا بذلك. قال أصحابنا: والمحافظة على ستر الرأس بكماله - لكونه عورة - أولى من المحافظة على كشف - ذلك الجزء من الوجه.

قال أصحابنا: ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة ونحوها سواء فعلته لحاجة كحر أو برد، أو خوف فتنة، أم لغير حاجة، فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية، وإن كان عمدا، أو استدأته لزمها الفدية، وهل يحرم عليها لبس القفازين فيه قولان مشهوران. (٢) أهـ

وفي كتاب شرح العمدة: لا يحرم عليها لبس المخيط، ولا تخمير الرأس، فلها أن تلبس الخفين والقميص لما تقدم؛ وذلك لأنها محتاجة إلى ستر ذلك لأنها عورة، ولا يحصل ستره في العادة إلا ما صنع على قدره. ولو كلفت الستر بغير المخيط لشق عليها مشقة شديدة. ولما كان الستر واجبا، وهو مصلحة عامة لم يكن محظورا في الاحرام، وسقط عنهن التجرد.

(١) ٣٨٨/١

(٢) ٢٦١/٧

الفصل الثالث

أن احرامها في وجهها، فلا يجوز لها أن تلبس النقاب والبرقع وهذا اجماع قال أصحابنا: وستر رأسها واجب. . . فإن احتاجت إلى ستر الوجه. مثل أن يمر بها الرجال وتخاف أن يروا وجهها، فإنها ترسل من فوق رأسها على وجهها ثوبا^(١). أهـ

وبما سبق يتبين اجماع^(٢) العلماء على أن المشروع في حق المرأة: أن تلبس في احرامها المخيط الساتر لبدنها، وأنه يجب عليها تغطية رأسها، كما يجب عليها كشف وجهها ويدنها إلا في حال الحاجة إلى ستر الوجه فإن ذلك جائز لها، وفي حال مرور الرجال الأجانب بقرعها فإنه يجب عليها ذلك لستر عورتها كما فعلته أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وغيرهن المبين في حديث^(٣) عائشة «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذوا بنا سدلت أحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه».

ويكون ستر الوجه بسدل الجلباب من فوق كما في الحديث، وهو ما نص عليه الفقهاء كما سبق.

أما قول الشافعية رحمهم الله: بأنها تجافي الجلباب عن وجهها بخشبة أو نحوها، وأنها إذا سقطت الخشبة وتركها متعمدة وجب عليها الفدية فلا دليل عليه، بل الدليل

(١) ٢٦٨، ٢٦٧/٢.

(٢) وانظر: كتاب الاجماع ص/٥٧، ونقله ابن قدامة في المغني ٣/٣٢٨.

(٣) سبق تخريجه ص/٧٩.

على خلافه حيث لم تذكر عائشة رضي الله عنها أنهن كن يجافين الجلطات بخشبة ولا غيرها، وفي اشتراط مثل ذلك مشقة وعنت لا يناسب التكليف بالستر والحجاب .

يقول سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز في كتابه التحقيق والايضاح : يباح لها سدل خمارها على وجهها إذا احتاجت إلى ذلك بلا عصابة، وإن مس الخمار وجهها فلا شيء عليها لحديث عائشة رضي الله عنها . . . إلى أن قال : ويجب عليها تغطية وجهها وكفيها إذا كانت بحضرة الرجال الأجانب لأنها عورة لقول الله سبحانه وتعالى :

﴿وَلَا يُدْرِكُنَّ الذِّينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُغَوِّظَنَّهُنَّ﴾ الآية .^(١)

ولا ريب أن الوجه والكفين من أعظم الزينة والوجه في ذلك أشد وأعظم . . . وأما ما اعتاده كثير من النساء من جعل عصابة تحت الخمار لترفعه عن وجهها فلا أصل له في الشرع فيما نعلم، ولو كان مشروعاً لبينه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته، ولم يجر له السكوت عنه . أهـ^(٢)

ومن مسائل اللباس التي اختلفوا فيها المباحث الآتية :

المبحث الأول : حكم تغطية المحرمة وجهها .

المبحث الثاني : حكم طواف المرأة غير المحرمة بالنقاب والبرقع .

المبحث الثالث : حكم لباس القفازين للمرأة المحرمة .

المبحث الرابع : حكم الحلي ولباس الزينة في الاحرام .

المبحث الخامس : حكم الخناء والاختضاب في الاحرام .

مسألة : ستر المرأة وجهها بالخناء وما أشبهه .

(١) من الآية / ٣١ من سورة النور .

(٢) ص / ٢٥ ، ٢٦ .

المبحث الأول: حكم تغطية المحرمة وجهها:

اتفق العلماء^(١) على أنه لا يجوز للمرأة المحرمة أن تنتقب^(٢)، أو تبرقع^(٣)، وتلزمها الفدية إذا غطته لغير ستره عن الرجال الأجانب، إلا أن الشافعية، ساووا بين البرقع والنقاب، وغيرهما من الأغطية للوجه؛ فمنعوهما جميعاً، أما غيرهم فيرون جواز تغطية الوجه - عند الحاجة - بسدل جلبابها من رأسها على وجهها لما سبق بيانه.

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم - في حديث ابن عمر رضي الله عنهما - لما سئل عن لباس الاحرام: «ولا تنتقب المرأة، ولا تلبس القفازين» رواه الامام أحمد والبخاري وغيرهما.^(٤)

٢ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن النقاب، وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب معصفراً، أو خزاً، أو حلياً، أو سراويلًا، أو قميصاً، أو خفاً». رواه الامام أحمد وأبو داود.^(٥)

(١) انظر: كتاب المبسوط ١٢٨/٤، وبدائع الصنائع ١٨٥/٢، وفتح القدير ٣٠/٣، ومواهب الجليل ١٤٠/٣. وفتح العزيز مع المجموع ٤٤٨/٧، والمجموع ٢٦٦/٧، ٢٦٢، والمغنى ٣٢٦/٣، وشرح العمدة ٢٦٨/٢ - ٢٧١.

(٢) النقاب: هو القناع على مارن الأنف فقط، وجمعه نقب، وقيل: هو ما بدت منه محاجر العينين، وما على مارن الأنف يسمى لثاماً. انظر كتاب النهاية في غريب الحديث، باب النون مع القاف، ولسان العرب، فصل النون حرف الباء.

(٣) البرقع: هو قناع نضعه المرأة على وجهها، وتبدر منه عينها فقط، ويسمى الوصوصة. انظر كتاب النهاية في غريب الحديث، باب النون مع القاف ولسان العرب فصل النون حرف الباء.

(٤) أخرجه الحديث الامام أحمد في مسنده ١١٩/٢، والبخاري في صحيحه، في كتاب جزاء الصيد - باب ما ينهى من الطيب للمحرمة والمحرمة ٥٢/٤ ح ١٨٣٨.

(٥) أخرجه الامام أحمد في مسنده إلى قوله من الثياب ٢٢/٢، وأبو داود في سننه في كتاب الخناشك - باب ما يلبس للمحرمة ٤١٢/٢ ح ١٨٢٧. وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند ٣٣٢/٦ ح ٤٧٤٠ استاده صحيح. أ. هـ، وكذا قال الألباني في إرواه الغليل ١٩٢/٤.

قال الامام أحمد - رحمه الله - احرام المرأة في وجهها . لا تتنقب ، ولا تتبرقع ، وتسدل الثوب على رأسها من فوق أ . هـ^(١)

وبالنظر في هذين النصين الصحيحين الصريحين ، يتبين أنه لا يجوز للمرأة المحرمة لبس النقاب والبرقع ، فإن احتاجت إلى تغطية الوجه ؛ لستره عن الرجال الأجانب فإنها تغطيها من جلبابها ، فتسدله عليه من رأسها كما فعلت عائشة رضي الله عنها ، وغيرها من نساء المسلمين وهن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات «كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزنا كشفناه» . أخرجه الامام أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه .^(٢)

وأخرج البيهقي^(٣) بسند صحيح^(٤) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : «المحرمة تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوبا مسه ورس أو زعفران ، ولا تتبرقع ولا تتلثم ، وتسدل الثوب على وجهها ان شاءت» .

(١) شرح المدة ٤/٢٠٤ .

(٢) سبق تخريجه من ٧٩/ وقد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

(٣) أخرجه البيهقي في مسنده في كتاب المناسك ٤٧/٥ .

(٤) انظر : كتاب ارواء الغليل ٤/٢١٢ .

المبحث الثاني : حكم طواف المرأة غير المحرمة بالنقاب والبرقع :

إذا كانت المرأة غير محرمة، وأرادت الطواف بالبيت وأجبا كان، أو تطوعا، فقد اختلف العلماء في حكم لبسها للنقاب، والبرقع على قولين:

القول الأول : يباح للمرأة الطواف إذا لم تكن محرمة، وهي منتقبة، أو متبرقة. وهذا قول الحنابلة، ولم أرى عن الحنفية، والمالكية، ما يعارضه.^(١)

واستدلوا بها يأتي :

١ - فعل عائشة رضي الله عنها فقد طافت وهي منتقبة.^(٢)

القول الثاني :- يكره للمرأة غير المحرمة أن تطوف وهي منتقبة. وهذا قول الشافعية.^(٣)

واستدلوا : بالقياس على الصلاة، قالوا: كما يكره لها أن تصلي وهي منتقبة فكذلك يكره أن تطوف وهي منتقبة.

والراجح - والله أعلم - القول الأول، وأنه لا بأس بطواف المرأة غير المحرمة وعليها نقاب، أو برقع، ويحجب عن قول الشافعية بأن العمل بفعل الصحابة أولى من القياس.^(٤) وبخاصة إذا لم ينقل عن غيرهم خلافهم، فيكون كالأجماع، فقد كان عطاء^(٥) - رحمه الله - يكره لغير المحرمة أن تطوف منتقبة، ولما بلغه أن عائشة رضي الله عنها طافت وهي منتقبة رجع عن قوله؛ وأخذ بفعل عائشة رضي الله عنها.

(١) انظر: كتاب المغنى ٣/٣٢٧، وشرح العمدة ٢/٢٦٨، وانظر: كتاب بدائع الصنائع ٢/١٥٨، ومواهب الجليل ١٤٠/٣.

(٢) أورده الامام أحمد، واحتج به. انظر: كتاب المغنى ٣/٣٢٧.

(٣) انظر: كتاب المجموع ٨/٦٠.

(٤) انظر: كتاب التمهيد لأبى الخطاب ٣/٣٣٢، والمسودة ص / ٣٣٦.

(٥) هو أبو محمد عطاء بن أبى رباح القرشي - بالولاء - تابعي، ثقة، مات سنة ١١٤ هـ.

انظر: كتاب الثقات لابن حبان ٥/١٩٨، وتذكرة الحفاظ ١/٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/١٩٩.

المبحث الثالث: حكم لبس القفازين للمرأة المحرمة:

اختلف العلماء في حكم لبس القفازين للمرأة المحرمة على قولين:

القول الأول: يحرم على المرأة المحرمة لبس القفازين، وتلزمها الفدية بلبسهما، وهو قول المالكية، والحنابلة، والصحيح من قولي الشافعية^(١).

واستدلوا بما يأتي:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قام رجل فقال يارسول الله: ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الاحرام؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تلبسوا القميص، ولا السراويلات، ولا العمام، ولا البرانس إلا أن يكون أحد ليست له نعلان فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين. ولا تلبسوا شيئاً مسه الزعفران والورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين» أخرجه الامام أحمد والبخاري وغيرهما.^(٢)

وجه الاستدلال: «أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى المرأة أن تلبس القفازين والنهي للتحريم. وهو نهى معطوف على الانتقاب، والانتقاب مجمع على تحريم فيساويه في الحرمة.

٢ - ولأن المحرم لا يلبس شيئاً من اللباس المصنوع للبدن إلا ما دعت إليه الحاجة كبदन المرأة، ولا حاجة به إلى ستر يديها بذلك حيث يمكن سترهما بالكم ونحوه.^(٣)

(١) انظر: كتاب الكافي لابن عبد البر ٣٨٨/١، ومواهب الجليل ١٤٠/٣، والمجموع ٢٦٣/٧، والمغني ٣٢٩/٣، وشرح العمدة ٢٧١/٢.

(٢) أخرجه الامام أحمد في مسنده ١١٩/٢، والبخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب جزاء العيّد - باب ما يهي من العيب للمحرّم والمحرمة ٥٢/٤ ح ١٨٣٨، وأبو داود في سننه في كتاب المناسك - باب ما يلبس المحرم ١١/٢ ح ١٨٢٥، والترمذي في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء فيها لا يجوز للمحرّم لبسه ١٩٤/٣ ح ٨٣٣.

(٣) انظر: كتاب المجموع ٢٢٠/٧، والمغني ٣٢٩/٣، وشرح العمدة ٢٧٢/٢.

القول الثاني: أنه لا يحرم على المرأة المحرمة لبس القفازين، ولا فدية عليها بلبسهما؛ وهو قول الحنفية وقول في مذهب الشافعية.^(١)

واستدلوا بما يأتي:

١ - ما روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه «أنه كان يلبس بناته وهن محرمات القفازين»^(٢).

٢ - ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال «أحرام المرأة في وجهها».^(٣) فمكان الأحرام الذي يمنع تغطيته الوجه دون الكفين.

٣ - ولأنه يجوز لها بالاجماع تغطيتها بكمها، ولحافها، وما أشبه ذلك مما لم يصنع لليدين، فكذلك ما يصنع لها لا اشتراكها في التغطية.

والراجع - والله أعلم - القول الأول.

وذلك لصراحة أدلته، وقوتها في الدلالة على تحريم لبس القفازين، وما أشبهها مما صنع لتغطية اليدين.

والجواب عن أدلة أهل القول الثاني كما يأتي:

١ - الأثر عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يعارضه ما روى عن عائشة رضي الله عنها، وعن علي، وابن عمر رضي الله عنهم من النهي عن لبس القفازين^(٤).

فينبغي الحكم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الصريح في النهي عن ذلك. ٢ - وأما استدلالهم بقوله عليه الصلاة والسلام «أحرام المرأة في وجهها» على تخصيص المنع بالتغطية بالوجه دون الكفين.

فالجواب عنه: أن الحديث ضعيف كما سبق بيانه، وعلى فرض صحته يقال:

(١) انظر: كتاب المبسوط ١٢٨/٤، وبدائع الصنائع ١٨٦/٢، وفتح القدير ٥١٤/٢، والمجموع ٢٦٣/٧، والمغني ٣٢٩/٣.

(٢) أورده الإمام الشافعي في كتابه الأم ٢٠٣/٢، والسنن ١٢٨/٤.

(٣) سبق ترجمته ص ٩٥.

(٤) انظر كتاب المحل ٨٢/٧.

قولهم : احرام المرأة في وجهها صحيح في تخصيص المنع من التغطية للوجه إذا كان الغطاء لليدين بالكم واللمحاف . أما تغطية اليدين بالقفازين فذلك منهي عنه - أيضا - في حديث صحيح صريح .^(١)

٣ - قيامهم التغطية بالقفازين على التغطية بغيرهما غير صحيح لوجود الفارق وهو النهي في أحدهما دون الآخر . فيبقى المنهى عنه محرما دون غيره .

(١) انظر كتاب شرح العمدة ٢/٢٧٢ .

المبحث الرابع : حكم الخلي ولباس الزينة في الاحرام:

يباح للمرأة المحرمة لباس الخلي، وأدوات الزينة، وما أشبه ذلك مما لا طيب فيه إذا لم تتعرض للرجال الأجانب، ولم تختلط بهم؛^(١) وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب. وما مس الورس والزعفران من الثياب، ولتلبس بعد ذلك ما شاءت من ألوان الثياب من معصفر، أو خز، أو حلي، أو سراويل، أو قميص، أو خف» رواه أبو داود.^(٢)

وينبغي عليها حفظ هذه الزينة عن الرجال الأجانب، وسترها عن أنظارهم امتثالاً لقول الله عز وجل:

﴿وَلَا يَتَّبِعُنَّ زِينَتَهُنَّ لِأَلَّا يَعْلَمَنَّهُنَّ الْغَافِلُونَ﴾ . الآية^(٣)

(١) انظر: كتاب البسوط ١٢٨/٤، وبدائع الصنائع ١٨٦/٢، والكاظم لابن عبد البر ٣٨٨/١، ومواهب الجليل

١٥٩/٣، والمجموع ٢١٩/٧، والمغني ٣٠٣/٣، وشرح العمدة ٩٤/٢، ١: ١.

(٢) سبق ترجمته ص/ ١٠٠، وأسناده صحيح.

(٣) من الآية ٣١ من سورة النور.

المبحث الخامس: حكم الحناء والاختضاب في الاحرام:

الحناء والاختضاب به في اليدين والرجلين من زينة النساء، وقد اختلف العلماء في حكمه لمن حال الإحرام على قولين:

القول الأول: أن ذلك مستحب للمرأة عند إحرامها وهو قول الشافعية، والحنابلة^(١).

واستدلوا بها يأتي:

١ - قول ابن عمر رضي الله عنهما «من السنة أن تدلك المرأة يديها في حناء»^(٢). وإذا قال الصحابي من السنة كذا: فهو في حكم المرفوع^(٣)، فدل ذلك على استحباب الحناء والاختضاب به عند الاحرام.

٢ - ما روى عكرمة^(٤) قال «كانت عائشة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم يختضبن بالحناء وهن حرم»^(٥)، فدل ذلك على أن الاختضاب بالحناء عند الاحرام مشروع للمرأة.

٣ - ولأن الحناء من زينة النساء، فاستحب عند الإحرام كالطيب وترجيل الشعر.

القول الثاني: أنه لا يجوز للمرأة المحرمة أن تختضب بالحناء، فإن اختضبت فعليها دم وهو قول الحنفية، والمالكية^(٦).

(١) انظر: كتاب المجموع ٢/٢١٩، ومناسك المرأة ص/٦٤، والمغنى ٣/٣٣١، وشرح العمدة ٢/١٠٧.

(٢) أخرجه الإمام الشافعي في كتابه الأم ٢/١٥٠، عن عبدالله بن دينار، والدارقطني في سننه في كتاب الحج - باب المواقيت ٢/٢٧٢ ح ١٦٨، والبيهقي في سننه عن عبدالله بن عمر، وعن عبدالله بن دينار - في كتاب الحج - باب المرأة تختضب قبل إحرامها ٥/٤٨، وقال: وليس ذلك بمحفوظ. أ.هـ.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٢٥٢ في استاده موسى بن عبيدة الرليذ وهو راهي الحديث. أ.هـ.

(٣) انظر: كتاب تدريب الراوي ١/١٨٨.

(٤) هرومولى ابن عباس عكرمة البريرى المدني الهاشمي - بالولاء - تابعي. ثقة ثبت عالم بالتفسير. مات سنة ١٠٧ هـ.

انظر كتاب: تذكرة الحفاظ ١/٩٥، وتقريب التهذيب ٢/٣٠.

(٥) أورده ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٣٠٢ ثم قال: الطبراني في الكبير من طريق يعقوب بن عطاء عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. ويعقوب يختلف فيه، وذكره البيهقي بغير اسناد. أ.هـ.

(٦) انظر: كتاب المبسوط ٤/٢٥٥، وبدائع الصنائع ٢/١٩٢، وفتح القدير ٣/٢٦، والمغنى ٣/٣٣١.

واستدلوا بها يأتي:

- ١ - أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى المعتدة أن تختضب بالحناء، وقال «الحناء طيب». رواه البيهقي وغيره.^(١)
- ٢ - ولأن له رائحة مستلذة فكان طيبا.

والراجع - والله أعلم - أن الحناء من الزينة المشروعة للنساء في كل وقت، ولا يختص بالأحرام فإن اختضبت للأحرم فلا حرج من استدامته أثناء الأحرام إلا أنها لا تظهر هذه الزينة للرجال، وإن أرادت الاختضاب حال الأحرام بها ليس فيه طيب فلا حرج أيضا، والله أعلم.

وحيث تبين ضعف الأحاديث والآثار التي استدلت بها أهل القولين فإن المعول عليه هنا على دليل آخر وهو ما ورد في المسألة قبلها؛ حيث لا حرج على المرأة أن تحرم فيما شاءت من اللباس والزينة إلا ما استثناه الشارع مع حفظ هذه الزينة عن الرجال الأجانب.

(١) أخرجه البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار - انظر: كتاب الجواهر النقي بإذيل سنن البيهقي وقال ذكره عبد البر في التمهيد. أ. هـ. وفي سننه عبد الله بن هزيمة ضعيف، انظر: كتاب فتح القدير ٢٦/٣، وقال ابن - في التلخيص ٣٠٣/٢: أخرجه البيهقي في المعرفة بسند ضعيف. أ. هـ.

مسألة : حكم ستر المرأة وجهها بالحناء وما أشبهه :

وما يلحق بالمسألة السابقة قول بعض الشافعية : يستحب للمرأة عند الإحرام أن تترك وجهها بالحناء لتستره به عن الرجال الأجانب .

قال النووي في المجموع : قال أصحابنا : ويستحب للمرأة عند الإحرام أن تترك وجهها - أيضا - بشيء من الحناء ؛ قال والحكمة في ذلك ، وفي خضاب كفها أن تستر لون البشرة ، لأنها تؤمر بكشف الوجه . وقد ينكشف الكفان - أيضا - أ . هـ^(١)

وفي موضع آخر قال - في سياق ذكر ما تخالف فيه المرأة الرجل في المناسك - : السامع : وهو أنه يستحب لها مس وجهها عند إرادة الإحرام بشيء من الحناء لتستر بشرته عن الأعين . أ هـ .

ولم يذكر الامام النووي - رحمه الله - دليلا لذلك ، وإنما اكتفي بما ذكره من علة الستر ، وقد علمنا فيها سبق أن الستر إنما يكون بالحجاب كما في حديث عائشة رضي الله عنها السابق «كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابا من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه» أخرجه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما .^(٢)

فهذا الحديث : دليل على وجوب ستر الوجه من الرجال الأجانب ، وأنه يستر بالحجاب لا بالحناء ؛ لأن الحناء وما أشبهه من الأصباغ التي توضع على الوجه تزيد الوجه جمالا ، وربما تشوّهه ولا تستره وكلاهما غير مشروع ، إذ المشروع ما في حديث عائشة رضي الله عنها والله أعلم .

(١) المجموع ٢١٩/٧ ، ٣٦٠ .

(٢) سبق تخريجه من ٧٩ ، وقد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

الفصل الثالث

أثر الحجاب والستر في سنن الأقوال

يشرح للحاج، والمعتمر رجلا كان، أو امرأة سنن أقوال يتلفظ بها؛ سواء كانت هذه السنن من سنن الاحرام كالتلبية، أو من سنن الطواف كالتكبير عند محاذة الحجر، والدعاء فيه، أو من سنن السعي، أو الوقوف بعرفة ومزدلفة.

ويشرح للرجل رفع الصوت في بعضها، ولا حرج أن يسمع غيره في البعض الآخر. أما المرأة فإنه لا يشرع لها رفع الصوت في شيء منها، ولا أن تسمع الرجال في البعض الآخر. والسنة التي يشرع للرجال فيها رفع الصوت: التلبية.

فإنه يشرع للحاج، والمعتمر رجلا كان أو امرأة الاكثار من التلبية عقب الاحرام. إلى أن يشرع في الطواف بالبيت في العمرة، أو يبدأ برمي جرة العقبة في الحج، يلي على كل أحواله؛ قاعدا، وقائما، ومضطجعا، وسائرا، ونازلا، وطاهرا، ومحدثا إلى غير ذلك من الأحوال.

وذلك لحديث السائب^(١) بن خلاد: «أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كن عجاجا ثجاجا» «والعج التلبية، والثج نحر البدن» أخرجه الامام أحمد في مسنده^(٢).

ولحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل

(١) هو أبو خلاد السائب بن خلاد بن سويد الخزرجي الأنصاري أبو سهلة، أحد الصحابة. مات سنة ٧١ هـ. انظر:

كتاب الاستيعاب ١٠٣/—، والاصابة ١٠٢/٢.

(٢) ٥٦/٤، وقال الميثقي في مجمع الزوائد ٢٢٤/٣ في استاده محمد بن اسحاق ثقة، ولكنه مدلس وقد عمن. أ هـ.

أى الأعمال أفضل؟ قال: العج والثج» أخرجه الترمذى، وابن ماجه والحاكم وصححه.^(١)

وقد اتفق الأئمة الأربعة على ذلك.^(٢)

والسنة في التلبية للرجال رفع الصوت بها؛ فهي شعار الحاج والمعتمر فشرع له إظهاره، وذلك لحديث السائب بن خلاد قال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتاني جبريل عليه السلام، فقال مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالاهلال».

وفى رواية «فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال» أخرجه الامام أحمد وأصحاب السنن^(٣). ويرفع صوته حسب طاقته، وهذا متفق عليه أيضاً.^(٤)

أما النساء: فالمشروع في حقهن الاسرار فيها؛ بقدر ما تسمع نفسها، وجارتها، ولا يجوز لها رفع الصوت بالتلبية، ولا غيرها من الأدعية والأذكار، لأن صوتها مظنة الافتتان به، وقد سد الشارع كل ما يوصل إلى الفتنة.

قال الامام أحمد - رحمه الله - تجهر المرأة بالتلبية ما تسمع زميلتها.^(٥)

(١) أخرجه الترمذى في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في فضل التلبية والنحر - ١٨٩/٣ ح ٨٢٧، وابن ماجه في سننه في كتاب المناسك باب رفع الصوت بالتلبية ٩٧٥/٢ ح ٢٩٢٤، والحاكم في المستدرک على الصحيحين في كتاب الحج ٤٥٠/١ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. أ هـ، ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٤٥/٢، وجواهر الاكلیل ١٧٧/١، والمجموع ٢٤٠/٧، والمغنى ٢٩١/٣، وشرح العمدة ٥٩٩/١ - ٦٠٦.

(٣) أخرجه الامام أحمد في مسنده - وألفظ له - ٥٥/٤، وأبو داود في سننه في كتابه المناسك - باب كيفية التلبية ٤٠٤/٢ ح ١٨١٤، والترمذى في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ١٩١/٣ ح ٨٢٩، والنسائي في سننه في كتاب الحج - باب رفع الصوت بالاهلال ١٦٢/٥، وابن ماجه في سننه في كتاب المناسك - باب رفع الصوت بالتلبية ٩٧٥/٢ ح ٢٩٢٢، وقد صحح الحديث الترمذى، وابن خزيمة والحاكم، وابن حبان، انظر كتاب الفتح الرباني ١٨٠/١١.

(٤) انظر: كتاب المبسوط ٦/٤، وجواهر الاكلیل ١٧٧/١، والمجموع ٢٤٠/٧، ٢٤٥، وهداية السالك ٦١٥/١، والمغنى ٢٨٩/٣، وشرح العمدة ٥٩٢/١.

(٥) انظر قول الامام أحمد في كتاب شرح العمدة ٥٩٧/١.

ودليل ذلك :

١ - قول سليمان^(١) بن يسار: « السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالاهلال » رواه سعيد بن منصور.^(٢)

٢ - قول عطاء: « يرفع الرجال أصواتهم بالتلبية فأما المرأة فإنها تسمع نفسها ولا ترفع صوتها » رواه سعيد بن منصور.^(٣)

وهذا الأمر أعني مشروعية خفض المرأة صوتها بالتلبية مما اتفق عليه الأئمة الأربعة.^(٤)

وإذا كان يشرع للمرأة خفض صوتها فيما يشرع للرجال رفع الصوت فيه: فإن يشرع لها الخفض أيضا فيما لا يشرع للرجال الرفع فيه أولى؛ كالدعاء في الطواف، والسعي. وفي عرفة ومزدلفة وعند رمي الجمار.

إذا عرفت هذا: عرفت أن ما يفعله كثير من النساء؛ من رفع أصواتهن بالتلبية أو التكبير - وهن بحضرة الرجال الأجانب، وكذا رفع الأصوات في الدعاء أثناء الطواف بالبيت الحرام، أو في المشاعر: أن كل هذا مخالف للسنة التي نقلها لنا التابعي الفقيه سليمان بن يسار رضي الله عنه في قوله السابق. السنة عندهم - أي عند الصحابة رضوان الله تعالى - عليهم أن لا ترفع المرأة صوتها بالاهلال.

وإذا كانت لا ترفع صوتها بالاهلال مع أنها قد تكون بعيدة عن الرجال ومع أنه

(١) هو أكبر أبوب سليمان بن يسار الحلبي المدني، من التابعين، وأحد الفقهاء السبعة. ثقة مأمون مات سنة ١٠٧، وقبل غير ذلك.

انظر: كتاب تذكرة الحفاظ ١/ ٩١، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٨.

(٢) أورده الحب الطبري في كتابه القرى ص/ ١٧٣، وابن تيمية في كتابه شرح المعتمد ١/ ٥٩٧ وقال: أخرجه سعيد بن منصور.

(٣) أورده الحب الطبري في كتابه القرى ص/ ١٧٣، وابن تيمية في كتابه شرح المعتمد ١/ ٥٩٧ وقال: أخرجه سعيد بن منصور.

(٤) انظر كتاب فتح القدير ٢/ ٥١٤، والكافي لابن عبد البر ١/ ٣٦٥، وفتح العزيز مع المجموع ٧/ ٢٦٣، والمجموع ٧/ ٣٥٩، وشرح المعتمد ١/ ٥٩٧.

سنة في حق الرجال، فإنه أولى بها أن لا ترفع صوتها في الدعاء، والذكر في المسجد الحرام، وفي عرفات، والمزدلفة، ومنى، وفي المسجد النبوي فإن ذلك من تمام عبادتها، ومن عوامل قبول هذه العبادة، والثواب عليها، والانتفاع بها.

فعلى المسلمة أن تتحرى في حجها، وعمرتها، وفي جميع عباداتها هدى المصطفى صلى الله عليه وسلم لنساء أمته، فقد تركنا عليه الصلاة والسلام على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

الفصل الرابع

أثر الحجاب والستر في سنن الأفعال

وهذه السنن هي :

- ١ - الرمل والاضطباع في طواف القدوم .
- ٢ - الطواف في حاشية المطاف .
- ٣ - استلام الركن اليماني وتقبيل الحجر الأسود .
- ٤ - سنن السعي .
- ٥ - الركوب أثناء الوقوف بعرفة .
- ٦ - ذبح الحاج هديه بنفسه .

الفصل الرابع

أثر الحجاب والستر في سنن الأفعال

تختلف المرأة الرجل في بعض سنن الأفعال في المناسك لما كان السنة فيه للرجال لا يناسب حجاب المرأة، وسترها: فانه لا يشرع لها ذلك لمنافاته للستر والحجاب الذي أمرت به، فلا تؤمر به ويشرع لها ما ينافيه. وهذه السنن هي:

١ - الرمل والاضطباع في طواف القدوم.

٢ - الطواف في حاشية المطاف.

٣ - استلام الركن اليماني وتقبيل الحجر الأسود.

٤ - سنن السعي.

٥ - الركوب أثناء الوقوف بعرفة.

٦ - ذبح الحجاج هدية بنفسه.

١ - الرمل والاضطباع في طواف القدوم:

يشرع للحاج، والمعتزم إذا كان رجلاً أن يرمل^(١) في الأشواط الثلاثة الأولى من الحجر الأسود إلى الركن اليماني في طواف القدوم. وأن يضطبع^(٢) في هذا الطواف - أيضاً -.

(١) الرمل: الإسراع في المشي مع تقارب الخطأ. انظر: كتاب المجموع ٤٠/٨، وهداية السالك ص/١٠٠٠، والمغنى ٣٧٣/٣، وشرح العمدة ٤٣٩/٢.

(٢) الاضطباع - مأخوذ من الضبع وهو العضد، وصفته الشرعية: أن يجعل الحاج والمعتزم وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن ويطرح طرفيه على منكبيه الأيسر ويترك الأيمن مكشوفاً.

انظر: كتاب شرح العمدة ٤٢٠/٢، والمجموع ١٣/٨، وهداية السالك ص/١٠٠٨.

وقد دل على مشروعية ذلك في حق الرجال أدلة كثيرة منها :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اضطجع فاستلم وكبر، ثم رمل ثلاثة أطواف، وكانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيّبوا من قريش مشوا، ثم يطلعون عليهم يرملون، تقول قريش كأنهم الغزلان ».

قال ابن عباس : « فكانت سنة » أخرجه أبو داود .^(١)

وهاتان السنتان : الرمل، والاضطباع خاصتان بالذكور دون الاناث، فلا يشرع للمرأة في حجها، وعمرتها رمل، ولا اضطباع، بل لا يجوز لها ذلك لمنافاته للستر، والحجاب، ولأن الرمل، والاضطباع لاظهار الجلد والقوة، والمرأة ليست من أهل القتال لتظهر الجلالة من نفسها،

وقد اتفق العلماء رحمهم الله على ذلك .^(٢)

قال ابن المنذر في كتابه الاجماع : وأجمعوا أن لا رمل على النساء حول البيت، ولا في السعي بين الصفا والمروة .^(٣)

وقال النووي في المجموع : الرمل، والاضطباع يشرعان للرجال دونها - أي المرأة - قال الماوردي : هي منهية عنها، بل تمشي على هيئتها وتستر جميع بدنها^(٤) . أ هـ

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب المناسك - باب الرمل ٤٤٧/٢ ح ١٨٨٩ وقد سكّته عنه أبو داود، فهو عنده حديث حسن.

(٢) انظر: كتاب المبسوط ٣٣/٤، والهداية للمرغيناني ٥١٤/٢، والكاظمي لابن عبد البر ٣٦٨/١، ومناسك النووي ص ٢٥٨، ٢٥٩، والمغني ٣٩٤/٣، وشرح المعتمد ٤٦٦/٢.

(٣) ص ٦٦، وانظر: المغني ٣٩٤/٣.

(٤) ٣٦٠/٧.

٢ - الطواف في حاشية المطاف :

السنة للمرأة: أن تطوف بالبيت في حاشية المطاف ، وأن لا تدنوا من البيت وتزاحم الرجال .

وذلك لأن الصفوف المتأخرة أفضل في حق المرأة من الصفوف المتقدمة في حال الصلاة، فكذلك الطواف .

ودليل الأصل حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها .» أخرجه مسلم في صحيحه .^(١)

ولأن حاشية المطاف أبعد لها عن مزاحمة الرجال ، وبخالفتهم . فإن كان المسطاف خاليا من الرجال ، فإن القرب من البيت في هذه الحالة أولى لتتمكن من استلام الركنين ، وتقبل الحجر الأسود .

وكذا يستحب لها اختيار الأوقات التي يقل ازدحام الرجال فيها ما أمكنها ذلك . حتى لا تتعرض لمزاحمتهم ، والاحتكاك بهم ، لأن ذلك مظنة الافتتان بها .^(٢)

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها ١٥٩/٤ .

(٢) انظر كتاب حاشية تبين الحقائق ١٦/٢ ، ومواهب الجليل ١٤٠/٣ ، والمجموع ٣٨/٨ ، والمغني ٣٧٥/٣ . وكشاف القناع ٥٥٩/٢ .

٣ - استلام الركن اليماني، وتقبيل الحجر الأسود:

ومن السنن الفعلية في الحج - والعمره، استلام الركن اليماني، وتقبيل الحجر الأسود، أو استلامه باليد، أو الإشارة إليه أثناء الطواف في كل شوط من أشواطه. وهو سنة في حق الرجال، والنساء.

ومن الأدلة على مشروعية ذلك:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لم أر النبي صلى الله عليه وسلم، يمس من الأركان إلا اليمانيين».

وفي لفظ «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني» متفق عليه^(١).

٢ - حديث زيد^(٢) بن أسلم عن أبيه^(٣) قال «رأيت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قبل الحجر الأسود وقال: «لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك». متفق عليه^(٤).

إلا أن هذه السنة: إنما تشرع في حق النساء إذا كان العمل بها لا يؤدي إلى الاختلاط بالرجال، ومزاحمتهم، وملامستهم لبدنها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين في التعلين، ولا يسمح عل التعلين ٢٦٧/١ ح ١٦٦، وفي كتاب الحج باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين ٤٧٣/٣ ح ١٦٠٩، ومسلم في كتاب الحج - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف ١٣/٩، ١٤.

(٢) هو زيد بن أسلم العدوي المدني، تابعي، ثقة، روى عن أبيه، وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم. وروى عنه أولاده، أسماء، وعبدالله، وعبد الرحمن، وابن جبريل، وغيرهم. مات سنة ١٣٦ هـ.

انظر كتاب: التأريخ لابن معين ١٨١/٢، وميزان الاعتدال ٩٨/٢.

(٣) هو أسلم العدوي - مولاهم. أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم. وغيرهم، وروى عنه ابنه زيد، والقاسم بن محمد، وثاقب وغيرهم. مات سنة ٨٠ هـ وهو ابن مئة وأربع عشرة سنة. انظر كتاب التأريخ لابن معين ٢٠٩/٢، وتهذيب التهذيب ٢٦٦/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - في كتاب الحج - باب تقبيل الحجر الأسود ٤٧٥/٣ ح ١٩١٠ م، ومسلم في كتاب الحج - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ١٦/٩.

فإن كان في المطاف رجال، ولا يمكن التقبيل والاستلام إلا بمزاحمتهم والاحتكاك بهم، وملامستهم فإنه لا يشرع لها ذلك، بل يشرع له صون بدنهما عن ملامسة الرجال الأجانب، وحفظه عن التكشف، وظهور شيء من بدنهما؛ لأنه عورة، وقد يؤدي إلى الافتتان به.

جاء في كتاب المسبوط للسرخسي: وكذلك - أي مما تمتع منه المرأة - لا تستلم الحجر إذا كان هناك جمع، لأنها ممنوعة من ملامسة الرجال، والزحمة معهم، فلا تستلم الحجر إلا إذا وجدت ذلك الموضع خالياً عن الرجال. (١) أ هـ

وقال النووي في المجموع: فرع: قال أصحابنا: لا يستحب للنساء تقبيل الحجر الأسود، ولا استلامه إلا عند خلو المطاف في الليل، أو غيره، لما فيه من ضررهن، وضرر الرجال بهن. (٢) أ هـ

وقال ابن قدامة في المغنى: ولا يستحب لها مزاحمة الرجال لاستلام الحجر، لكن تشير بيدها إليه كالذي لا يمكنها الوصول إليه، كما روى عطاء. (٣) قال: «كانت عائشة تطوف حجيذة» (٤) من النساء لا تخالطهم فقالت امرأة: انطلقى نستلم يأم المؤمنين قالت: انطلقى عنك وأبت. (٥)

وعمل أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وهي من كبار فقهاء الصحابة، وعلمائهم، وقد حجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتمرت: دليل ظاهر على أن المرأة لا يجوز لها أن تعمل بالسنة إذا كان العمل بها يؤدي إلى ارتكاب محرم كمزاحمة الرجال، والاحتكاك بهم، وأن الواجب على كل مسلمة تؤدى الحج، أو العمرة: أن تنقي الله في ذلك، وأن تؤدى هذه العبادة على الوجه الشرعي الصحيح، مقتضية بذلك أثر أمهات المؤمنين اللاتي أخذن العلم والعمل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) ٣٤/٨

(١) ٣٤/٤

(٣) أخرجه البخاري - معلقاً - بلفظ أطول في كتاب الحج - باب طواف النساء مع الرجال ٤٧٩/٣. وعبد الرزاق في

مصنفه في كتاب الحج باب طواف الرجال والنساء معاً - ٦٦/٥ ح ٩٠١٨.

(٤) حجيذة: أي محجوز بينها وبين الرجال بثوب. انظر كتاب فتح الباري ٤٨١/٣. (٥) ٣٧٢/٣.

٤ - سنن السعي الفعلية :

ومن السنن الفعلية في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر: الرقي على الصفا، والمروة في كل شوط من أشواط السعي ؛ فيرقى في جبل الصفا، وجبل المروة، حتى يرى البيت إن أمكنه ذلك .

ومن أدلة مشروعية ذلك :

حديث جابر بن عبد الله - في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم - وفيه : «ثم خرج - أى النبي صلى الله عليه وسلم - من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ «إن الصفا والمروة من شعائر الله» أبداً بها بدأ الله به ، فرقى عليه حتى رأى البيت . . . إلى أن قال : حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا» أخرجه مسلم .^(١)

والرقي على الصفا والمروة في السعي سنة في حق الرجال باتفاق العلماء .^(٢)
أما النساء : فقد نص كثير من الفقهاء على أنه لا يشرع في حقهن صعود على الصفا والمروة ، لأن في صعودهن تعرض للتكشف ، وإظهار المفاتن ، كما أن عليهن فيه مشقة .

والذى يظهر لي أن ذلك كان قبل تبليط المسعى ، وجزء من الصفا والمروة ، أما بعد ذلك : فانه يمكن للمرأة الصعود على جزء من الصفا، والمروة ، بحيث ترى البيت وهي في الصفا من غير مشقة^(٣) ولا تعرض للتكشف ، وظهور المفاتن . فإذا أمكنها ذلك على هذه الصفة فإن الرقي على الصفا، والمروة يكون سنة في حقها كالرجال والله أعلم .

ومن السنن - للرجال - : شدة السعي بين العلمين^(٤) أثناء السعي .

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الحج - صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ١٧٠/٨ .

(٢) انظر : كتاب شرح الامام النووي على صحيح الامام مسلم ١٧٨/٨ .

(٣) انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر ٣٦٧/١ ، والمجموع ٣٦٢/٧ ، والمغنى ٣٨٦/٣ ، وشرح الممثلة ٤٦٦/٢ ، ٤٧٨ .

(٤) العلمان : هما الميلان الأخضران على جانبي المسعى صيفا بلون الخضرة ليميزها الساعي ، فيجرى بينهما جريا

ومن أدلة مشروعية هذه السنة :

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً ، وكان يسمى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . . . الحديث » متفق عليه .^(١)

وهذه - السنة - خاصة بالرجال غير مشروعة للنساء ؛ لأن في سعيهن في هذا الموضع - كالرجال - تعرض للتكشف ، وظهور العورة ، ويشق على المرأة ، مع حشمتها وسترها ، والمرأة مأمورة بالستر والحجاب بدليل قوله تعالى :

﴿ يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قُلْ لَّا رُفُوْعُ لِّكَ وَبِئَاٰتِكَ وَرِسَالَةِ الْمُؤْمِنِيْنَ يُدْرِكُ عَلَيْنَ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ۚ ۝۱۰ ﴾^(٢)
وقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ اَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوْجَهُنَّ وَلَا يُبْدِيْنَ زِيْنَتَهُنَّ اِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلٰى اَرْسُلِهِنَّ وَلَا يَبْدِيْنَ زِيْنَتَهُنَّ اِلَّا لِبُعُوْلَتِهِنَّ ۚ ۝۱۱ ﴾^(٣)

ولا يمكنها المحافظة على هذا الواجب مع الاتيان بسنة السعي فيقدم الواجب على السنة ، وهذا محل اتفاق بين العلماء .^(٤)

قال ابن قدامة في المغني : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أنه لا رمى على النساء حول البيت ، ولا بين الصفا والمروة ، وليس عليهن اضطباع ؛ وذلك لأن الأصل فيهما اظهار الجلد ، ولا يقصد ذلك في حق النساء ، ولأن النساء يقصد فيهن الستر ، وفي الرمل والاضطباع تعرض للتكشف . أ هـ^(٥)

شديداً ، ومقدار هذه المسافة مئة وثلاثا عشر ذراعاً ، وبين بدايته وبين الصفا : مئة واثنتان وأربعون ونصف ذراع .

انظر : كتاب أخبار مكة للأزرقي ١١٩/٢ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . واللفظ له . في كتاب الحج - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ٥٠٢/٣ ح

١٦٤٤ ، وسلم في صحيحه في كتاب الحج - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ٦٩/٩ .

(٢) من الآية ٥٩ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ٣١ من سورة النور .

(٤) انظر : كتاب الميسر ٣٣/٤ ، والهداية للمرغيناني ٥١٤/٢ ، والكاشي لابن عبد البر ٦٨/١ ط ، والمجموع

٣٦٢/٧ ، والمغني ٣٩٤/٣ ، وشرح الحمدة ٤٦٦/٢ ، ٤٧٨ . والاجماع ص/٦١ .

(٥) ٣٩٤/٣ ، وانظر قول ابن المنذر في كتابه الاجماع ص/٦١ .

وقد ذكر النووي - رحمه الله - في كتابه المجموع^(١) وجهها في مذهب الشافعية أن المرأة إن سعت ليلاً حال خلو المسمى : استحب لها السعي في موضع السعي كالرجل . لكن الصحيح في مذهب الشافعية هو ما ذكر أولاً . كما أشار إلى ذلك في المجموع . فالمشروع في حقها المشي سواء سعت ليلاً ، أو نهاراً خلا السعي أو لم يخل ؛ لأنها عورة ، وأمرها مبني على السترة ، والمسمى ليس خاصاً بها بل هو مكان عام لجميع المسلمين . والله أعلم .

٥ - الركوب أثناء الوقوف بعرفة :

ذهب أكثر العلماء ؛ وهم المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أن الركوب أثناء الوقوف بعرفات على الدابة ، أو السيارة ، وما أشبه ذلك سنة ، لأن الركوب أجمع لأمر الانسان ، وأدعى لانقطاعه عما يشغله عن التفريغ لعبادة الوقوف في عرفات .^(٢)

ومن أدلة ذلك :

١ - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنها قال : «كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات ، فرفع يديه يدعو ، فمالته به ناقته ، فسقط خطامها^(٣) » قال : فتناول الخطام بأحدى يديه وهو رافع يده الأخرى^(٤) أخرجه الامام أحمد والنسائي .

والركوب سنة في حق الرجال ، والنساء عند المالكية والحنابلة ، فهم أطلقوا القول بأنه مستحب ولم يفرقوا بين الرجال والنساء .

(١) ٧٥/٨ .

(٢) انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر ١/٣٧٢ ، وحلية العلاء ٢/٣٣٩ ، والمجموع ٧/٣٦٣ ، ٨/١١١ ، وهداية

السالك ص/١٢٤٩ ، والمغنى ٣/٤١٠ ، وشرح العدة ٢/٥٠٢ .

(٣) الخطام : هو حبل من ليف ، أو شعر ، أو قطن ، أو غير ذلك يجعل في أحد طرفيه حلقة ، ثم يشد فيه الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة ، ثم يقاد به البعير . ثم يثنى على خطمه .

انظر : كتاب النهاية في غريب الحديث باب الخاء مع الطاء .

(٤) أخرجه الامام أحمد في مسنده - واللفظ له - ٥/٢٠٩ ، والنسائي في سننه في كتاب الحج ، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة ٥/٢٥٤ .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٥/٧٠ : رجاله كلهم رجال الصحيح . أ هـ .

وذهب الشافعية إلى أن سنة الركوب خاصة بالرجال، أما النساء فإنهن يقفن بعرفة جالسات على الأرض؛ لأنه أصون لهن وأستر.

وهذا هو الراجح - والله أعلم - فمتى كان وقوفها على حالة يكون أصون لها، وأستر فهي أفضل من غيرها. لكن ذلك يختلف بحسب المركوب فإذا كانت راحلة عليها هودج خاص بالمرأة يكنها ويسترها، أو كانت راكبة على سيارة مستورة وما أشبه ذلك فهو أفضل، أما إن كان الركوب على قتب الدابة، أو سطوح السيارة، وما أشبه ذلك مما يؤدي إلى ظهورها وتكشفها - فالجلوس أفضل في هذه الحالة والله أعلم.

٦ - ذبح الحاج هديه بنفسه:

ومن السنن الفعلية - في حق الرجال - في الحج: أن يذبح الحاج هديه بنفسه؛ سواء كان الهدى واجباً، أو تطوعاً، وذلك باتفاق الأئمة الأربعة.

ومن أدلة مشروعية ذلك:

حديث جابر بن عبد الله في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه «ثم انصرف - أي النبي صلى الله عليه وسلم - إلى المنحر، فنحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى علياً، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه. . الحديث» أخرجه مسلم.^(١)

أما المرأة: فلا يستحب لها ذلك، لأن ذلك قد يؤدي إلى تكشفها، وظهور العورة منها، وهي في مجمع عظيم، وموقف كريم فالخشمة والوقار والستر: جعل ذلك أمراً غير مطلوب منها وإنما توكل غيرها.

ودليل ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذى القعدة لا نرى إلا الحج، فلما دنونا من مكة أمر رسول

(١) انظر: كتاب المسوط ١/١٤٦، وبدائع الصنائع ٥/٩٧، والكنز لابن عبد البر ١/٢٢٤، والمجموع ١١٨٩/٨، والمغنى ٣/٤٣١، وشرح العمدة ٢/٥٣٣.

(٢) سبق تخريجه.

الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى بين الصفا، والمروة أن يحل، قالت؛ فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا: قال: نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه» أخرجه البخاري. ^(١)

فحيث ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه، ولم يحشهن على تولى ذلك بأنفسهن؛ فقد دل ذلك على أنه لا يستحب للمرأة أن تتولى ذبح هديها بنفسها، لمظنة التكشف، والاختلاط بالرجال، فإن تحقق ذلك فإنه لا يجوز لمن حيثل نحر هديهن. والله أعلم.

ومن صرح بذلك من العلماء الشافعية، ^(٢) ويفهم ذلك مما جاء في المدونة. ^(٣)
قلت: فهل يكره مالك للرجل أن ينحر هديه غيره؟ قال: نعم كراهية شديدة، وكان يقول: لا ينحر هديه إلا هو بنفسه. أهـ
حيث خص الكراهية بالرجل دون المرأة. والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ٥٥١/٣

ح ١٧٠٩.

(٢) انظر كتاب المجموع ٣٦٤/٧، ونسك المرأة من ٦٩.

(٣) ٤٨٥/١.

الفصل الخامس

تقصير المرأة شعر رأسها

من الواجبات^(١) - على النساء - في الحج، والعمرة التقصير من شعرهن؛ فإذا طافت - في العمرة - وسعت، قصرت، ثم حلت، وإذا كانت حاجة وجب عليها التقصير في يوم النحر، والسنة أن ترمي، ثم تنحر هديها، ثم تقصر، ثم تطوف طواف الافاضة، وإذا فعلت اثنين من ثلاثة حلت التحلل الأول، فإذا فعلت الثلاثة حلت التحلل الآخر، والثلاثة هي: الرمي، والتقصير، والطواف.

وأما الرجال فالواجب في حقهم الخلق، أو التقصير، والخلق أفضل.^(٢) والخلق لا يشرع للنساء، بل المشروع في حقهن التقصير فقط وعبارات الفقهاء -

(١) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٣٣/٢، ومواهب الجليل ١٢٧/٣، والمجموع ٢٠٥/٨، والمغنى ٤٣٩/٣، وشرح العمدة ٥٦٠/٢، وفي مذهب الشافعية قول بأنه ركن من أركان الحج والعمرة ومسويه التزوي في المجموع.

(٢) انظر: كتاب بدائع الصنائع ١٤٠/٢، والكمال لابن عبد البر ٣٧٥/١، وجواهر الأكلیل ١٨٢/١ والمجموع ١٩٩/٨، والمغنى ٤٣٤/٣، وشرح العمدة ٥٣٤/٢.

(٣) ومن عبارات الحنفية قول الكاساني في بدائع الصنائع ١٤١/٢، ولا خلق على المرأة لما روى ابن عباس، ولا الخلق في النساء مثله، ولهذا لم تفعله واحدة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم. ولكنها تقصر. أ.هـ.

ومن عبارات المالكية قول الخطاطب في مواهب الجليل ١٢٩/٣ قال: في التوضيح. ويكره لها الخلق هكذا حكى البلشي في شرح الرسالة، وحكى اللخمي أن الخلق للمرأة ممنوع، لأنه مثله بها. . . وقال ابن عرفة: ليس حل النساء إلا التقصير. أ.هـ.

ومن عبارات الشافعية قول الامام النووي في المجموع ٢٤/٨، أجمع العلماء على أنه لا تؤمر المرأة بالخلق، بل وتلبثها التقصير من شعر رأسها، قال الشيخ أبو حامد، والدارمي، والماوردي وغيرهم يكره لها الخلق. وقال القاضي أبو الطيب، والقاضي حسين في تعليقاتها: لا يجوز لها الخلق. أ.هـ.

من عبارات الحنابلة قول ابن قدامة في المغنى ٤٣٩/٣، والمشروع للمرأة التقصير دون الخلق لا خلاف في ذلك. أ.هـ.

في الحلق - تدور بين الكراهة، وعدم الجواز والتصريح بعدم الجواز أولى.

وقد استدلووا بما يأتي:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس

على النساء حلق إنما على النساء التقصير»^(١).

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من عمل

عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده» متفق عليه^(٢).

وعنهم هذا الحديث دليل على النهي عن حلق المرأة رأسها في النسك إذ

العمل المأمور به التقصير^(٣).

٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه لعن

المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء» أخرجه البخاري

وأبو داود وغيرهما^(٤).

وفي اختيار المرأة للحلق، وترك التقصير المشروع لها: تشبه بالرجال فيها شرع

لهم وندبوا إليه^(٥).

٤ - حديث عائشة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى المرأة أن تحلق

رأسها» أخرجه الترمذي^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب المناسك - باب الحلق والتقصير ٥٠٢/٢ ح ١٩٨٤، ١٩٨٥، وقد سكت عنه

أبو داود فهو عنده حسن. وكذا قال الإمام النووي في المجموع ١٩٧/٨ رواه أبو داود بإسناد حسن. أ.هـ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلح - باب إذا اصطلموا على صلح جور فالصلح مردود - ٣: ١/٥ ح ٢٦٩٧، وسلم في كتاب الأتقية - باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور - ١٦/١٢.

(٣) انظر: كتاب المجموع ٢٠٤/٨، وطرح الشريب ١١٥/٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس - باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال ٣٣٢/١٠ ح ٥٨٨٥.

وأبو داود في سننه في كتاب اللباس - باب في لباس النساء ٣٥٤/٤ ح ٤٠٩٧.

(٥) انظر: كتاب المجموع ٢٠٤/٨، وطرح الشريب ١١٥/٥.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الحج - باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء ٢٥٧/٣ ح ب ٩١٤، ٩١٥، وقال

النووي في المجموع ٢٠٤/٨، ولا دلالة في هذا الحديث لضعفه. أ.هـ.

كيفية تقصير المرأة رأسها:

تقصّر المرأة من رأسها في الحِج ، والعمرة قدر أنملة .^(١) من جميع رأسها فإن كان مضفراً أخذت من كل ضفيرة هذا القدر، وإلا يكن كذلك جمعتة إلى مقدم رأسها، ثم أخذت منه قدر أنملة .^(٢)

قال أبوداود^(٣) : سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من كل رأسها قال : نعم تجمع شعرها إلى مقدم رأسها، ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة .

وقال - أيضاً - قال أحمد : تأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة . أهـ
وقد سئل عمر رضي الله عنه كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذا، وأشار إلى أنملته .^(٤)

(١) الأنملة : رأس الأصبع من المفصل الأعلى . انظر : كتاب الصحاح ، فصل النون باب اللام .

(٢) انظر : كتاب بدائع الصنائع ١٤١/٢ ، ومواهب الجليل ١٢٩/٣ ، والمجموع ٢٠٤/٨ ، والمغنى ٤٣٩/٣ ، والتحقيق والایضاح ص / ٤٤ .

(٣) مسائل الامام أحمد رؤية أبي داود ص/ ١٣٦ ، والمغنى ٤٤٠/٣ .

(٤) أورده الكاساني في البدائع ١٤١/٢ ، وأشار إليه الباهر في شرح العناية على الهداية ٤٩٠/٢ .

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . وأسأله حسن الخاتمة ، وصلاح العاقبة ،
وأشكره سبحانه على ما يسر لي من بداية هذا البحث وختامه . وأصلى وأسلم على
أشرف رسله وخاتم أنبيائه وعلى آله وصحابه أجمعين .

وبعد :

فإنه يتضح لقارئ هذا الموضوع ، والباحث فيه . وفي أمثاله من أركان الإسلام
وشرائعه الأمور الآتية :

أولاً : أنه لا فرق بين الرجال ، والنساء في أمور العقيدة ، كالتوحيد والايان بالله
سبحانه وتعالى . وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر خيره
وشره ، وما يجب اعتقاده في كل ركن من هذه الأركان . وما يجب اعتقاده في
أمور دار البرزخ ، ودار الآخرة وما فيها من الثواب والعقاب ، فما يجب على
الرجال يجب بعينه على النساء ؛ لأنه لا أثر للفرق بين الرجال والنساء - في
صفة الخلق ، ووظائف الحياة - على القيام بالايان ، وما يتبعه من أمور
العقيدة .

ثانياً : أنه لا فرق بين الرجال والنساء في أصل العبادة ، فكل من الرجال والنساء
خلق لعبادة الله وحده لا شريك له ، وقد خاطبهم الله جميعاً . يقول الله
سبحانه وتعالى :

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ . (١)

(١) الآية / ٥٦ من سورة الذاريات .

ويقول سبحانه: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَأْتُ بَعْضَكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاجِرُونَ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَاتِلُوا لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا تَحْنَلْنَهُمْ جَنَّاتُ بَحْرٍ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴿١١﴾.

ويشترط في قبول هذه العبادة - من الرجال والنساء - شرطان: الاخلاص

لله - عز وجل - في هذه العبادة وحده دون سواه

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿١٢﴾.

والشرط الثاني: المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم في أداء هذه العبادة

من غير زيادة أو نقصان. يقول الله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رُسُلًا فَحِذُّوا وََمَا تَكُفِّرُ عَنْهُ فَاتَّهِمُوا ﴿١٣﴾.

ثالثا: أن الله عز وجل خلق هذين الجنسيتين وجعلهما يشتركان في بعض صفات الخلق ويختلفان في أخرى، وشرع لهما وظائف في هذه الحياة يشتركان في بعضها ويختلفان في أخرى، فلم يخلقا على صفة واحدة، ولم يكلفا بعمل واحد.

رابعا: أن الله عز وجل شرع للنساء عبادات خاصة كالستر والحجاب، واشترط المحرمية في السفر، وغيرها مما يساعدهن ويؤهلهن للقيام بوظائفهن. كما أن الله عز وجل خفف عنهن - مقابل ذلك - بعض العبادات التي تشق عليهن مع قيامهن بوظيفتهن؛ كالجهاد، وطواف الوداع، وقضاء الصلاة في فترة الحيض وغيرها.

خامسا: أن المرأة تختلف عن الرجل في بعض أحكام المناسك بسبب اختلافها عن الرجل في بعض صفات الخلق، ووظائف الحياة.

(١) الآية / ١٩٥ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية / ٥ من سورة البينة.

(٣) الآية / ٧ من سورة الحشر.

سادسا : أن المرأة لا تختلف عن الرجل في شيء من أركان الحج والعمرة - إلا الطواف الركن أثناء الحيض والنفاس فانها تمتنع منه - ؛ لأنه يمكن للمرأة أن تؤدي الأركان كما يؤديها الرجل بلا مشقة ، ولا حرج وانما تخالفه في بعض شروطها واجباتها وستنها .

سابعا : أن واجبات الحج التي لا تخالف فيها المرأة الرجل : لا تسقط عنها ؛ ولكنها تجب عليها بما لا يشق عليها ، وبما لا ينافي ما أوجبه الله عليها من الستر والحجاب الا طواف الوداع فإنه يسقط عنها حال الحيض والنفاس .
ثامناً : أن سنن الحج التي لا تتمكن المرأة من أدائها مع المحافظة على سترها وحجابها فانها لا تشرع لها . بل قد تأثم بفعلها ؛ لأن واجب الستر والحجاب مقدم على تلك السنن .

هذا والله أسأل أن ينفع بهذا البحث ، وأن يثيب كاتبه ، وقارئه ، والمعين على نشره انه سميع مجيب .

وأختر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

فهرس المراجع

وهي مرتبة بحسب حروف الهجاء

(أ)

- الاجماع : تأليف أبي بكر بن محمد بن المنذر (ت ٣١٨هـ) تحقيق ابوحامد صغير أحمد، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)، الناشر/ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض.
- أحكام القرآن: تأليف القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة (١٣٩٢هـ)، الناشر/ ادارة المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- أخبار مكة : تأليف أبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقى (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق رشدي ملحس، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، الناشر/ دار الثقافة - بيروت.
- ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، الناشر/ المكتب الاسلامي.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب: تأليف/ أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، الناشر/ مكتبة المثنى بهامش كتاب الاصابة.
- أسهل المدارك شرح ارشاد السالك: تأليف أبي بكر بن حسن الكشناوي، الطبعة الأولى، الناشر/ دار الكتاب الجديد ببيروت.
- الاصابة في تمييز الصحابة: تأليف/ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، الناشر/ مكتبة المثنى ببيروت.

- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل أحمد ابن حنبل :
تأليف/ أبي الحسن علي بن سليمان المرادوى (ت ٨٨٥هـ) ، الطبعة الثانية
(١٤٠٠هـ) ، الناشر/ دار احياء التراث العربي بيروت .
- اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : تأليف/ أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام
(ت ٧٦١هـ) ، مطبوع معه كتاب ارشاد السالك إلى تحقيق اوضح المسالك ،
تأليف محمد محي الدين عبدالحميد .
- الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان : تأليف/ أبي العباس نجم الدين بن
السرفعة الأنصارى (ت ٧١٠هـ) ، حققه وقدم له الدكتور/ محمد أحمد اسماعيل
الحاروف ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، الناشر/ مركز البحث العلمي وأحياء التراث
الاسلامي في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة .

(ب)

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : تأليف/ علاء الدين أبي بكر بن مسعود
الكاساني (ت ٥٨٧هـ) الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، الناشر/ دار الكتاب العربي
بيروت .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : تأليف/ أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي
(ت ٥٩٥هـ) الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ ، الناشر/ شركة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر .
- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الامام مالك : تأليف/ أحمد بن محمد
الصاوى (ت ١٢٤١هـ) ، الناشر/ دار احياء الكتب العربية .

(ت)

- تاريخ بغداد : تأليف/ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)
الناشر/ دار الكتاب العربي بيروت .
- التاج والاكلیل لمختصر خليل : تأليف/ أبي عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم

الشهير بالموافق (ت ٨٩٧هـ)، الطبعة الثانية، مطبوع بهامش كتاب مواهب الجليل.

- التأريخ: تأليف الامام يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور/ أحمد محمد نور سيف، الناشر/ مركز البحث العلمي وحياء التراث الاسلامي في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة.

- تحفة المحتاج بشرح المنهاج: تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)، الناشر/ مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

- التحقيق والابضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة: تأليف/ ساحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، الطبعة الثانية والعشرون، الناشر/ الشؤون الدينية للقوات المسلحة.

- التعليق: تأليف/ القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، مخطوط ضمن مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية برقم (١٩٤٦/ق).

- التعليق المغنى على سنن الدارقطني: تأليف/ محمد شمس الحق العظيم أبادى (ولد عام ١٢٧٣هـ)، مطبوع بهامش سنن الدارقطني. الناشر/ عالم الكتب بيروت.

- تنوير الخواالك شرح على موطأ مالك: تأليف/ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) الناشر/ مكتبة الثقافة بيروت.

- تدريب الراوى، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وراجعه عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ)، الناشر/ دار إحياء السنة النبوية.

- تذكرة الحفاظ: تأليف/ الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر/ دار إحياء التراث العربي.

- التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: تأليف/ الحافظ أبي الفضل

- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور/ شعبان محمد اسماعيل. الناشر/ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٩هـ.
- تلخيص المستدرک: تأليف/ الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مطبوع بهامش المستدرک، الناشر/ مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تأليف/ أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ) الناشر/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية.
- التمهيد في أصول الفقه: تأليف/ أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور مفيد محمد أبوعمشة، والدكتور محمد بن علي بن ابراهيم، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) الناشر/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة.
- تهذيب التهذيب: تأليف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ)، الناشر/ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند.

(ث)

- الثقات: تأليف/ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، الناشر/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند.

(ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: تأليف/ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) حققه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر، وراجعته وخرّج أحاديثه أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، الناشر/ دار المعارف بمصر.
- الجامع الصحيح المسمى: سنن الترمذی: تأليف/ أبي عيسى محمد ابن عيسى بن

سورة الترمذی (ت ٢٧٩هـ) تحقيق وشرح ابراهيم عطوة عوض الناشر/ دار احياء التراث العربي بيروت.

- جهرة انساب العرب: تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) الطبعة الأولى ١٣٠٤هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت.

- جواهر الاكليل: تأليف صالح بن عبدالسميع الأزهرى. الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

- الجوهر النقي: تأليف علي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (ت ٧٤٥هـ) مطبوع بحاشية سنن البيهقي، الطبعة الأولى، الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

(ح)

- حاشية تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: تأليف أحمد الشلبي (ت ١٠٢١هـ) الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- حاشية السدسوقي على الشرح الكبير: تأليف/ محمد بن عرفة السدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، الناشر/ دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- حاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار على الدار المختار، تأليف محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ، الناشر/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

- الحجاب: تأليف أبي الأعلى المودودي (١٣٩٨هـ)، الناشر/ دار الأنصار بالقاهرة.

- حجية السنة: تأليف/ الدكتور عبدالغني عبدالحالق (ت ١٤٠٣هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، الناشر/ المعهد العالي للفكر الاسلامي بواشنطن.

- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: تأليف/ أبي بكر محمد بن أحمد القفال (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق الدكتور/ ياسين أحمد درادكة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، الناشر/ مكتبة الرسالة الحديثة.

(ت ١٠١٤هـ) - تحقيق عادل نوهيضر، الطبعة الثانية ١٩٧٩م، الناشر/ دار
الافاق الجديدة ببيروت.

- طرح التثريب في شرح التقريب تأليف أبي الفضل عبدالرحيم ابن الحسين العراقي
(ت ٨٠٦هـ)، وولده القاضي أبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، الناشر/ دار احياء
التراث العربي.

(ع)

- العمدة في أصول الفقه: تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)
تحقيق الدكتور أحمد سير مباركي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ الناشر/ مؤسسة
الرسالة.

- العمدة: تأليف أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢١هـ) خرج
أحاديثه عبدالله بن سفيان الغامدي وعمود غليلب العتيبي، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ، الناشر/ مكتبة الطرفين بالطائف.

(ف)

- الفتاوى الهندية المسماة (بالفتاوى المالكية) تأليف جماعة من علماء الهند، الطبعة
الرابعة، الناشر/ دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع ببيروت.

- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد، تأليف أحمد عبدالرحمن البناء الشهير
«بالساعاتي». الناشر/ دار الشهاب بالقاهرة.

- الفروع: تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ). أشرف
على مراجعتها وضبطها الشيخ عبداللطيف محمد السبكي، الطبعة الثالثة
١٣٧٩هـ، الناشر/ عالم الكتب ببيروت.

- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: تأليف الشيخ محب الله بن عبد الشكور،
(ت ١١١٩هـ)، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية، ببلاط مصر، ١٣٢٤هـ مطبوع
مع المستصفي للغزالي، الناشر/ مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع بالقاهرة.

(ق)

- القاموس المحيط: تأليف العلامة محمد بن يعقوب. الفيروزبادي (ت ٨١٧هـ).
كتب حواشيه نصر المهوريني، وصححه محمد محمود الشنقيطي.
- القرى لقاصد أم القرى: تأليف الحافظ أبي العباس أحمد بن عبدالله بن محمد بن أبي بكر محب الدين الطبري (ت ٦٩٤هـ) عارضه بمخطوطات مكة والقاهرة مصطفى السقا الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، الناشر/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(ك)

- الكافي، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النميري القرطبي (ت ٤٦٣) تحقيق وتقويم الدكتور محمد أحمد ولد ماديت الموريتاني، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، الناشر/ مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.
- الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل: تأليف أبي محمد عبدالله بن قدامة المقدسي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، الناشر/ المكتب الإسلامي.
- كشاف القناع عن متن الاقناع، تأليف الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) طبع بمطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤هـ، أمر بطبعة المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود.

(ل)

- لسان العرب: تأليف العلامة أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ).
الناشر/ دار صادر بيروت.
- المبسوط: تأليف أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، الطبعة الثالثة (١٣٩٨هـ)، الناشر/ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: تأليف علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، الناشر/ دار الكتاب بيروت.

- المجموع شرح المذهب: تأليف الامام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) وهامشه كتاب فتح العزيز للرافعي، وكتاب التلخيص الحبير لابن حجر الناشر/ دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل: تأليف أبى البركات عبدالسلام بن تيمية (ت ٦٥٢هـ) الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، الناشر/ مكتبة المعارف بالرياض، ومعه كتاب النكت والفوائد الستة لابن مفلح الحنبلي.
- المحصول في علم أصول الفقه: تأليف محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) تحقيق الدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ الناشر/ لجنة البحوث والتأليف والترجمة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- المحلى: تأليف أبى محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر دار الفكر.
- مختصر خليل: تأليف العلامة خليل بن اسحاق المالكي (ت ٧٦٧هـ)، الناشر/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤١هـ.
- مختصر سنن أبى داود: تأليف عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذري (ت ٦٥٦هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، الناشر/ دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ مطبوع معه كتابي معالم السنن للخطابي، وتهذيب السنة لابن القيم.
- المدونة الكبرى للامام مالك رواها سحنون بن سعيد التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي عن الامام مالك، مصورة عن الطبعة الأولى، الناشر/ دار صادر بيروت.
- المرأة في القرآن: تأليف عباس محمود العقاد (ت ١٣٨٤هـ) الطبعة الثالثة ١٩٦٩م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف أبى محمد عبدالحق بن عطية

- الأندلسي (ت ٥٤هـ) حققه مجموعة من العلماء، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.
- مسائل الامام أحمد: رواية أبي داود، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر/ دار الباز للنشر والتوزيع بمكة.
- المستدرک على الصحيحين: تأليف الحاكم أبي عبد الله بن البيع النيسابوري (ت ٤٥٥هـ) الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض.
- مسند الامام أحمد: تأليف الامام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) الناشر/ دار صادر بيروت.
- المسند شرح وتعليق أحمد شاكر. الناشر/ دار المعارف بمصر.
- المسودة في أصول الفقه، تأليف الجذ، والأب، والخفيد من آل تيمية. جمعها وبيضاها أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الغزالي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. أمر بطبعه الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني.
- المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ). الناشر الدار السلفية بالهند.
- المصنف: تأليف الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ، الناشر/ المجلس العلمي.
- معالم السنن: تأليف الامام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، الناشر/ المكتبة العلمية بيروت.
- معجم البلدان: تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ).
- المغني: تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢١هـ) الناشر مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ.
- مناسك المرأة: تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق الدكتور صالح بن عبد الرحمن الأطرم، طبع ضمن بحوث العدد الخامس عشر من أعداد مجلة أضواء الشريعة التي تصدرها كلية الشريعة بالرياض.

- مناسك النووى: تأليف أبى زكريا يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ)، الناشر/ المكتبة السلفية بالمدينة.
- المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة: تأليف ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت ٢١٤هـ) تحقيق الأستاذ حمد الجاسر، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، الناشر/ دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر بالمملكة العربية السعودية.
- المنتقى شرح موطأ الامام مالك: تأليف القاضي أبى الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٩٤هـ) الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ، الناشر/ مطبعة دار السعادة بمصر.
- منتهى الارادات: تأليف محمد بن أحمد الفتوحى (ت ٩٢٠)، الناشر/ مكتبة دار العروة ١٣٨١هـ.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: تأليف أبى عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف «بالخطاب» (ت ٩٥٤هـ)، الناشر مكتبة النجاح بلبيبا، مطبوع بهامشه التاج والاكليل لمختصر خليل للمواق.
- الموطأ: تأليف الامام أبى عبدالله مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، الناشر/ المكتبة الثقافية ببيروت، مطبوع معه كتاب تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي.
- ميزان الاعتدال: تأليف الحافظ أبى عبدالله محمد بن أحمد عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر/ دار احياء الكتب العربية.

(ن)

- نصب السراية لأحاديث الهداية: تأليف عبدالله بن يوسف السزيلي، (ت ٦٧٢هـ)، الطبعة الثانية، الناشر/ المجلس العلمي بالهند.
- النهاية فى غريب الحديث: تأليف أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى المعروف بابن الأنير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوى وعمود محمد الطناحي، الناشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: تأليف محمد بن أبي العباس أحمد بن حنبل الرملي الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤هـ)، الناشر/ المكتبة الإسلامية، مطبوع معه حاشية أبي الضياء الشيرازي، وحاشية المغربي الرشيد.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: تأليف القاضي محمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ) الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- هداية السالك: تأليف أبي عمر عبدالعزيز بن محمد بن جماعة الكناني (ت ٧٦٧هـ) تحقيق الدكتور صالح بن ناصر الحزيم، مضروب على الآلة الكاتبة.
- الهداية: تأليف أبي الخطاب محفوظ به أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠هـ). الناشر/ مطابع القصيم.
- الهداية شرح بداية المبتدى: تأليف علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، الناشر شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مطبوع مع شرحه فتح القدير لابن الهمام.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد	٩

الباب الأول

القوامة وأثرها في مناسك المرأة

مفهوم القوامة وحدودها	١٧
الفصل الأول : استئذان المرأة زوجها في أداء النسك .	٢٠
الفصل الثاني : حكم قضاء ما أحرمت به الزوجة إذا	
حللها الزوج	٢٧
صفة التحليل	٣٠
الفصل الثالث : حج المعتدة	٣٢

الباب الثاني

أثر الحيض والنفاس في مناسك الحج والعمرة	٤١
الفصل الأول : أثر الحيض والنفاس في الإحرام وسننه	٤٣
الفصل الثاني : أثر الحيض والنفاس على الدخول في	
المسجد الحرام والطواف فيه	٤٩
المبحث الأول : حكم دخولهما المسجد	٤٩
المبحث الثاني : حكم طواف المرأة الحائض أو النفساء ..	٥٤

٦٢	المبحث الثالث حكم سعي المرأة الحائض والنفساء ...
	المبحث الرابع: حكم طواف الوداع للمرأة الحائض
٦٥	والنفساء

الباب الثالث

٧١	الحجاب والستر وأثرهما على المناسك
٧٣	الفصل الأول: حكم المحرم للمرأة في سفرها للحج
٨١	أثر وفاة المرأة في أداء المناسك
٨٤	الفصل الثاني: أثر الحجاب والستر في ملابس الإحرام
٨٧	الفصل الثالث: حكم لبس النقاب والبرقع
٨٩	المبحث الأول: حكم تغطية المحرمة وجهها
	المبحث الثاني: حكم طواف المرأة غير المحرمة بالنقاب
٩١	والبرقع
٩٢	المبحث الثالث: حكم لبس القفازين للمرأة المحرمة ..
٩٥	المبحث الرابع: حكم الحلي ولباس الزينة في الإحرام
٩٩	الفصل الثالث: أثر الحجاب والستر في سنن الأقوال .
١٠٤	الفصل الرابع: أثر الحجاب والستر في سنن الأفعال .
١١٤	الفصل الخامس: تقصير المرأة شعر رأسها
١١٧	خاتمة البحث
١٢١	فهرس المراجع



هذا الكتاب

إن حج بيت الله الحرام أحد أركان الإسلام، أوجبه الله تعالى على المكلفين القادرين؛ رجالاً كانوا أو نساءً ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧)

والمرأة كالرجل من حيث أصل وجوب الحج عليها إلا أنها تختلف في بعض أحكامه نظراً للاختلاف بين الرجل والمرأة في بعض صفات الخلق وفي بعض وظائف التكليف الشرعية، والمسائل التي تخالف المرأة فيها الرجل تنطلق من فروق ثابتة تؤثر في سائر العبادات لا في المناسك وحدها، ولكثرة هذه المسائل في أحكام المناسك كان هذا الكتاب.

الناشر

ISBN9960-31-712-9



9850306000330

To: www.al-mostafa.com